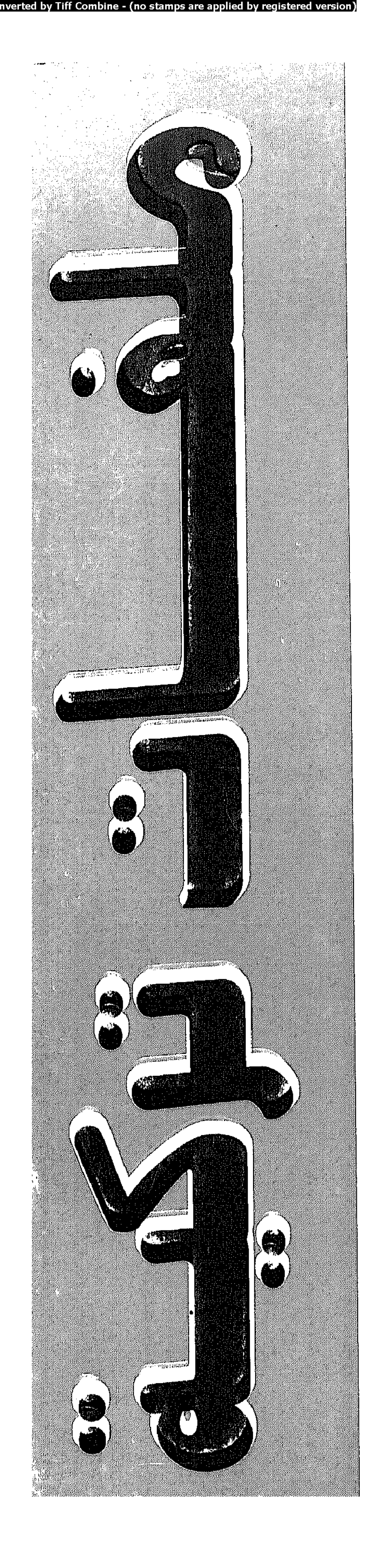
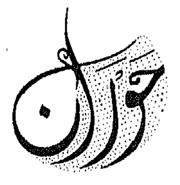


9

تركيا والأرمن

يوسف إبراهيم الجهماني

تصدر هذه الملفات عن قسم الأرشيف والدراسات والتوثيق في دار حوران.




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تركيا والأرمن

- سلسلة ملفات تركية
- (9) تركيا والأرمن
- يوسف إبراهيم الجهماني
- الطبعة الأولى: عام 2001

- الناشر: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ـ هاتف: 6713079

ص.ب: 32105

موافقة وزارة الإعلام

رقم / 49439 / تاريخ 8 / 10 / 2000

تركيا والأرمن

يوسف إبراهيم الجهماني



الأرمن عبر التاريخ



الأصول العرقية للأرمن وبدايات تشكل الأمة الأرمنية

منذ قرون بعيدة موغلة في القدم سبقت التاريخ المقروء "4000" قبل الميلاد، انطلقت من قلب آسيا الوسطى مجموعات متلاحقة من القبائل ذات الأصل الآري عرفت باسم القبائل والشعوب الهندو- أوروبية متجهة نحو الغرب حتى شواطئ الأطلنطي وانتهت بانقسامها إلى مجموعتين:

1 - القبائل الهندو- أوروبية (الآسيوية) التي استوطنت قارة آسيا نفسها.

2 - القبائل الهندو- أوروبية (الأوروبية) التي وصلت قارة أوروبا وتوزعت فيما بين مناطقها.

تعددت آراء المؤرخين حول إلى أي من هاتين المجموعتين ينتمي الشعب الأرمني.

- الرواية الأولى كانت للمؤرخ الأرمني موسيس الخوريني التي تقول بأن الأرمن من الشعوب الهندو- أوروبية (الآسيوية) وتجعل الأرمن من أبناء يافث بن نوح.

- الرواية الثانية للمؤرخين الإغريقيين هيرودوتس وأسترابول، اللذين يتفقان على القول بأن الأرمن هم إحدى القبائل الهندو- أوروبية التي نزحت عن آسيا ثم استقرت في أوروبا وما لبثت أن غادرت القارة الأوروبية عائدة إلى آسيا ،عبر البوسفور والدردنيل.

- الرواية الثالثة هي ما جاء في الروايات والنظريات الحديثة، التي تجمع على أن أصل الأرمن من البلقان بالذات، وأن تشكل الأمة الأرمنية قد بدأ بالتحديد منذ وصولهم إلى المقاطعة التي تؤلف في ذلك الوقت

المقاطعة الشرقية للامبراطورية الحثية على امتداد المجرى الأعلى لنهر الفرات، والتي شكلت فيما بعد الأراضي الجبلية الشمالية المرتفعة من أرمينيا.

بدأ الأرمن بالتمازج التدريجي مع سكان هذه المنطقة - الحثيين - حتى تمكنوا في غضون حقبة صغيرة من الزمن من السيطرة عليهم وعلى بقية القبائل العديدة الأخرى المنتشرة في الإقليم، ثم فرضوا نفوذهم عليهم.

وأرمينيا قبل أن تعرف بهذا الاسم حوالي عام (521 ق.م) كانت تسمى بلاد (أورارتو) أو (أوراردو) أو (آرارات) أو خلدة ....إلخ، وذلك نسبة للأقوام التي سكنتها قبل الأرمن. ويذهب الكثير من المؤرخين إلى أن الشعبين الأورارتي والأرمني هما من أصل واحد مشترك، إلا أنهم أي الأوراردين اتجهوا قبل الأرمن بسنين عديدة بعد انفصالهم عنهم إلى أراضي آرارات - أرمينيا - ثم لحق بهم الأرمن ثانية وامتزجوا بهم من جديد. واسم أرمينيا استعمله الجيورجيون للدلالة على جيرانهم الجدد.

وفي عام (550 ق. م) أسمى المؤرخ الإغريقي (هيكاتايوس) الشعب الأرمني بأرمينوي. وكانت هذه التسمية التاريخية الأولى للأرمن بما يشبه اسمهم الحالي. ثم وجد اسم أرمينيا في المدونات والنقوش المحفورة على صخرة - بيهستون - التي تركها الامبراطور الإيراني - داريوس الأول - عام (521 ق.م) والتي تشير إلى بلاد الأرمن على أنها أرمينيا.

لمحة عن تاريخ الدولة الأرمنية

لعب الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي استقرت ضمنه الحدود التاريخية للدولة الأرمينية منذ نشوئها في القرن السادس قبل الميلاد دوراً كبيراً، باعتبارها الأرض التي تتوسط امبراطوريات قوية ومتنافسة، كما تمتد في الوقت نفسه على خطوط انتشار القبائل القادمة من أواسط آسيا، الأمر الذي جعل الدولة الأرمنية محط أنظار شعوب وجيوش هذه الامبراطوريات والدول مجتمعة، حيث اجتاحتها وغزتها عاماً بعد عام وقرناً بعد قرن حتى تضعضعت أسس هذه الدولة وانهارت بعد عشرين قرناً.

فمنذ سنوات ما قبل الميلاد اهتم بها أولاً الآشوريون ثم الميديون ثم الفرس والإغريق فالرومان. وخلال السنوات التي تلت الميلاد امتد هذا الاهتمام إلى الامبراطوريات الفارسية والبيزنطية والعثمانية، ثم إلى روسيا القيصرية. وقد سعت كل واحدة من هذه الدول إلى بسط نفوذها السياسي القومي على أرمينيا، سواء جاء ذلك بشكل سلمي أم بالوسائل العسكرية.

ففي عهد السلوقيين قرر هؤلاء شطرها إلى دولتين - أرمينيا الكبرى ويحكمها أرداشيس، وأرمينيا الصغرى (مملكة سوقين) ويحكمها زارا. وعقب المعاهدة التي وقعت بين الساسانيين والامبراطورية البيزنطية عام (387 م) أصبحت أرمينيا دولتين، كل واحدة منهما تتبع إحدى هاتين الامبراطوريتين. وفي العام (591م) حصل تقسيم جديد أيضاً لأرمينيا بين الامبراطوريتين. وبعد فتح العرب لأرمينيا أصبحت هذه الدولة بدءاً من عام (650م)، تقريباً، مقسمة أيضاً إلى قسمين: أحدهما يخضع للدولة العربية، والثاني الغربي، ويخضع للدولة البيزنطية. وانتهى الأمر بأرمينيا إلى احتلالها من قبل السلاجقة الأتراك عقب الكارثة الحربية التي نزلت بالدولة البيزنطية في عام (1071م).

وفي كيليكيا، لم يكن الأمر يختلف كثيراً فقد خضعت أولاً لسيطرة الدولة الأرمنية ثم تقاسمها هؤلاء مع البيزنطيين، وبعدها تعاقبت إمبراطوريات عديدة السيطرة عليها، إلى أن سقطت بيد المماليك لتزول بذلك دولة كيليكيا من التاريخ الأرمني مع نهاية العام (1375م).

بين عامي (1514 - 1584م)، كانت أرمينيا موزعة بين الفرس والأتراك العثمانيين، ثم انضم إليهم الروس القيصريون وانتهى الموقف بعد هذه المرحلة. وأدت هذه الأحداث التاريخية، إلى انفصال أرمينيا وضياعها نهائياً بتقسيمها إلى دولتين، إحداهما ذهبت إلى تركيا (أرمينيا التركية التي شكلت الولايات الشرقية الشمالية من تركيا)، والثانية وهي الأصغر فقد شكلت ما نعرفه اليوم بجمهورية أرمينيا.

الأسر التي تعاقبت على حكم دولة أرمينيا

1 - حكم الأسرة الأخمينية الفارسية (610 - 331 ق.م).

2 - المملكة الأرمنية الأولى: الأسرة اليروانينية (331 - 189 ق.م).

3 - المملكة الأرمنية الثانية: الأسرة الأرباشيسية (189 - حتى 1 بعد الميلاد).

4 - حكم الملوك الأجانب من 1 إلى 66 ميلادية.

5 - المملكة الأرمنية الثالثة: الأسرة الأرشاغونية (من 66 - 429 م).

6 - أرمينيا بعد سقوط الأسرة الأرشاغونية وحتى الفتح العربي، الحروب الدينية مع الفرس والمزدكيين (429 - 640 م).

7 - حكم العرب (640 - 885م).

8 - المملكة الأرمنية الرابعة: الأسرة البقرادونية (885 - 1071م).

9 - المملكة الأرمنية الخامسة: الأسرة الروبينية (1080 - 1375م) وحتى سقوط الدولة التترية بزعامة تيمورلنك.

10 - أرمينيا تحت حكم العثمانيين بزعامة السلطان محمد الثاني (1473م) وما أعقبها من حروب متتالية فارسية - تركية وفارسية - روسية ومن ثم تركية - روسية إلى أن انتهت كما قلنا بانفصال أرمينيا إلى قسمين ذهب أحدهما إلى روسيا والآخر إلى تركيا.

أرمينيا والانتقال من الوثنية إلى المسيحية

شهدت الأمة الأرمنية في القرنين الرابع والخامس الميلاديين حدثين هامين أثرا في مجرى حياتها على المستويات العقائدية والفكرية والسياسية والقومية بصورة عميقة.

الأول كان اعتناق الديانة المسيحية كعقيدة وحيدة للشعب الأرمني.

والثاني كان اختراع الأبجدية الأرمنية.

ومن البديهي أن يتفاعل هذان الحدثان مع حياة هذه الأمة الاجتماعية وتحولاتها الحضارية. فمنذ عهد الرسل الأوائل كان للدين المسيحي أتباع وأنصار بين الأرمن رغم وثنية دولتهم. وقد اختلفت الروايات حول تحديد العام الذي أعلن فيها الملك درطاد الثالث تنصر أرمينيا رسمياً. ولكنها جميعاً تراوحت بين الأعوام (301 - 314م). وبهذه الخطوة التي يعود الفضل الحقيقي في إرسائها إلى المبشر (كريكور لوسافوريج) أضحت أرمينيا الدولة الأولى التي اعتنقت المسيحية بعد روما - تبنت روما الديانة المسيحية في عام 312 ميلادي على يد الامبراطور قسطنطين الكبير - وباعتبار أن الكنيسة الأرمنية كانت مخلصة لمقررات مجامعها الخاصة - واغاراش باد 491 م، ودوفين 506 و645 ميلادي - والتي خصصت تعبير "روح القدس" بالله وحده، فقد بقيت على حمل اسم الكنيسة الأرمنية فقط ولم تلتحق بأي من الكنيستين الشرقية والغربية اللتين تكرس الانشقاق بينهما في عام 1054 م.

والواقع أن استقلال الكنيسة الأرمنية قد جاء عملياً نتيجة انفرادها عن سائر كنائس الطوائف المسيحية بالتقاليد والطقوس والمعتقدات

الخاصة بها، ومن هذا القبيل أن أتباعها يقولون أنه بعد صعود السيد المسيح إلى السماء عمد حواريوه الإثنا عشر إلى نشر تعاليمه ومبادئه في أرجاء المعمورة، وذلك تنفيذاً لوصيته «اذهبوا وعلموا كل الأمم وتلمذوهم باسم الرب والابن والروح القدس».

وقد قبلت ـ كنيسة الأرمن ـ المجامع المسكونية الثلاثة التي عقدها رؤساء الكنيسة الغربية في كل من نيقية والقسطنطينية وأفسس. وجاء الانفصال الأول في أعقاب اجتماع المجمع الخلقيدوني عام 451 م والنقاش الذي احتدم فيه حول طبيعة المسيح، حيث تقرر أن للمخلص طبيعتين: إنسانية وإلهية متحدتين كل الاتحاد ولكنهما غير مختلطتين. وقد رأت الكنيسة الأرمنية في هذا التحديد ما يقرب من قول المذهب النسطوري الذي يقول:

1 ـ بأن للمسيح طبيعتين إلهية وإنسانية.

2 ـ إن العذراء ولدت المسيح بطبيعته الإنسانية فقط وهو الذي تألم على الصليب.

3 ـ لا يجوز تسمية العذراء أم الله بل أم المسيح.

هذا ولم يحصل الانفصال النهائي للكنيسة الأرمنية إلا عام 506 م في مجمع دوفين الذي شجب كلاً من مجمع خلقيدونية ومذهب النسطوريين معاً.

يؤكد علماء اللغة والنحو المعاصرون أن اللغة الأرمنية هي فرع مستقل من عائلة اللغات الهندو ـ أوروبية. وبمرور الزمن أصبحت اللغة الأرمنية لغة مكتوبة ومتطورة، إلا أنه سرعان ما حدثت بعض التبديلات والتكييفات النحوية في نظام الحروف الصوتية الهندو ـ أوروبية وبعض القواعد اللغوية، حيث طوعت هذه التكييفات وأخضعت لقانون لغوي معين تحت تأثير اللغة الأورارتية ومجموعة اللغات العائدة للشعوب الأخرى المجاورة للأرمن. وخلال القرون التي خضعت فيها أرمينيا للسيطرة الفارسية (550 ـ 330 ق.م)، دخلت كلمات إيرانية كثيرة قاموس اللغة الأرمنية.

الأرمن في
الدولة العثمانية



ان المسألة الأرمنية نشأت من وعي الشعب الأرمني لخصوصياته ولتمايزه في بيئة جغرافية تضاعفت قسرياتها الطبيعية بمحيط بشري يرفض حق الآخرين بتاريخهم، مما حول المسألة إلى قضية مجتمعية مزقتها الأحداث وطغت عليها «شرعية القوة» في السياسة، من دون ان تحد من تصميم وإصرار الأرمن ومثابرتهم على استعادة حقهم في تاريخهم وأرضهم.

فأرمينيا التاريخية كما طالب بها القوميون* الأرمن تمتد على مساحة 619840كلم2 من قيصرية كبادوقية باتجاه الشرق حتى بحر قزوين، ومن جنوب تفليس في الشمال حتى ضواحي بحيرة أورميا في الجنوب.

في ظل السلطة السلجوقية عاشت الامارات الأرمنية استقلالاً ذاتياً. وفي أرمينيا الكبرى حافظ بعض «الأمراء» على استقلالهم ووسع بعض ملوكهم رقعة نفوذه. وفي أرمينيا الصغرى* قامت مملكة كيليكيا التي انفتحت على الأوروبيين زمن الحروب الصليبية وقامت فيها نهضة فكرية وفنية مميزة.

ولكن ما ان جاء عهد المماليك حتى سقطت مملكة كيليكيا وأصبحت أرمينيا مسرحاً لمد وجزر مملوكي مغولي، إلى أن مد العثمانيون سيطرتهم وبدأت علاقات أرمينيا بالسلطة منذ عهد محمد الفاتح الذي اعتبرهم ملة لها بطريركها، علماً أن وجهات النظر التاريخية تختلف في

** انظر خريطة أرمينيا الكبرى في ملحق الخرائط والوثائق والصور.

* انظر الخريطة في ملحق الخرائط والوثائق والصور.

مسألة البطريرطية. كما أن محمد الفاتح نقل عائلات أرمنية من طرابزون وغيرها إلى العاصمة القسطنطينية - اصطانبول.

وفي عهد العثمانيين تبعثر أعضاء الملة الأرمنية وتمزقت الوحدة بانتشار الأرمن في ريف الأناضول ومدنه وخارجه.

ومع ذلك لم يفقد الأرمن مرتكزات وجودهم. ومع توسع الفتح العثماني باتجاه أرمينيا، طوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، واستتباب الوضع للعثمانيين، زاد عدد الأرمن في السلطنة. ظهرت أعداد منهم في تنظيم « الدوشمان ». وأدى التوسع نحو أرمينيا إلى حروب مع الصفويين، حملت للأرمن المآسي والدمار والنزوح السكاني خارج مناطق النزاع وتغييرات جذرية في الاستيطان والمجتمع بعد حلول قبائل تركمانية وكردية في أرياف أرمينيا.

في القرن السابع عشر، كان الأرمن يعيشون حال شتات داخل السلطنة العثمانية وفي العالم. إلا أن أصالة تمايزهم ظلت العامل الأهم في وحدة الشتات، والدافع الأقوى لإحداث وعي متجدد للمسألة الأرمنية. ففي نهاية القرن السادس عشر كانت تسع « إمارات » أرمنية تحت السيطرة العثمانية وسبع في كاراباخ تحت السيطرة الفارسية، بالإضافة إلى باقي « إمارات » الأناضول، إضافة إلى وجود أرمني في غرب أوروبا. لذلك كان لابد من يقظة لإنقاذ الهوية من الضياع مع تحسن أوضاع الأرمن في الشتات وفقرهم في وطنهم الأم. وكان لا بد من التفكير بالتحرر من السلطة العثمانية بمساندة أوروبا، وكانت هذه بداية لعمل ونشاط المرسلين الأجانب بشكل نشيط وواسع، وبداية دخول الروس على مسرح سياسة بلاد أرمينيا. الأمر الذي تبعه تجديدٌ في القيادات الأرمنية ابتداءً من رجال الكنيسة وصولاً إلى العلمانيين.

كان الأرمن في الامبراطورية العثمانية - التي وصلت الى أبواب فيينا في القرن السابع عشر للميلاد - مطوقين وسط عالم متعدد القوميات والأديان. ولكونهم احدى أقليات الامبراطورية، كان عليهم أن يتحملوا التمييز رسمياً وأن يعاملوا كمواطنين من الدرجة الثانية. ففي عام 1835 فقط، صدرت أول براءة تتضمن اعتراف الدولة العثمانية بالأرمن

الأرثوذوكس. وفي عام 1848، أسس الأرمن الغريغوريون مطبعة، أطلقوا عليها تسمية "مطبعة الأرمن"، وأصدروا عدداً من الكتب بالحروف الأرمنية، تناولت موضوعات دينية، وقد ذكرها الأب لويس شيخو، الذي زارها في أواخر القرن التاسع عشر. وفي عام 1856، تمكنت هذه الطائفة من شراء قطعة أرض، المعروفة بـ"حمام السلطان" في القدس، في حارة الواد. وفي عام 1872، بنت الطائفة ديراً وكنيسة في هذا المكان. وهذا الدير هو مقر بطريركية الأرمن الكاثوليك في القدس. أما الكنيسة فتدعى "كنيسة أوجاع العذراء".

ومن بين الوثائق الموجودة في الدير السابق الذكر، عهد نبوي يروي أن وفداً أرمنياً عديده أربعون راهباً، سافر إلى مكة وأعلن أعضاؤه ولاءهم للنبي محمد، قبل الفتح العربي للقدس بسنوات، وأن النبي كلف معاوية بن أبي سفيان بكتابة هذا العهد للأرمن، للحفاظ على امتيازاتهم وممتلكاتهم في الأراضي المقدسة. وفضلاً عن هذا العهد، ثمة عهدة عمرية** للأرمن وعهد أرسله علي بن أبي طالب إلى البطريرك الأرمني ابراهام سنة 625م. ومع أن هذه العهود وضعت في وقت متأخر، وتدل على ذلك اللغة التي كتبت بها والأخطاء التاريخية الواردة فيها، فإن السلطان صلاح الدين والخليفة العثماني سليم الأول اعتمدا عليها عند اصدار عهديهما للأرمن في القرنين الثاني عشر والسادس عشر الميلاديين، على التوالي. كما أضفى عليهم الملك الحسين بن علي، ملك البلاد العربية وشريف مكة مثل هكذا عهدة.***

داومت الكنيسة الأرمنية المحافظة على استقلاليتها عن الكنائس التي اعتقدت بالمذهب الخلقدوني أو النسطوري إبان عهد الامبراطورية العثمانية، وهذا لا يعني أنها انقطعت عن ذلك لاحقاً، فهي فلا يزال هذا ديدنها إلى يومنا هذا. فبعد حرب القرم المشهورة عام 1853، وبسبب التمييز الذي كانت تُطبقه الحكومة العثمانية بترتيب توزيع الأشراف

** انظر نص العهدة العمرية في ملحق الخرائط والوثائق والصور.

*** انظر نص عهدة الملك حسين في الملحق المذكور.

على الكنائس، الأمر الذي جعل اللاتين والارثوذكس يتقاسمون هذه الألقاب، حدث تنازع بين هذه الطوائف الثلاث، كما جرت احتجاجات عديدة قام بها الأرمن ضد الدولة العثمانية، إن كان في القدس، أو في الأماكن الأخرى التي توزع فيها الأرمن في أرجاء الامبراطورية الأرمنية. وهذه الاحتجاجات لم تكن تتوقف. وبهذا الصدد، يُشير ميخائيل مكسي اسكندر القبطي إلى حادثة إحتراق كنيسة القيامة سنة 1808، قائلاً: "ربما بسبب غيظ الأرمن من الفرمان الذي أصدره السلطان سليم الثالث سنة 1803، الذي خص فيه الروم بجزيل عطفه، مما أشعر الأرمن بأنهم طائفة ليس لها نفس الحظوة التي للروم اللاتين، فراحوا يبحثون عن طريقة للانتقام، فأحدثوا حريقاً سنة 1808، اندلع من كنيستهم إلى أجزاء أخرى من كنيسة القيامة، وأغلقوا الأبواب في وجوه رهبان الروم الأرثوذوكس، الذين هرعوا ليطفئوا النيران. كما خاب أمل الأرمن بعدما رخص السلطان العثماني للروم بتعمير الكنيسة".

أما الرحالة الدمشقي نعمان القساطلي فيذكر في الـ"الروضة النعمانية" أنه: "في سنة 1870 التمس الأرمن من الباب العالي أن يُعمروا هيكلاً عند جبل الطور "قبة الصعود" ففازوا باذن وعمروه. فقاومهم بطريرك الروم كيريللس وحصل علي فرمان جديد جرى على إثره هدم ذلك الهيكل، بحجة أن لا قسم خصوصياً لطائفة من الطوائف المسيحية في ذلك المحل".

وكان عدم المساواة يظهر في الضرائب الخاصة* وعدم قبول شهادتهم في المحاكم الشرعية وحظر حمل الأسلحة عليهم، وهو الثمن الذي دفعه الأرمن للمحافظة على كيانهم ودينهم وشعورهم بالوحدة.

* في القدس، كان الأرمن الطائفة المسيحية الثالثة، من حيث العدد والأهمية بعد الروم الارثوذكس واللاتين. فالضريبة التي كانت تُفرض عليهم فيها سنة 1886، لقاء الاعفاء من الخدمة العسكرية في الجيوش العثمانية، كانت تُعادل قيمتها 260 دولاراً بأسعار تلك الأيام. في حين كانت 1217 دولاراً للارثوذكس و826 دولاراً للاتين و56 دولاراً للأقباط و37 دولاراً للبروتستانت و17 دولاراً للكاثوليك.

على مر القرون، تمكن آلاف الأرمن من التحرر أخيراً من أنواع العجز هذه، فضلاً عن مختلف أنواع العنف التي كانت قد أثقلت كاهل طبقة الفلاحين العزل: لقد كانت "ضريبة الطفل" تفرض على نحو شرطي على الأرمن. وفي عدد من مقاطعات (الأناضول الغربية) لم يسمح لهم بالتكلم بلغتهم الأم إلا أثناء تلاوة الصلوات.

ولا يعني هذا بأنه لم يكن في الامبراطورية تجار ميسورون وحرفيون ومختصون من الأرمن، فمن المعروف جيداً بأن شعوب الأقليات لعبت الدور الأهم في التجارة العالمية كمترجمين وكوسطاء، وفي الاختصاصات التي كانت تتطلب المهارة العالية. ومع ذلك ظل الأرمن متمسكين بوطنهم التاريخي، وعملوا على الأغلب كمزارعين مستأجرين أو كمحاصصين تحت سيطرة نخبة من الاقطاعيين والعسكريين العثمانيين.

وعلى الرغم من وضع الأرمن كمواطنين من الدرجة الثانية، فقد عاش معظمهم في سلام نسبي، طالما كانت الامبراطورية العثمانية قوية وواسعة. وعندما انهارت البنية الادارية والمالية والعسكرية للامبراطورية تحت وطأة الفساد الداخلي والتحديات الخارجية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر للميلاد، اشتد الاستغلال والكراهية للأرمن، وأسرع النظام بالانهيار، بسبب قصور العثمانيين عن مواكبة النظام الرأسمالي والتحديث والاصلاح المتصاعد في الغرب. فاستمر تفوق أحد العناصر على المجموعات الأخرى، وأدى الإسراف في الانفاق في البلاط العثماني إلى فرض الضرائب الظالمة، وزاد من ذلك الاسلوب الشائن لضريبة الزراعة، التي كانت تطالب بامتياز انتزاع أكبر قدر ممكن من الضرائب من مقاطعة معينة مقابل دفع مبلغ إجمالي مقدماً. قادت الأساليب المبذرة لطبقة الحكام الامبراطورية إلى الافلاس سنة (1870م) وفتح المجال واسعاً أمام السيطرة المباشرة لرأس المال الاوروبي للتغلغل فيها بدءاً من سنة (1881).

وهذا يعني أن عدد الأرمن كان أكبر من عدد الأقباط والكاثوليك والبروتستانت وأقل من الأرثوذكس واللاتين.(جريدة السفير البيروتية، مقال الأرمن في القدس. صقر أبو فخر.26 تموز/يوليو 2000).

في عام 1862، واعتماداً على الخط الهمايوني، الذي أصدره السلطان عبد المجيد، والذي تضمن ادخال الاصلاحات إلى الامبراطورية العثمانية، قام الأرمن وبموافقة السلطات التركية بوضع دستور خاص بهم نص على تشكيل مجلس نواب (ينبثق عنه مجلس تنفيذي) يضم ممثلين عن الأرمن القاطنين في العاصمة وباقي الولايات الأرمنية في الدولة العثمانية بحيث بلغ عدد أعضائه 240 نائباً.

وقد تمت المصادقة على هذا الدستور بتاريخ 27 تشرين الأول/اوكتوبر 1862. وبموجب هذا الدستور وزعت السلطات بين المجلس النيابي والمجلس التنفيذي اللذين ترأسهما البطريرك نفسه في اصطانبول.

وقد اختص مجلس النواب بمهام الإشراف على المجلس العدلي والمجلس الروماني ومجلس المعارف.. الخ. أما المجلس التنفيذي فقد أوكلت اليه مهمة الإشراف على تنظيم الموازنة العامة وسن القوانين والأنظمة الداخلية. كما أن البطريركية العامة للأرمن في تركيا كانت قد قسمت الى دواوين متعددة (أي مايشبه الوزارة) كالديوان الروحي والديوان السياسي والديوان الإداري، والديوان الخارجي.. الخ.وكان لكل ديوان مديره الخاص وموظفوه المسؤولون.

وقد طبق هذا الدستور على الأرمن بوصفه واحداً من قوانين الدولة الأخرى التي يخضعون إليها في الامبراطورية العثمانية.

وقد رافق تفشي الفساد في الامبراطورية العثمانية نهضة ثقافية وسياسية بين مختلف القوميات من رعاياها، الذين تأثروا بالتيارات الرومنطيقية والثورة الاوروبية. وساهم النضال التحرري التقدمي الذي دعمته إذ ذاك عدد من الدول الاوروبية في فقدان العثمانيين أغلب أقاليم (البلقان) في القرن التاسع عشر للميلاد، كما أعطى للمسألة الشرقية مظهراً واحداً: بالتحديد ذلك الذي كان سيحل بالامبراطورية العاجزة. فقد أدى التنافس بين الدول الاوروبية واستثمارها الاقتصادي للامبراطورية العثمانية بتهديد سيادتها على البحار. وكان الوطنيون الأتراك قد توصلوا الى الاعتقاد بأنه لا يُمكن الحيلولة دون ذلك، إلا بازالة مفاسد الحكومة وتحقيق التغييرات الادارية والسياسية. وكان عدد كبير من العثمانيين

الأحرار يشعرون بأن الاستمرار منوط بالاصلاح، فكانوا وراء اصدار مراسيم الاصلاح الرئيسة العديدة في الفترة التي سميت باسم الـ "تنظيمات" مابين السنوات (1839 - 1876).

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد خابت آمال مؤيدي الاصلاح وواجهوا النزعات المتصلبة المتشددة التي كانت تقاوم التغيير، ولم يجلب عهد الـ "تنظيمات" مع كل الضجيج الذي ارتفع حوله، أي تحسين عملي في الحياة اليومية للناس العاديين.

لربما كان الأرمن من بين مختلف رعايا الامبراطورية يقبلون بأقل مايمكن. لقد كانوا على نقيض شعوب البلقان ينتشرون في كل أرجاء الامبراطورية، ولم يؤلفوا أغلبية في أكثر أجزاء وطنهم الأم. وبذلك، لم يفكر الزعماء الأرمن في مصطلحات للانفصال أو الاستقلال، وكانوا بتقديم الولاء للسلطان وبإنكار المطامح الانفصالية يرغبون في تحقيق الحماية للشعب الأرمني ولأملاكه من الموظفين الفاسدين ومن عصابات النهب التي كانت كثيراً ماترتبط بهؤلاء الموظفين. فكان السلاطين العثمانيون يشيرون الى الأرمن على انهم "الأمة المخلصة" لهم.

وبالرغم من هذه الظروف فقد عاش الشعب الأرمني فترة طويلة من النهوض الثقافي. إذ سجل الآلاف من الطلاب الأرمن في المدارس التي كانت قد تأسست في القرن التاسع عشر للميلاد من قبل المبشرين الأوربيين والأمريكيين. وسافر المئات من شبان الطبقة المتوسطة إلى أوروبا بغية الدراسة العليا. وعاد العديد من هؤلاء الشبان إلى الوطن وهم مشبعون بالفلسفات السياسية والاجتماعية السائدة آنذاك في (أوروبا) المعاصرة لينهمكوا بدورهم في مهنة التدريس والصحافة والنقد الأدبي. فانتشرت شبكة من المدارس الأرمنية والجرائد على نحو تدريجي من (القسطنطينية) إلى (إزمير) و(كيليكيا) وفي مدن المقاطعات الشرقية، أي في (أرمينيا التركية).

على أية حال، كان هذا الاكتشاف للذات يقابل الفساد الاداري الكبير والاستغلال الاقتصادي وعدم الأمان. فقد أعطى التطور الثنائي المتلازم - الطلب الملح لتحقيق حماية الشعب الأرمني وأملاكه وعدم الأمان

المتصاعد من الناحية الثانية ـ اندفاعاً لـ (القضية الأرمنية) كجزء من قضية أكبر هي: (المسألة الشرقية).

كان الأرمن في أرمينيا الروسية حتى ضمن الأراضي الروسية يعيشون حياة مقبولة نسبياً. أما في أرمينيا الغربية التي كانت واقعة تحت ظل الاحتلال العثماني فقد كان الوجود الأرمني عرضة للمضايقة المستمرة، مما دفع البطريركية الأرمنية في القسطنطينية لإرسال الاحتجاجات المتوالية. وكان السبب المباشر لارسال هذه الاحتجاجات هو الرسائل المتكررة التي كانت تتلقاها من جاليات الأرمن الغربيين. ففي عام 1878 وصل إلى الرئيس الأعلى للكنيسة الأرمنية، رسالة وقع عليها أربعة آلاف أرمني غربي، جاء فيها: "...إننا خاضعون للسيطرة التركية منذ مئات السنين في رعب مستمر ودائم ليل نهار، نتعذب بقسوة على أيدي حكام الأقاليم وجباة الضرائب والحكمداريين وسائر المتسلطين... وهم يعبثون بأعراض نسائنا وشرف بناتنا، ويسفكون دماء أولادنا والمسنين منا. ويدنسون أديرتنا وشعائرنا، وقد شكونا مراراً من كل تلك الفظائع إلى الوزراء ، ولكننا لم نلق أية استجابة».

وفي نفس السنة (1876)، تلقت صحيفة "مشاك" الأرمنية رسالة من "وان" تقول: لقد كان الثالث عشر من كانون الأول / ديسمبر 1876 صفحة سوداء في تاريخ مدينة وان، فقد أشعل الحريق في المدينة في ليلة واحدة، وتعرضت للسلب والنهب. ففي حوالي الثانية بعد منتصف الليل، أصيب الأرمن بالدهشة، إذ رأوا قوات الحراسة والشرطة والجند والغوغاء وقد اجتمعوا، حاملين المشاعل والفؤوس، يحطمون ويخربون وينهبون متاجر الأرمن وبيوتهم ويحرقونها. وتظاهر بعض ذوي المناصب الذين تصادف وجودهم في مكان الحادث بأنهم عاجزون عن كبح ثائرة الناهبين، ووقفوا موقف المتفرجين، بينما كان الآخرون يشجعون الناهبين. ورغم أن الأرمن كانوا عزلاً وغير مستعدين، وقد صدمتهم المفاجأة، فقد كانوا يحاولون إنقاذ ديارهم وممتلكاتهم، وهم يجابهون الموت وجهاً لوجه، بينما كان الجنود يضربونهم بكعوب بنادقهم ويطعنونهم بحرابها... وكم من جريح ومغمى عليه... وكم من صرعى بين الأرمن.

وكتبت صحيفة التايمز البريطانية في الرابع والعشرين من آب / أغسطس 1877: إن أحوال الأرمن في البلاد التي مر بها جيش إسلام باشا مأساوية إلى أقصى حد، فقرى سهل ألاشكيرت وعددها 122 قرية قد دمرت تماماً، فيما عدا تسع قرى. وكل من كان قد بقي فيها من المسيحيين قتلوا بوحشية، وأحرقت بعض القرى بكاملها، وقضي على بعض القرى في قضاء موش وقتل الكثير من أهلها بحد السيف.

ولقيت نفس المصير مدينة بايازيد والقرى المحيطة بها، وقد قتل معظم رجال تلك الأماكن ونسائها وأطفالها بأبشع مايكون.

إن المجازر التي ارتكبت في عهد السلطان عبد الحميد بحق الشعب الأرمني لم يكن معروفاً شبيهاً لها قبل وصوله سدة الحكم. كما أن هذه الطريقة في القتل والتشريد أصبحت أسلوباً يحتذيه من خلفه من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي.

حكم هذا السلطان الذي سمي ويحق (السلطان الأحمر) الامبراطورية العثمانية بيد من حديد لمدة ثلاثة وثلاثين عاماً. وكان حكمه استبدادياً تناول ببطشه جميع شعوب الامبراطورية وخاصة منها الشعوب العربية وشعوب البلقان والشعب الأرمني. وقد استطاع بدهائه السياسي من تمويه وتغطية المطالب الأرمنية والاضطهادات التي قام بها ضدهم تحت سمع الدول الاوروبية وبصرها بمهارة دقيقة. بعد عام من توليه الحكم وعلى أثر الاضطهادات التي قام بها الأتراك في بلغاريا، سارع الروس إلى إعلان الحرب على تركيا عام 1877 وانتصروا عليها في غضون ثمانية شهور (1878)، حيث تم التوقيع على معاهدة صلح (سان استيفانو) التي كرست استقلال بلغاريا ومنحت روسيا بعض الأراضي التركية كما نصت المادة /16/ منها على ما يلي:

«باعتبار أن انسحاب القوات الروسية من المقاطعات التي تحتلها في أرمينيا (الغربية التركية) والتي سوف تعاد إلى تركيا قد يؤدي إلى نشوب خلافات بين الدولتين المتعاقدتين، لذلك يتعهد الباب العالي بإدخال التحسينات والاصلاحات التي تقتضيها الظروف المحلية في المقاطعات التي يقطنها الأرمن وضمان سلامتهم».

في هذا الوقت، كانت بريطانيا تنظر بقلق إلى توسع الروس وتقدم سيطرتهم على المضائق، فخشيت أن تؤدي معاهدة (سان استيفانو) إلى زوال الامبراطورية العثمانية وظهور العملاق الروسي كقوة جديدة، فكان أن سارعت إلى عقد معاهدة سرية مع تركيا، نالت بموجبها جزيرة قبرص مقابل تعديل شروط معاهدة (سان استيفانو) والتخفيف من قيودها على الأتراك. واستطاعت بريطانيا بالفعل من إقناع القيصر الروسي بذلك. وعندما عقد مؤتمر برلين في نفس العام (1878) جرى التوقيع واستعيض عن المادة /16/ السابقة بالمادة /61/ التي تنص:

« 1 - يتعهد الباب العالي بتحقيق الاصلاحات التي تقتضيها ظروف المقاطعات التي يقطنها الأرمن وضمان سلامتهم وسيقدم الباب العالي بياناً بالخطوات التي يتخذها بهذا الصدد إلى الدول المعنية بمراقبة تنفيذ هذه الطلبات ».

/ وإذا أجرينا مقارنة سريعة بين المادتين نجد تراجعاً واضحاً إذ لم يعد تحقيق الاصلاحات رهناً بانسحاب القوات الروسية، إضافة إلى أن مهمة الإشراف على تنفيذ الاصلاحات قد أنيطت بمجموعة دول/.

ومع فشل الامبراطورية العثمانية في إقامة دعائمها على أساس الدين، كان عليها أن تقيم امبراطورية جديدة على أساس العرق. كان هذا الشعور السائد عندما أصبحت المسألة الأرمنية مثار قلق الدبلوماسية الدولية منذ مؤتمر برلين الذي عقد عام /1878/ نتيجة الاضطهاد والقمع الذي أخذ يتصاعد في المناطق الأرمنية على أيدي الأتراك، وهذا ما دفع الأرمن إلى الاحتجاج المستمر والمطالبة بإدخال إصلاحات دستورية إلى الحكم، وأرغم السلطان على قطع وعود بإدخال هذه الإصلاحات استناداً إلى المادة /61/ من معاهدة برلين. بيد أن السلطان، بدلاً من ذلك، قام بتنظيم مجازر بين عامي /1894 - 1896/، راح ضحيتها ما يقرب من (300,000) ثلاثمائة ألف أرمني دون أن يأبه بكل الوعود التي قطعها على نفسه.

على أثر معاهدة برلين أخذ عبد الحميد ينظر إلى الأرمن كبلغاريا ثانية، بوجوب إزالتهم من الوجود. وقد توصل مع مطلع صيف (1891) إلى تشكيل فرق خاصة باسم /فرق حميدية الأبلري/، جاءت بكاملها من القوميات غير التركية من أكراد وألبان وشركس. وكانت حجة السلطان من تشكيل هذه الفرق هي لتأديب العصاة وقمع حركات التمرد، وهو ما عنى به حركات التمرد التي كان يقوم بها الأرمن وشعوب البلقان.

أخذ السلطان عبد الحميد يماطل في تنفيذ الاصلاحات التي وعد بها الأرمن وما لبث أن قام بسياسة جدية تجاههم، تجلت بعمليات توطين القبائل الكردية في أرمينيا، مما دفع الأرمن لمقاومة هذا التوطين. وهذا ما دفع أوروبا الغربية، ولا سيما انكلترا، إلى الطلب من الامبراطورية العثمانية تعيين لجنة للتحقيق في المسألة الأرمنية. وتم تشكيل اللجنة التي انتهت إلى وضع برنامج اصلاحات للأقاليم الأرمنية بتاريخ 11 أيار/مايو 1895. وقد جرى تضمين مذكرة مرفقة بمجموعة الوسائل التي يتوجب على الامبراطورية العثمانية تنفيذها. ومما جاء فيها:

1 ـ العفو عن الأرمن الصادرة بحقهم أحكام مختلفة ولأسباب سياسية.

2. عودة المهجرين والمنفيين إلى بلادهم.

3. تفقد حالة السجون والمساجين.

4 ــ إنشاء لجنة دائمة لمراقبة الإصلاحات يكون مقرها القسطنطينية..

عندما شعر الأرمن بأنهم خذلوا وخدعوا، بدأ عدد كبير منهم يعمل على مقاومة الحكم الاستبدادي. وفي الوقت الذي كان فيه البطريرك الأرمني يواصل التماساته لدى "الباب العالي" كان أنصار العقلية السياسية الجديدة يبشرون بالمقاومة. في هذه الظروف امتنع القرويون الصارمون في منطقة "صاصون" الواقعة في مقاطعة "تبليس" عن تقديم "ضرائب الحماية" للأكراد.

وفي سنة /1894/، عندما عجز الاقطاعيون الأكراد* عن قهر جيرانهم الأرمن استنجدوا بالضباط العثمانيين واتهموا سكان صاصون بالعصيان، فشاركت الأفواج التركية النظامية ووحدات الفرسان الأكراد غير النظامية "الكتائب الحميدية" وهاجموا المنطقة. وبعد حصار وقتال استمر عدة أسابيع أرغم الأرمن على ترك أسلحتهم مقابل منحهم العفو العام، ولكن عوضاً عن العفو تعرضت صاصون للنهب وأعدم عدة آلاف من المواطنين دون إعطاء أي اعتبار للسن أو الجنس، فرفع القناصل الأوروبيون والمبشرون المسيحيون أصواتهم عالياً ضد هذا الانتهاك. وأنعشت أزمات ومجازر صاصون النداء الأوروبي بضرورة تحقيق الإصلاحات في المناطق الأرمنية.

حدثت المذبحة الأولى في شهري آب/اوغسطس وايلول/سبتمبر من عام 1894 في منطقة "صاصون"، وذلك عندما أخذ الجنود والجندرمة الأتراك وبعض الأشقياء يفتكون بالناس القاطنين في تلك الديار، كباراً وصغاراً* ، نساءً ورجالاً، ودمروا في فترة وجيزة 40 قرية وقتلوا فيها حوالي 10 آلاف شخص.

---

* فيما يتعلق بالعلاقات بين الأكراد والأرمن، نجد هنالك جملة من العوامل المقربه بينهم، من جهة، بينما هنالك عوامل تباعد بينهم، من ناحية أخرى، لعل اختلاف العقيدة الدينية كان أبرزها، لكن ليس بالمعنى التعصبي. فالدين هنا لم يصبح سبباً إلا بتدخل الأتراك وخلق التناقضات الدينية بين شعوب المنطقة تحقيقاً لمآرب استعمارية (فرق تسد). ومن المؤكد أن هنالك فوارق اجتماعية وحضارية بين الشعبين الأرمني والكردي. مقابل ذلك كانت العلاقات اليومية تزيد من أواصر التقارب بين الطرفين، وذلك بحكم الجيرة الطويلة المدى، يضاف إليها تبادل المنافع والمبادلات التجارية وغيرها. ومن ناحية أخرى، يجب الأخذ بنظر الاعتبار العامل السياسي المشابه، وتعرض الشعبين للدرجة نفسها من الظلم والاضطهاد من قبل العنصر التركي، وحد بينهما وجعل المشاعر والأحاسيس تتصل وتتعاطف على ايقاع المظالم. ثم أصبح سواد الشعب الأرمني يُعاني من ظلم الاقطاع الكردي ووطأته على نحو ما يُعاني منه الشعب الكردي. وكان اختلاف الدين، أي كون الأرمن "كفاراً"، يوفر للاقطاع مبررات تبدو أحياناً مقبولة عند البسطاء من الناس.

* انظر صورة المجزرة في ملحق الخرائط والوثائق والصور.

في أيار/مايو سنة 1895، قُدمت خطة بريطانية ـ فرنسية ـ روسية مشتركة تقضي بتوحيد المقاطعات الأرمنية في منطقة إدارية واحدة وإخلاء سبيل السجناء وإعادة المنفيين وتعويض الخسائر التي تعرض لها سكان صاصون والسكان الآخرون ونزع السلاح من "الكتائب الحميدية" في فترة السلم وخلق مفوضية دائمة لتشرف على سير الإصلاحات. واستمر الضغط إلى أن وافق السلطان "عبد الحميد" على برنامج للاصلاح أقل شمولية بكثير من ذلك الذي كانت قد اقترحته الحكومات الأوروبية. فانبعثت موجة من التفاؤل في القسطنطينية. إلا أن هذا التفاؤل لم يدم طويلاً لأن التوسط الأوروبي غير المدعوم بالقوة ضاعف من مشكلات الأرمن. ففي الوقت الذي بدا فيه وكأن "عبد الحميد" قد أذعن لبرنامج الإصلاح في تشرين الأول/اوكتوبر سنة 1895، كان المواطنون الأرمن في مناطق طرابزون وأرمينيا الغربية والعديد من القرى قد اجتاحتهم موجات المذابح والموت المنظم.

ففي ايلول/سبتمبر 1895 وفي العاصمة اصطانبول جرى الفتك بـ 5000 أرمني. ثم انتقلت المذبحة إلى مدن أرمينيا الغربية والمدن الأخرى التي يسكنها الأرمن، مثل مرعش وديار بكر وغيرهما، عدا عن السلب والنهب واغتصاب النساء. وقدرت الأضرار والخسائر المادية حينها بمليوني ليرة عثمانية، وبلغ عدد الأطفال الذين يُتموا، من جراء هذه العمليات، 50000 طفل، حسب الاحصائيات الروسية.

لقد غدا ذبح وقتل نحو / 100,000 - 200,000/ أرمني واغتصاب ونهب وحرق المئات من القرى الصغيرة والتهجير الاجباري لآلاف الأرمن الإجابة الحقيقية للتدخل الاوروبي.

إن استخدام أساليب العنف كان محاولة يائسة للحفاظ على الوضع القانوني القائم والضعيف أمام التحديات الداخلية والخارجية الكبيرة. وفي هذه النقطة بالذات يبرز الاختلاف الرئيسي بين "عبد الحميد" وخلفائه "الأتراك الشبان". فالمذابح المطلقة العنان كانت محاولة للحفاظ على بنية الدولة التي كان يتوجب على الأرمن البقاء فيها دون أي حق لمقاومة الحكومة الفاسدة والظالمة، على حين أن "الأتراك الشبان"

كانوا سوف يطبقون الترتيب ذاته لاحقاً على نطاق واسع بغية تحقيق تغيرات جذرية وبعيدة المدى من أجل خلق قالب جديد للوطن لا وجود للأرمن فيه.

في السنوات التي لحقت كوارث /1894 - 1896/ وقعت خيبة أمل ثقيلة على الأرمن، ووجدوا بعض العزاء بقيام عناصر أخرى كانت تنتظم ضد حكم عبد الحميد الاستبدادي. فقد كان المصلحون والثوريون من جميع قوميات الامبراطورية العثمانية المتواجدون في جنيف وباريس والأماكن الأخرى يتصورون برامج للاصلاح ويتخيلون حكومة تقدمية تحكم وطنهم.

بقي برنامج الاصلاحات، السابق الذكر، حبراً على ورق دون أي تنفيذ. واستمرت مماطلة السلطان عبد الحميد إلى أن اضطر تحت ضغط القوى الوطنية التركية /خصوصاً الشبان الأتراك/ إلى إصدار الدستور العثماني وإعلانه عام /1908/. وما أن شاعت أنباء إعلان الدستور في الخارج وتراجع السلطان عبد الحميد أمام الشبان الأتراك والعودة إلى الحكم الدستوري، حتى بدأت أفواج المنفيين السياسيين من عرب وأرمن بالتدفق على العاصمة من باريس ولندن وجنيف. حيث أن الدستور قد منح جميع شعوب الامبراطورية نفس الحقوق والواجبات دون تمييز في الدين أو الجنس أو القومية. وقد هللت شعوب الامبراطورية لهذا الدستور وعلى رأسهم الأرمن وتعانق الناس في الشوارع وأصبح العلم العثماني متوجاً بالكلمات: / حرية . عدالة . مساواة/.

لم تلبث الفوضى أن دبت في جهاز الحكم نتيجة الفساد والرشاوى مما دفع السلطان لبث أعوانه في مختلف الولايات التركية يرسلون الإشاعات حول محاولة الشبان الأتراك لتقويض الخلافة، وأخذ يفرق الأموال على الجنود. وشيئاً فشيئاً أخذ يعود إلى الحكم الاستبدادي. وكان من جملة ما قام به أن خطط لحوادث جديدة ضد الأرمن في أضنة وكيليكيا ذهب ضحيتها /30,000/ أرمني، ولم تتوقف إلا مع زحف جيش الأتراك الشبان والاستيلاء على الحكم وعزل السلطان عبد الحميد ثم نفيه.

شهد القرن التاسع عشر تحرر دول الصرب والرومان واليونان من قبضة الدولة العثمانية. ومع اقتراب مطلع القرن العشرين أحس العثمانيون أن دور الأرمن قد جاء في التحرر. وكان التفسخ الذي أصاب الامبراطورية العثمانية قد أصبح أمراً واقعاً ولا يعزى سبب تأخر هذا التفسخ إلى قوة الامبراطورية المتداعية، بل إلى التنافس الذي حصل بين الدول الكبرى.

كان بإمكان الأتراك تحمل فقدان المناطق المحيطة بهم مثل رومانيا واليونان، وذلك بسبب انخفاض عدد السكان الأتراك فيها، غير أنه لم يكن بوسعهم أن يتصوروا فقدان الأراضي الأرمنية التي كانت تقع في وسط الامبراطورية والتي كان يعيش فيها عدد كبير من السكان الأتراك والأكراد. كما أن فقدان أرمينيا كان يعني زوال حلمهم بإقامة الأمة الطورانية، وهو حلم راود مفكريهم، أمثال "ضياء كوك ألب"، ثم تبنته جمعية الاتحاد والترقي فيما بعد ورفعته شعاراً سياسياً لها. ويتمثل هذا الحلم في إقامة اتحاد يجمع بين الشعوب التركية في القفقاز ووسط آسيا، وكان الأرمن يشكلون العقبة الوحيدة التي تحول دون ذلك اللقاء.

في سنة /1902/ عُقد في باريس أول اجتماع (كونغرس) للعثمانيين الأحرار، كان يضم المفكرين الأتراك والأرمن والعرب واليونانيين والأكراد والألبان ..إلخ. وأقرت الاقتراحات بتحقيق المساواة بين جميع رعايا الامبراطورية والتجديد في الدستور الذي كان قد أرجئ منذ سنة /1877/. وعهد الاجتماع الثاني الذي عُقد سنة /1907/ إلى المجموعات التنظيمية التابعة له بتنظيم حملة موحدة لإسقاط نظام "عبد الحميد" وتشكيل حكومة تمثيلية. وفي الامبراطورية العثمانية ذاتها انخرطت عناصر المعارضة التركية ولا سيما تلك القادمة من مجموعات الضباط ومن الكلية والمعاهد التقنية في صفوف جمعية الاتحاد والترقي باسم "الأتراك الشبان". ثم تتالت الأحداث بسرعة، ففي سنة /1908/، عندما وجد ضباط الجيش التركي في "مقدونيا" أنفسهم في مأزق، قادوا أفواجهم تجاه "القسطنطينية" في مناورة دفاعية. وحين انتشر التمرد طالبوا بتجديد الدستور. ولما كانت الحكومة تفتقد إلى الوحدات الوفية لسحق الانتفاضة

أذعن "عبد الحميد" للإنذار، وقبل بتشكيل "ملكية دستورية". ورحب الأرمن بانتصار الجيش ويقواده من "الشبان الأتراك"، إلا أن التحولات المأساوية كانت في تلك العمليات التي جرت ما بين السنوات 1908 - 1914 عندما تحول الشبان الأتراك من دعاة المساواة إلى متعصبين متطرفين عملوا على طمس المسألة الأرمنية، وارتكاب أفظع المجازر بحق الشعب. كما ساهم الاستغلال الأوروبي للضعف التركي في إنجاز هذه المهمة عقب ثورة " الشبان الأتراك " مباشرة حيث قامت النمسا ـ هنغاريا بضم البوسنة والهرسك إليهما وأصرت بلغاريا على الاستقلال الكلي وأعلنت كريت الاتحاد مع اليونان.

لقد شجع تصادم هذه المشكلات على أن يقدم المحافظون من الأتراك ضربة معاكسة لإحياء سلطة السلطان. وبالرغم من عزل "عبد الحميد" فإن الاضطراب الكبير لم يتوقف دون مأساة جديدة. ففي جميع أرجاء "كيليكيا" نُهبت وأحرقت المدن والقرى الأرمنية وذبح نحو (20,000) أرمني.

الأرمن في عهد
جمعية الاتحاد والترقي



كان الأرمن من دون القوميات الأخرى في الامبراطورية من الذين انفردوا بالتعاون مع الشبان الأتراك بإخلاص، إذ رأوا فيهم ما يحقق أحلامهم، خصوصاً وأن هذه الرؤيا كانت منسجمة مع ما كان يبديه هؤلاء ويعلنونه قبل تسلمهم سدة الحكم، من منح شعوب الامبراطورية الحريات الأساسية والعمل لبناء دولة عصرية تسهم فيها كل قومية بحضارتها وفنونها في رقي وتقدم الدولة ككل.

غير أن هؤلاء الشبان الأتراك رموا بكل وعودهم وأفكارهم المعلنه عرض الحائط، ويدأوا بنشر السياسة الطورانية والدعوة إليها. وتقضي هذه الدعوة إلى فك روابط الامبراطورية العثمانية التي أدركوا مدى انهيارها وتفسخها والعمل لإعادة نسج امبراطورية جديدة تغزل خيوطها من القوميات التركية التي تمتد إلى ما وراء جبال القفقاز. هذه الأمة التي ستقوم على أواصر عرقية لن يكون فيها مجال لقوميات أخرى. وفعلاً ثار الطرفان ـ العرب والأرمن بلجوئهم عام 1912 إلى الدول الاوروبية لدعوتها إلى تطبيق مشاريع الاصلاحات التي اقترحتها ووافقت عليها. وقد أيدت روسيا وفرنسا المطالب الأرمنية. أما ألمانيا فكان لها موقف مغاير نتيجة العلاقات الودية التي كانت تربطها بالعثمانيين. والواقع أن هذه السياسة أثمرت خلال سنوات ما قبل الحرب عن وجود العدد الهائل من الضباط الألمان في صفوف الجيش التركي.

وقد سبقتها، وبتوجيه من الامبراطور الألماني غليوم الثاني، أيضاً، جهود لافساح المجال من أجل إرساء موضع قدم لألمانيا في تركيا، حيث

نالت امتياز مد خط حديد سكة بغداد* من العثمانيين عام 1903. وهذا الخط الحديدي يربط قونيه ببغداد، ماراً بحلب والموصل، وبالتالي يصل برلين بالخليج العربي.

وعندما كان الوارثون المتنافسون على تركة الرجل المريض (تركيا العثمانية) من القوة والعدد بحيث لم يجرؤ واحد بمفرده أن يلجأ إلى القوة كي يعجل في موت الموروث لينال نصيبه من الإرث، فقد استقر الرأي بين الوارثين على أن يحل الوئام والتفاهم بينهم حول نصيب كل منهم. ففي عام 1911 أعلنت روسيا القيصرية نهائياً عن عدم معارضتها لمشروع إنشاء الخط الحديدي البغدادي من قبل الألمان وتبعتها كل من بريطانيا وفرنسا عام 1914. هذه الموافقات جرت بعد أن عقدت اتفاقات سرية ومعاهدات وقعت بين هذه الدول وألمانيا، نالت بموجبها هذه الدول حصتها ومناطق نفوذها الاقتصادية في الولايات العثمانية. هذا وقد أدت هذه الاتفاقات إلى تقارب كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا، نظراً لتقارب وجهات نظرها فيما يتعلق باقتسام الغنائم. هذا التقارب، تجلى في توقيع الاتفاقية البريطانية الفرنسية الروسية السرية حول مناطق النفوذ في آسيا الصغرى، وما يهمنا من هذا الاستعراض هو إظهار التأثيرات الكبيرة على القضية الأرمنية بعد هذه الاجراءات وهذا ما سنشهده لاحقاً.

كنا قد أشرنا سابقاً إلى التقسيم الأخير لأرمينيا إلى قسمين موزعين بين تركيا وروسيا. وباعتبار أن السياستين الداخلية والخارجية لكل منهما تختلف عن الأخرى، فقد كان من الطبيعي أن ينعكس هذا الاختلاف على تصرفات كلا البلدين تجاه الشعب الأرمني، الأمر الذي سوف يتم

* على الرغم من أن حصول ألمانيا على هذا الامتياز، قد لايثير لدى القارئ أي التفاتة أو اهتمام، على أساس أن امتيازات مد الخطوط الحديدية في تركيا هي من المشاريع التجارية ... إلا أنه يجب التعمق في دراسة أسبابه والنتائج المحتملة له، لما كان له من تأثير على مسار القضية الأرمنية، بسبب توحيدها لصفوف ورثة الرجل المريض، ولم شملهم، وبالتالي توصلهم إلى معاهدة سرية ثلاثية (روسيا القيصرية، فرنسا وبريطانيا)، أدت إلى القضاء على الجمهورية الأرمنية، والمسألة الأرمنية على حد سواء.

استغلاله من قبل الحكومة التركية بشكل خاص باستخدامه وفق مشيئتها وحسب مشاريعها المعدة مسبقاً لتنفيذ عمليات الإبادة.

لقد أدرك الأرمن هذه النوايا المبيتة وعالجوها في مؤتمرهم العام الذي عقد في أرضروم في تموز/يوليو 1914، أي قبل نشوب الحرب بعدة أسابيع. وباعتبار أن كلاً من روسيا وتركيا ستقف في المعسكر الآخر في حال نشوب الحرب، عمل زعماء الأرمن على توجيه الشعب الأرمني في كلا البلدين للتصرف كرعايا مخلصين للدولة التي يعيشون فيها. لكن الحكومة التركية أرسلت مندوبين لها للاتصال بقادة المؤتمر، حيث طُلب من المؤتمرين بأن يعمدوا إلى تشكيل فرق فدائية أرمنية لقتال الروس وإشعال الثورة في القفقاز في مؤخرة الجيش الروسي، مقابل منح الأرمن بعد الحرب إقامة وطن مستقل على بعض الأراضي الأرمنية في كل من تركيا وروسيا. والواقع أن طلب تركيا كان حجة لتبرير مواقف قادمة، أكثر من أن يكون موقفاً عملياً يمكن تحقيقه.

عقب حروب البلقان ونتيجة الاهتمام الدولي المتجدد (بالمسألة الأرمنية) أثارت الدول الأوروبية موضوع الاصلاحات مرة أخرى، وتوصلت في آخر الأمر كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا من ناحية وألمانيا والنمسا وإيطاليا من الناحية الأخرى إلى إقرار التسوية التي كانت تجمع منطقة (طرابزون)، والمقاطعات الست في (أرمينيا الغربية) (أرضروم - سيواس - خربوط - ديار بكر - تبليس - فان) في إقليمين إداريين يتمتعان بحكم ذاتي محلي واسع النطاق تحت حماية الدول الأوروبية، ويتجاوز تفاصيل المراسلات الدبلوماسية المعقدة والاستعدادات النهائية لخطة التسوية التي تمت سنة /1914/، بحيث يمكن القول أن تدابير الاصلاحات هذه كانت أكثر الاقتراحات شمولية وأكثرها وعوداً من كل البرامج السابقة.

عرقل نشوب الحرب العالمية الأولى في صيف /1914/ مسيرة تنفيذ برنامج الاصلاح وأربك الزعماء الأرمن إرباكاً كبيراً. هل ستدخل الامبراطورية العثمانية النزاع بجانب القوى المركزية؟ وهل ستغدو (الهضبة الأرمينية) المسرح المحتوم لحرب روسية - تركية أخرى؟ ولما

كانت أراضي الأرمن تقع على طرفي الحدود فهل سيعاني الأرمن معاناة جدية بغض النظر عمن سيفوز في النهاية. وهذا ما دفع الناطقين باسم الأرمن للالتماس لدى أصدقائهم من (الشبان الأتراك) ليحافظوا على الحياد ويجنبوا الإمبراطورية نكبة كبيرة. وعندما تم الضغط على الأرمن لينظموا عصياناً مسلحاً في القفقاز ضد روسيا، رفض زعماء (حزب الطاشناق) ذلك الاقتراح وألحوا ثانية على تبني الحياد وأعلنوا بأنه في حال اجتاحت الحرب المنطقة فسيخدم الأرمن بإخلاص تلك الحكومة التي يعيشون في ظلها. وعلى الرغم من تضرعات ونصائح الأرمن فقد وقعت الزمرة المتطرفة من أعضاء (حزب الاتحاد والترقي) تحالفاً سرياً مع ألمانيا في آب/اوغسطس 1914، سعت من خلاله لخلق مملكة تركية جديدة تمتد إلى ما وراء القفقاز وآسيا الوسطى.

قاد الحكومة الثلاثي الذي كان يضم (أنور باشا) وزير الحربية و(طلعت باشا) وزير الداخلية و(جمال باشا) الحاكم العسكري لمدينة القسطنطينية، وفيما بعد وزير الحربية.

في ليلة (23 - 24 نيسان/ابريل 1915) اعتقلت الحكومة العثمانية الزعماء الدينيين والمثقفين والمفكرين الأرمن من القسطنطينية ونفتهم إلى مجاهل الأناضول، وتم قتلهم في أيار/مايو من العام ذاته. وادعى وزير الداخلية (طلعت باشا) أن الأرمن ليسوا أهلاً للثقة ويمكن أن يقدموا المساعدة والمؤازرة للعدو، وهم يعيشون في دولة تقف على أبواب عصيان قومي وعلى وشك الانفجار، فأمر بتهجيرهم من مناطق الحرب إلى مراكز التوطين في الصحارى السورية وصحارى بلاد ما بين النهرين.

أما أنور باشا، ففي رده على وساطة قام بها القس الدكتور جوهانس ليسيوس الألماني الجنسية، وساطة تهدف إلى إقناع زعيم تركيا باصدار أوامره لإيقاف أعمال الذبح والتهجير بحق الشعب الأرمني، فقد برر ما يحدث قائلاً: "منذ أن تسلمنا أنا ورفاقي زمام السلطة، بذلنا كل ما بوسعنا لتلبية طلبات الملة الأرمنية وأن نحرص على نشر العدالة المطلقة. فلقد كان ثمة تفاهم قديم. فقد رحب أصدقاؤك الأرمن بالثورة وأشادوا بها. وقد أكدوا لنا بشتى الطرق أنهم سيكونون من المخلصين لها. لكن

لسوء الحظ حنثوا بوعودهم بين ليلة وضحاها. وحاولنا أن نغض الطرف بقدر ما أمكننا، طالما أن الشعب التركي، وهو الشعب الحاكم، لم يكن معرضاً للخطر من جراء ذلك. فنحن نعيش في تركيا، أليس كذلك؟ ولكن عندما أعلنت الحرب أخذت حوادث الخيانة العظمى وارتكاب الجرائم وأعمال التخريب تتزايد، وبلغت حالات الفرار من الجيش حداً يثير الفزع، حتى وصل الأمر إلى قيام ثورة علنية - وإنني أشير فقط، أرجو أن تنتبه إلى ذلك، إلى ثورة زيتون - ثم وجدنا أنفسنا مرغمين، إما أن نتخذ اجراءات لقمعها أو أن نفقد حقنا في توجيه دفة الحرب وأن نبقى زعماء لشعبنا."لكن الدكتور لبسيوس رد عليه قائلاً: هل أثبتت حالات الخيانة والتخريب هذه قانونياً يا صاحب السعادة؟ وهل تم تمحيص هذه الحالات قانوناً؟" وأضاف لبسيوس قائلاً: "إن الامبراطورية العثمانية بدون الملة الأرمنية محتم عليها الفشل اقتصادياً وسيتعرض جيشها، كنتيجة لذلك، للخطر.لماذا؟ ولم يُركز على موضوع التصدير الذي كان تسعون في المائة منه بيد الأرمن. وصاحب السعادة يعرف كذلك أن معظم التجارة الخارجية تتم على يد شركات أرمنية. لذلك ونتيجة لذلك، فإن أحد أكبر فروع الحرب أهمية هو الصناعة والتزود بالمواد الأولية، فضلاً عن السلع المصنعة التي لا يمكن أن تُدار بنجاح إلا على يد تلك الشركات. فخذ، على سبيل المثال، الشركة التجارية العالمية أواديس باكراديان وأولاده، التي لها فروع وممثلون في اثني عشر مدينة أوروبية. أما في المناطق الداخلية، فقد لاحظت خلال رحلاتي السابقة هناك، منذ سنوات عديدة، أن الأساليب الزراعية التي يتبعها الأرمن في الأناضول كانت متقدمة على الحيازات التركية الصغيرة بمائة مرة. ففي تلك الأيام استورد أرمن كيليكيا مئات الدراسات والحصادات والمحاريث البخارية من أوروبا. لكن أنور باشا بدلاً من أن يصغي لصوت المنطق، أمر عماله بعدم الاكتفاء بذبح البشر، بل بوجوب تحطيم الدراسات والمحاريث. وهنا كان مكمن الشر الحقيقي، فالأمة الأرمنية من أكثر الشعوب العثمانية تقدماً ونشاطاً، وقد بَذلت جهود كبيرة لكي تتخلى تركيا عن أساليبها الزراعية القديمة البدائية والأخذ بيدها إلى عالم زراعي متقدم ومزدهر صناعياً..

وكانت قد وُضعت خطة عامة لتنفيذ عملية إبادة وتشريد الشعب الأرمني في تركيا، من قبل القيادة العليا، التي كانت تضم كلاً من طلعت باشا، أنور باشا، جمال باشا والدكتور ناظم باشا والدكتور بهاء الدين باشا وعزيز بك وعاطف رضا بك، وجميعهم من جمعية الاتحاد والترقي، جاءت هذه الخطة على النحو التالي:

1.دعوة الشباب الأرمني في المناطق التي تسكنها أكثرية أرمنية، الى العمل في مد خطوط السكة الحديدية أو في فتح الطرقات، وبذلك يبعدون عن قراهم ومناطقهم.

2.مهاجمة المراكز الأرمنية ونزع السلاح من الرجال.

3.نقل الأشخاص المشتبه بهم وغير المرغوب فيهم من منطقة إلى أخرى.

4.اعتقال النخبة الأرمنية القائدة وقتلها بطرق وحشية من قبل "التشكيلات المخصوصة" والعناصر المجرمة التي أطلقتها الحكومة من السجون ونظمتها للقيام بهذا الدور للتخلص من الأرمن، حتى يصبح الشعب الأرمني جسداً بلا رأس. ولم ينج من هذه التصفية النائبان الأرمنيان "كريكور زوهراب" و "وارتاكيس"، حيث قتلا على يد الجاني أحمد السرري " (أحد فدائيي الاتحاديين الذي اغتال زكي باشا أيام الانقلاب العثماني بدون قصاص وبدون سجن).

5.قتل جميع الشباب الأرمن الذين كانوا قد استدعوا للخدمة العسكرية بعد نزع سلاحهم ليصبحوا عاجزين عن مقاومة ترحيلهم وقتلهم.

6.التهجير القسري للشيوخ والنساء والأطفال، المصحوب بالمذابح والنهب والرمي في الأنهار والبحار، وقد أطلق على هذه العملية اسم "**طريق جهنم**".

7.نهب الممتلكات التي خلفها الأرمن إثر تهجيرهم وإحراق البيوت وهدمها.

8.مصادرة الأملاك الأرمنية وفق قانون حكومي خاص بذلك باعتبارها "أملاك متروكة".

9. إزالة المعالم والآثار التاريخية التي تدل على عراقة الحضارة الأرمنية بتغيير أسمائها وأسماء المدن والقرى، حيث أن الوجود الصامت للأثر التاريخي هو أهم دليل على وجود شعب وحضارة، وتاريخ وجغرافيا.

طبقت هذه الخطة من قبل وزارة الداخلية في كافة المراكز والأقضية الأرمنية. ففي يوم معين وفي جميع القرى والمدن خرج المنادي إلى الشوارع ليعلن أنه على كل ذكر أرمني أن يحضر إلى دار الحكومة. وفي بعض الأحيان كان الجنود أو الدرك الذين كانوا يقتلون أي أرمني يرونه في الشارع هم الذين يصدرون هذه الأوامر، ولكن طلب التواجد أمام دار الحكومة كان يعتبر مرحلة مبدئية. حضر جميع الرجال وهم لا يزالون يرتدون ثياب عملهم بعد أن تركوا حوانيتهم ومتاجرهم مفتوحة ومحاريثهم في الحقول وقطعانهم في الجبال. وعندما وصلوا إلى المكان المعين لهم، زج بهم الأتراك في السجن واحتجزوهم هناك ليوم أو يومين ثم اقتادوهم إلى خارج البلد، بعد أن قسموهم إلى مجموعات وقيدوهم بالحبال وساروا باتجاه الجنوب وقالوا لهم أنهم سيقومون برحلة طويلة إلى الموصل أو ربما إلى بغداد، مما أدخل الرعب والذعر في نفوس الرجال العزل الذين لم يكونوا يحملون أية قطعة من النقود أو الطعام أو اللباس، ولم يكن لديهم الوقت الكافي للتفكير بمحنتهم، إذ قام الأتراك بقتلهم في أول بقعة منعزلة على الطريق. ونفذ نفس السلوك في الرجال الأرمن الآخرين في غالبية المناطق.

بعد قتل الرجال كان الأتراك يتركون فاصلاً زمنياً يستغرق عدة أيام في كل المدن ليعود المنادي ويعلن أنه يجب على جميع من تبقى في الأرض الاستعداد للرحيل، في حين كانت تعلق لافتات تحمل هذا الأمر على الجدران. وقد طبق هذا الأمر على النساء والأطفال وعلى من تبقى من الرجال الذين تمكنوا من الهرب من مصيرهم المحتوم بسبب المرض أو العجز أو الشيخوخة، حيث قسم المنفيون من كل مركز إلى عدة قوافل تراوح عدد كل منها مائتين وثلاثمائة إلى ثلاثة أو أربعة آلاف شخص. وكانت ترافق كل قافلة مفرزة من الدرك لحراستها. فعندما كانت تمر هذه القوافل في إحدى القرى التركية كان الفلاحون الأتراك يهاجمونها

ويسلبونها على مرأى من درك الحراسة الذين مارسوا بدورهم الفظائع الشنيعة بحق هذه القوافل. إذ كانوا يطعنون بالحراب النسوة اللواتي كن يتخلفن عن أفراد القافلة أو يرمونهن من أعلى الهاوية أو من فوق الجسور. وكان عبور الأنهار لا سيما نهر الفرات مناسبة لارتكاب مزيد من الجرائم الجماعية بإطلاق النار عليهم ورميهم في النهر. كانت مدينة حلب نقطة تجمع لقوافل المنفيين ومن ثم توزيعهم على مناطق مجاورة لمدينة حلب وفي الطريق المؤدي إلى دير الزور* ـ الرقة على ضفاف نهر الفرات.

هكذا تم تشتيت الأرمن المنفيين على مساحات شاسعة كما أراد المخططون لها. كانت كيليكيا أولى المناطق التي تم إخلاؤها حيث أنها أكثر البقاع نشاطاً وحيوية.

وفي تركيا الآسيوية كان تزايد عدد الأرمن يسبب قلق الاتحاديين، لذا بدأت عمليات الترحيل لمدة ستة أسابيع قبل أن تطبق على باقي مناطق الامبراطورية.

المنطقة التالية التي تم إخلاؤها تقع على تخوم /وان/ وقد تعرضت للتهديد نتيجة تقدم الروس من البحر الأسود إلى الحدود الإيرانية. أما المناطق الجنوبية الشرقية من هذه المنطقة / تبليس، موش، صاصون/ فلم يتم إخلاؤها بالترحيل بل بالقتل الجماعي. وفي الأقاليم الشمالية الغربية من منطقة الحدود قتل جميع المنفيين نساءً وأطفالاً ورجالاً وهم في الطريق.

---

* وضع حاكم دير الزور العربي "علي سواد باشا" حمايته على آلاف اللاجئين الأرمن، الذين وصلوا إلى منطقته، وأوجد لهم فرص العمل والكسب والحصول على الرزق. وعندما صدرت إليه الأوامر بترحيلهم إلى داخل الصحراء، أبرق هذا الرجل إلى حكام القسطنطينية، برقية، جاء فيها: "إن وسائل النقل غير كافية لترحيل الجماعات، أما إذا كان هدفكم قتلها وإبادتها فإنني لا أستطيع القيام بذلك أو الأمر به". أدى هذا التصرف إلى عزل علي سواد باشا من منصبه، من قبل طلعت باشا، وعين مكانه ذكي باي باشا المشهور بتعطشه للدماء.

لكن، وعلى الرغم من الخطط الكثيرة التي وُضعت لتصفية وإبادة الشعب الأرمني في تركيا، إلا أن الشعب الأرمني استطاع أن يقاوم ذلك ويتصدى له في مناطق مختلفة وبنتائج مختلفة أيضاً:

أولاً: كانت المقاومة، في شابين قره هسار، تتسم بطابع انتحاري في منطقة معزولة كليا عن العالم... ودامت شهراً كاملاً، بين حزيران/يونيو وتموز/يوليو سنة 1915، ولم ينج سوى بعض النساء والأطفال... أما الفتيات فقد استشهدن: إما على خط النار، وإما بتناول السم، وإما بالقفز من فوق الصخر...

ثانياً: في أورفة، كانت المقاومة بطولية أيضاً، ودامت أربعة أشهر حتى أيلول/سبتمبر عام 1915. ونظراً لكون المدينة متاخمة لسوريا، فقد نجا أكثر من عشرة آلاف شخص لجأوا إلى الرقة ودير الزور وحلب، مشياً على الأقدام.

ثالثاً: في جبل موسى في السويداء، قرب انطاكية، دامت المقاومة أربعين يوما، وأنقذت حياة خمسة آلاف شخص. هزت هذه المقاومة ضمير الكاتب "فرانز ويرفل" الذي ألف روايته المعروفة بعنوان "الأيام الأربعون لجبل موسى * "، والتي تدور أحداثها حول وقائع هذه المقاومة.

رابعا: أما في مدينة وان، فقد حصلت المقاومة في ظروف أفضل، وذلك نظرا لوجود المدينة في منطقة متاخمة لأرمينيا الشرقية. وكان الجيش الروسي وقوات المتطوعين الأرمن، التي تشكلت بسرعة فائقة، وتصدت لقوات خليل باشا الذي كان في طريقه ليساند قوات جودت بك التي كانت تحاصر مدينة وان. حصل في هذه المدينة مواجهة عنيفة وحرب شعبية حقيقية. وتمكنت قوات المتطوعين الأرمن بقيادة الفدائي انترانيك، من فتح ثغرة في الحصار التركي، فانسحب نحو (160) ألف أرمني من خلالها إلى الشطر الشرقي من أرمينيا.

---

* صدرت هذه الرواية معربةً عن دار الحوار للنشر والتوزيع في سوريا بالتعاون مع نادي الشبيبة السوري، صدرت في طبعتها الأولى عام 1995. عربها خالد الجبيلي، وراجعها وقدم لها الدكتور عمر الدقاق.

خامساً: قامت فرق المتطوعين الأرمن - التي تشكلت في القفقاز وانظم إليها الآلاف من المهجرين، حتى من أميركا - بسلسلة من العمليات التأديبية في المقاطعات الشرقية وانقذت حياة عشرات الآلاف من الأرمن من أهوال المجازر.

سادساً: كما تشكلت "كتيبة أرمنية" اشاركت في المعارك مع الفصائل العربية من جيش الجنرال اللنبي في معركة العرعرة شمال فلسطين، ضد الأتراك والألمان الذين كانوا بقيادة جمال باشا والكولونيل الألماني (كرس كرسنشتين). وأظهرت الكتيبة الأرمنية قدرة عسكرية وبطولة نادرة، كما يروي ذلك المؤرخ الراحل يوسف ابراهيم يزبك.

في مطلع الحرب العالمية الأولى استطاعت الجيوش الروسية احتلال القسم الأكبر من المقاطعات الأرمنية في تركيا. وعندما اندلعت الثورة في روسيا عام 1917 اضطر القيصر إلى سحب معظم قواته من هذه الجبهة لسحق الثورة في الداخل، مما جعل الولايات الأرمنية بدون حماية.

وعند تسلم الشيوعيين مهام الحكم في تشرين الأول/اوكتوبر 1917 قامت مفوضية الشعب السوفييتية بإصدار إعلان حقوق شعوب روسيا، اعترفت بموجبه بحق تقرير المصير للشعب الأرمني من ضمن شعوب الدولة الروسية.

بتاريخ 11 كانون الثاني/يناير 1918 أصدرت الحكومة السوفييتية قراراً حول أرمينيا التركية، نص على أن مجلس مفوضية الشعب يعلن للشعب الأرمني عن تأييده لقضية الأرمن وحقوقهم في أرمينيا التركية، التي تحتلها روسيا وتتيح لهم تشكيل حكومتهم وتوطيد استقلالهم، كما أن المجلس يرى تحقيقاً لهذا الغرض أن يتقدم بالضمانات التالية:

1 - إجلاء الجيوش الروسية عن حدود أرمينيا التركية وتشكيل جيش من الميليشيات الأرمنية.

2 - عودة جميع اللاجئين الأرمن إلى أرمينيا التركية بدون عائق وكذلك جميع المهجرين.

3 - إعادة الأرمن الذين خرجوا خلال سني الحرب من قبل السلطات التركية بدون أي تأخير.

4 ـ تشكيل حكومة شعبية مؤقتة في أرمينيا التركية عن طريق انتخابات ديمقراطية.

في الحقيقة، فإن هذه الوثيقة أقرت للأرمن بحقين ثم نسفتهما معاً بنفس الوقت. فهي اعترفت للشعب الأرمني بحق تقرير المصير وحق تشكيل دولة، إلا أنها من جهة أخرى لغتهما عملياً حينما نصت الفقرة الأولى على جلاء الجيوش الروسية من المقاطعات الأرمنية في تركيا، مما عنى عملياً ترك الأرمن تحت رحمة الجيوش التركية الزاحفة.

بتاريخ 3 آذار/مارس 1918 اضطر السوفييت التوقيع على معاهدة (بريست ليتوفسك) مع ألمانيا، التي أدت إلى إلغاء الوثيقة السابقة عبر نص الفقرة التالية: «إن روسيا ستبذل كل استطاعتها لاجلاء قواتها بسرعة عن الولايات الشرقية في الأناضول وإعادة الولايات إلى تركيا، خاصة ولايات أردهان وقارص وباطوم. وهكذا استعادت تركيا بهذه الطريقة كل الولايات الأرمنية التي خسرتها بموجب معاهدة (سان استيفانو) عام 1878، بالإضافة إلى الولايات الأرمنية المذكورة آنفاً.

وخلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ أرمينيا كانت القوات الأرمنية النظامية والقوات الأرمنية في الجيش الروسي المنسحب تخوض منذ تشرين الأول/اوكتوبر 1917 معارك فاصلة مع القوات التركية، استمرت أكثر من ثمانية أشهر، اضطرت خلالها القوات الأرمنية للتراجع إلى الحدود الروسية التركية القديمة، ثم استعادت المبادرة بقيادة القائد العسكري الأرمني /نازار/ الذي وجه النداء التالي إلى جنوده: «إذا لم نثبت أننا أمة نذود عن حمى بلادنا وندافع عن شرفنا وحريتنا وسلامتنا فإننا نبرهن للعالم أننا أمة لا تستحق الحياة».

وبالفعل استطاعت القوات الأرمنية إلحاق الهزيمة بالجيش التركي في منتصف أيار/مايو 1918، وتم إعلان استقلال أرمينيا وتسميتها /الجمهورية الأرمنية/. وعلى الإثر أرسل المجلس الوطني الأرمني وفداً عن الجمهورية الأرمنية للاشتراك في مفاوضات الصلح مع الأتراك في باطوم.

أسفرت معاهدة باطوم التي تم توقيعها في 4 حزيران/يونيو 1918 بين الجمهورية الأرمنية وحكومة السلطنة العثمانية عن اعتراف هذه الأخيرة

بالدولة الأرمنية المستقلة التي حددت حدودها بموجب المادة 2 منها بحيث تضم المقاطعات التالية: أردفان، أتيشمايازين، ألكسندر بول، نخجوان.

كان ظهور هذه الدولة بعد قرون من الضياع بين الدول المتنافسة بمثابة الشرارة التي أوقدت قلوب الأرمن ومشاعرهم القومية. ولم يمض على توقيع معاهدة باطوم أيام قليلة، حتى انتهزت تركيا خلافات دول الحلفاء والمشاكل الداخلية التي عمت هذه الدول وعمدت في 15 حزيران/يونيو 1918 لنقض المعاهدة واحتلال باكو. ولكن توقيع تركيا وألمانيا على اتفاقية الهدنة مع الحلفاء بتاريخ 30 تشرين الأول/اوكتوبر عام 1918 في معاهدة مودورس في إحدى الجزر اليونانية دفع قوات الجمهورية الأرمنية لمعاودة احتلالها لكل من ألكسندر بول وقارص واردهان وضمتها إليها ثانية، حيث أصبحت مساحة أرمينيا 60 ألف كم مربع.

في شهر كانون الثاني/يناير من عام 1920، نالت الدولة الأرمنية "اعتراف أمر واقع" باستقلالها. ثم تحول هذا الاعتراف إلى اعتراف رسمي خلال شهر آب/اوغسطس التالي.

جاءت معاهدة السلام التي وقعتها تركيا في سيفر* بتاريخ 10 آب/اوغسطس 1920 بمثابة الدواء الناجع، إذ اعترفت تركيا بموجب هذه المعاهدة التي اشتركت الجمهورية الأرمنية بالتوقيع عليها باستقلال الدولة الأرمنية (مادة 88)، كما خول الرئيس الأميركي ويلسون (بموافقة أرمينيا وتركيا والدول الموقعة على المعاهدة) صلاحية تعيين حدود الجمهورية الأرمنية.

بالطبع كان يمكن لمعاهدة سيفر لو قيض لها البقاء أن تهيئ أسباب وجود الدولة الأرمنية المستقلة حتى هذا اليوم، إلا أن نمو المشاعر القومية التركية وظهور النزعة الكمالية في تركيا أفسدا كل شيء. فقد قامت القوات الكمالية بعد شهر ونصف من التوقيع على معاهدة سيفر بفسخ

---

* انظر الملحق رقم (3).

هذه المعاهدة عندما دخلت بقواتها واحتلت قارص وأردهان وألكسندر بول...

والطريف في الأمر أن كافة الدول وقفت إزاء هذه العملية الحربية المنافية لمعاهدة سيفر التي لم يجف حبرها بعد، لم تحرك ساكناً، مما دفع الحكومة الأرمنية مضطرة إلى التوقيع على معاهدة ألكسندر بول** بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1920، التي سيرد تفصيل بنودها في فصل الملحق رقم 3.

مثل هذا الحدث تحولاً تاريخياً كبيراً، هذا الحدث الذي جاء بعد فترة قصيرة - نسبياً - من توقيع معاهدة سيفر، التي قطعت أوصال تركيا، وقزمتها من امبراطورية لا تغيب عنها الشمس إلى دولة صغيرة، يخيل إلى قادتها أنهم يلعبون في ملاعب الكبار، فيما هم ليسوا في الاستراتيجية الدولية بين الدول العظمى، لا أكثر من بيادق شطرنج معقدة.

جاء توقيع الأرمن على معاهدة الكسندر بول إثر الهزيمة التي منوا بها أمام الأتراك، بعد أن خاضوا صراعاً مريراً ضد الأخيرين، والذي كانوا فيه يتوقعون أن تُقدم روسيا إلى نجدتهم. والصحيح أن روسيا أسرعت، لكن ليس لتنجدهم، بل لتسحبهم نحوها و..بالاتفاق الضمني مع تركيا الكمالية.

وأخيراً، أعلنت أرمينيا في اليوم التالي لهزيمتها أمام مصطفى كمال، جمهورية سوفيتية* . وهكذا ساعد الروس "السوفييت"، الأرمن لكن ضمن لعبة معقدة، لا سيما بعد تحالفهم الأخير مع تركيا الكمالية. لقد انتظروا أن يُهزم الأرمن من تلك المعركة الكبرى، ليطلبوا منهم أن يُعلنوا نفسهم جمهورية سوفيتية. وبالفعل ففي اليوم التالي لاجتماع الكسندر بول، أعلن

** انظر أيضاً الملحق رقم (3).

* أشارت الاحصائيات الرسمية لعام 1979 إلى أن عدد سكان أرمينيا السوفيتية قد بلغ 3031000 نسمة، يشكل الأرمن منهم ما نسبته 89,4٪.

الأرمن بانفسهم ولادة هذه الجمهورية، ليصبحوا لاحقاً جزءاً من الاتحاد السوفيتي، ويضيع بذلك حلمهم بالاستقلال* .

هل هي لعنة التاريخ التي تتحدث عنها بعض الملاحم الأرمنية؟ أم مصيبة الجغرافيا، التي جعلت الموقع الذي يعيش فيه هذا الشعب المكافح والنشيط وسط منطقة عواصف لا تنتهي ولا تهدأ، عواصف تتخذ أحياناً طابع الصراعات الدينية، وأحياناً طابع الصراعات الاثنية والعرقية. ربما يكون الجواب مزيجاً من الاثنين. ولكن في نهاية الأمر، قد يحدث لبعض الأمم أن تسقط في نتيجة ألعابها وفهلوية قادتها وتشاطرهم. لكن، هل كان ممكناً لهؤلاء القادة أن لا يلعبوا، أو أن يحاولوا اللعب على مر الزمن، بعد أن نعلم أنهم في موقعهم بين الامبراطوريتين الروسية والعثمانية، كان مفروضاً عليهم، على الدوام، أن يتأرجحوا في ولاءاتهم. وحينما يستتب الوئام، أو تقوم هدنة مؤقتة، بين جيرانهم الكبار، كانوا هم من يدفع الثمن، لأن الجيران سرعان ما يحاسبونهم على ما مضى. وما أشبه هنا المصائر التي تعرضت لها الأمة الأرمنية والتي تتعرض لها إلى يومنا هذا، بتلك التي تتعرض لها الأمة الكردية، كأن المصيبة تتأتى دوماً وحصراً من الجغرافيا.

وهكذا نجد أن المسألة الأرمنية نشأت من وعي الشعب الأرمني لخصوصياته وتمايزه في بيئة جغرافية تضاعفت قسرياتها الطبيعية بمحيط بشري يرفض حق الآخرين بتاريخهم، ما حوّل المسألة إلى قضية مجتمعية مزقتها الأحداث، وطغت عليها "شرعية القوة"، من دون أن تحد من تصميم وإصرار الأرمن ومثابرتهم على استعادة حقهم في تاريخهم وأرضهم.

وأخيراً، وثأراً لمجازر 1915 التي ارتكبتها الحكومة التركية بحق الشعب الأرمني، نفذ ثوار الشعب الأرمني حكم الاعدام بالثالوث الاتحادي وشريكهم الدكتور بهاء الدين شاكر باشا.

---

* انظر صورة الثوار الأرمن (الحلم الذي تحول إلى كابوس) في ملحق الخرائط والوثائق والصور.

ففي برلين، أعدم طلعت باشا* على يد صوغومون تهليريان بتاريخ 16 حزيران/يونيو سنة 1921. كما أعدم الدكتور شاكر في أول نيسان/ابريل من عام 1922.

وفي تفليس (في مقاطعة جورجيا) أعدم جمال باشا بتاريخ 21 تموز/يوليو سنة 1922. أما أنور باشا* فأعدم في تركستان بتاريخ 18

---

* ولد طلعت باشا في عام 1872 في مدينة ادرنه لأب كان موظفاً بسيطاً في الحكومة العثمانية. وتلقى تعليمه في مدينة سالونيك اليونانية. وهي نفس المدينة التي ستشهد بعد ذلك لقاءاته بشركاته في جمعية تركيا الفتاة ومجموعة «حزب الاتحاد والترقي». درس طلعت الحقوق لكنه التحق في حياته العملية بدائرة البريد ومكنته هذه الوظيفة من أن يكون ذا نفع كبير لرفاقه في حزب الاتحاد والترقي وأن يخدم قضية تركيا الفتاة. وما أن نجحت ثورة الاتحاد والترقي، فاذا به يصبح عضواً في قيادة الثورة، ثم نائباً عن منطقة أدرنه في البرلمان. في العام التالي عين وزيراً للداخلية. أما في العام 1912 فإنه أصبح أميناً عاماً لحزب الاتحاد والترقي. عندما اندلعت الحرب العالمية، كان لطلعت باشا موقف يختلف بعض الشيء عن موقف زميليه في الثلاثي الحاكم (انور باشا وجمال باشا)، فهذان كانا يريان ضرورة التحالف مع ألمانيا، أما هو فكان يرى أن من الأفضل لتركيا أن تتحالف مع دول الحلفاء، وخلال الحرب كان عليه ـ أي طلعت باشا ـ أن يقوم بالمهمة الأصعب، وهي مهمة نقل مئات الألوف من الأرمن من الأقاليم الشرقية لتركيا، وهي الأقاليم التي كانت عرضة للنفوذ الروسي، مما يجعل امكانية التحالف بين الروس والأرمن قائمة مع مايشكله ذلك من خطر على تلك الأقاليم، وهكذا قاد طلعت باشا حملة عنيفة لاحلال الأرمن في سورية والعراق، ثم في لبنان بعد نقلهم، مع ماصاحب ذلك من مذابح وأعمال عنف.

في العام 1917 أصبح طلعت باشا صدراً أعظماً (أي رئيساً للحكومة)، لكنه قبل أيام قليلة من انتهاء الحرب العالمية الأولى واستسلام تركيا للحلف، استقال طلعت باشا من منصبه، و في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1918، أي بعد شهر من استقالته، فر برفقة أنور باشا وجمال باشا إلى برلين، حيث عاش ثلاث سنوات اغتيل بعدها على النحو الذي رويناه.

* وفي مصدر آخر، يشار إلى أنه تم اغتيال أنور باشا خلال معارك جرت ضد القوات السوفيتية في منطقة تقع بالقرب من مدينة باليدان في طاجكستان. هذا ويذكر أن أنور باشا قد وُلد في عام 1881 في اصطانبول، وكان واحداً من الثلاثي الذي أدى انقلابه إلى انفراط عقد الامبراطورية العثمانية، أي الطورانيين الثلاثة، أنور وطلعت وجمال. هذا ويعتبر أنور باشا العقل المدبر والمخطط وراء الانقلاب. ومن

آب/اغسطس سنة 1922 على يد ملكوميان الذي أبرق الخبر إلى رئيس وزراء أرمينيا السوفييتية الفتية الكسندر مياسنيكيان، والذي زف بدوره البشرى إلى الشعب الأرمني بالتصريح التالي: "في مساء يوم أمس تبلغنا خبر اغتيال أنور باشا. لقد قضي على الاتحادي الأخير. فسقط الرأس الذي نفث روح العنصرية في نفوس الناس في تركيا، تركيا المغامرة، تركيا الامبريالية، وتركيا الحربجية البوليسية. وهكذا تساقطوا واحداً تلو الآخر: طلعت باشا والدكتور بهاء الدين شاكر وجمال باشا فأنور باشا... تلك الأسماء الرنانة والمتكابرة في الماضي القريب، ونزلوا الآن إلى مقابرهم الذليلة".

المعلومات المجهولة حوله، أنه بعد فراره من تركيا، شكل ما سمي حينها الجيش الوطني في تركستان وبخارى، وفي شهر آذار/مارس من عام 1922، وجه باسمه كقائدٍ عام لهذا الجيش، إنذاراً للحكومة السوفيتية يدعوها إلى سحب قواتها من المناطق الاسلامية الجنوبية.

إحصائيات

عندما دخلت الامبراطورية العثمانية الحرب العالمية الأولى في 2 تشرين الأول/اوكتوبر 1914، نشر الباب العالي أو الحكومة العثمانية أرقاماً تبين أن الأرمن كانوا يؤلفون أقلية في المقاطعات المعنية. على سبيل المثال، كانت الاحصائيات تسجل بأن عدد السكان الأرمن يبلغ /1,295,000/ أرمني بينما إحصائيات بطريركية الأرمن الأرثوذكس في القسطنطينية كانت تقدم الرقم /2,100,000/، ولعدم توفر أية وسيلة للتحقق، كان الناشرون الأجانب وتبعاً لتعاطفهم يتأرجحون في أغلب الأحوال بين هذين الرقمين. ولما كانت أرقام البطريركية هي الوحيدة التي تصنف سكان الولايات فقد احتفظت بإحصائياتها. وفق هذه الاحصائيات كان يعيش /1,600,000/ على امتداد أرمينيا التاريخية وكان /1,200,000/ منهم يعيشون في المقاطعات و/400,000/ منهم في كيليكيا. وكان المهجّر الأرمني في الإمبراطورية يعيش على نحو رئيسي في مدن الأناضول وفي الجزء الاوروبي من تركيا، ولا سيما في القسطنطينية، حيث كان عدد الأرمن فيها يبلغ /150,000/ أرمني وبذلك كانت الغالبية العظمى من السكان الأرمن يعيشون في المقاطعات الشرقية ويشكلون ثلث سكانها. وكانت نسبة /85 - 90٪/ منهم يؤلفون طبقة الفلاحين والتجار الصغار. لقد كان الأرمن أساس الاقتصاد الزراعي والتجاري والصناعات الصغيرة والحرفية.

في أواخر سنة 1916، لم يبق في حلب سوى /45000/ من المنفيين الأرمن، وكانت المعسكرات المنتشرة على طول نهر الفرات قد ألغيت. وفي

الموصل أبلغ القنصل الأمريكي بأن عدد الأرمن الناجين يبلغ /80000/ أرمني. وقدر القنصل الألماني في دمشق عدد الأرمن بـ /30,000/. وقدرت المنظمات الخيرية لإعانة الأرمن، برعاية القنصل الأميركي والألماني والنمساوي، عدد الأرمن الناجين في /مرعش/ بـ /20,000/ حيث أن المنفيين من الساحل قد جمعوا هناك، فضلاً عن بضعة مئات في مدن سورية وإلى /150,000/ من الأرمن الموجودين في القسطنطينية وإلى ذات العدد تقريباً من الأرمن في /إزمير/ وإلى /20,000/ من الأرمن الملتجئين إلى القفقاز، نتوصل إلى أن عدد الناجين بلغ /600,000/.

من الصعب تحديد عدد النساء والأطفال الذين اختطفوا أو سلموا إلى العائلات التركية ويمكن تقدير عددهم بـ /20,000/. وبتقدير منطقي يمكن أن نفترض بأنه من أصل /2,100,000/ من السكان الأرمن في الامبراطورية، لم ينج سوى /600,000/ منهم، قتل /700,000/ منهم في الولايات الشرقية واختفى /600,000/ خلال مسيرات النفي وخضع /200,000/ من الأرمن إلى تغيير جذري في شخصياتهم. لا بد أن هذه الأرقام تقريبية في ظل غياب الأرشيف المحلي وسجلات النفي وقوائم الحوادث.

الأضرار التي لحقت بالبنية الحضارية والمادية الأرمنية

هذا ولم تكتف الحكومات التركية المتعاقبة بترحيل الشعب الأرمني وارتكاب مئات المجازر بحق أبنائه، بل ذهب بها الأمر إلى تدمير جميع الآثار الحضارية والمادية التي تدل على تواجد الأمة الأرمنية أو تذكر من تبقى من الشعب الأرمني بحضارة أمته وبأماكن تواجد هذه الأمة. وبذلك قد أسقط اسم (أرمينيا) نهائيا من كل الخرائط والوثائق التركية، وعندما كان ظهر على نحو غير مقصود في الكراسات أو في الأدب الشعبي كما هو الحال مؤخراً، كانت السلطات التركية تُصادر تلك الطبعات وتتخلص منها، أو عندما كان يظهر في الخرائط الأجنبية، كما هو الحال في الخرائط الخاصة بالخطوط الجوية، كانت تُقَدم اعتراضاً رسمياً على ذلك.

لقد قطعت الحكومة التركية أشواطاً كبيرة على طريق طمس معالم المدنية الأرمنية التي كانت قائمة على الموطن التاريخي للأرمن. إنها غيرت بخطى ثابتة أسماء البلدات والقرى الواقعة في المقاطعات الشرقية في الخمسينات من هذا القرن، كما يتبين من الاحصاء التركي العائد للسنوات (1959م ـ 1960م). على سبيل المثال، فإن الجريدة الرسمية "يونايتد ستايتس كازيتير" (الناطقةبالإنكليزية)، التي كانت قد صدرت للمرة الأخيرة في سنة (1958م)، عكست أسماء عدد من الأماكن التي كانت تقع في القسم الشرقي من (عنتاب)، ولكن لاوجود لها الآن. بكلمة أخرى، غيرت الحكومة بأسلوب فظيع نحو (92٪) من أسماء. مدن وبلدات وقرى (أرمينيا التاريخية) باستثناء المدن الرئيسية: (وان) و(تبليس) و (أرضروم)... إلخ. ولما كان المؤرخون الأتراك مستمرين في تحوير الماضي،

فإنه من الصعب على الأجيال الأرمنية الجديدة أن تجد المواقع التي كان يسكنها أسلافهم.

لا يعيش اليوم في (أرمينيا الغربية) التي احتلتها تركيا سوى عدد ضئيل من الأرمن. على أيه حال، لا يزال الأرمن يعيشون في تركيا ويتمركزون في (اصطانبول)، وعلى الرغم من كل أنواع المضايقات، فإنهم يسعون للحفاظ علي وجودهم القومي. إن الأتراك يحتملونهم هناك لأن معالمهم واضحة جداً، ولأن (اصطانبول) لم تكن أبدا مدينة أرمنية أو لم يكن للأرمن فيها مطالب إقليمية.

ومن الأساليب التي استخدمتها الحكومات التركية المتعاقبة للقضاء على البنى التحتية الحضارية والمادية الأرمنية:

1 - التخريب المتعمد بإحراق أو تفجير الكنائس والمنشآت المدنية أثناء فترة المذابح (1915م - 1916م):

لقد كانت كل المراكز الأرمنية قد تأثرت على نحو تقريبي. ففي منطقتي (وان) و (موش)، كانت المدفعية التركية قد دمرت نحو (30) ديراً في سنة (1915م). وتبعاً لشهادة الدكتور (نيكول تيري) والدكتور (جان - ميشيل تيري)، فإنه أثناء المسح الميداني في سنة (1964م) في (سهل موش) بكامله، لم يجدا طوال الطريق إلى (بينكول) أية آثار بقايا للكنائس الأرمنية. ووفق دراسة تمت في سنة (1931م)، كانت قد دمرت، اثناء جريمة إبادة الجنس الأرمني التي وقعت في الفترة الممتدة ما بين السنوات (1915م - 1920م)، الكنائس والأديرة الأرمنية تدميراً كاملاً، بينما دمرت جزئياً (691) منشأة من المنشآت الدينية. وتجدر الإشارة إلى أن المصادر التاريخية كانت قد سبق وسجلت الكنائس والأديرة الأرمنية التي بلغ عددها عدة آلاف. إن أقوى برهان يدعم موضوعنا هذا، يزودنا به الجرد غير المكتمل الذي قامت به (بطريركية الأرمن الأرثوذكس في القسطنطينية) في سنة (1914م)، الذي يخبرنا عن الكنائس الأرمنية التي كانت تعمل بنشاط في مختلف مناطق (أرمينيا الغربية) وهي كالتالي: (210) دير و(700) كنيسة رهبانية (1639) كنيسة تابعة للأبرشيات. ومن المحتمل أن تكون أفضل الأمثلة المرئية هي مدينة (وان) القديمة.

2 ـ التدمير المتعمد للنصب التذكارية والكنائس المعزولة بواسطة الديناميت أو المدفعية:

كانت الكنائس الأرمنية أهدافاً مناسبة لتدريبات المدفعية أثناء مناورات الجيش التركي في الشرق، ومن أفضل الأمثلة المعروفة هي: "كنيسة ديكور" (من القرن الرابع والخامس للميلاد) و "دير ختزكونك" (من القرن الحادي عشر للميلاد) و "كنيسة السيدة العذراء" (في مدينة آني ـ من القرن الثالث عشر للميلاد) و"كنيسة باكاران" (من القرن السابع للميلاد) و"كنيسة الرسل" (من القرن الرابع عشر للميلاد).

إن (تقرير حقوق الأقليات رقم 32 عن أرمينيا) (لندن، 1976م) يبرز خرق تركيا للمواثيق الدولية الخاصة بالأقليات وحواضرهم المدنية. وقد ورد فيه:

"نود أن نرى الصروح المعمارية الأرمنية الواقعة في تركيا الشرقية في حال أفضل، على الرغم من أننا سوف نحذر الحكومات الغربية (أو اليونسكو) لتمتنع عن الضغط على الأتراك بخصوص هذا الموضوع، لأن مثل هذا الفعل سوف يسرع في تخريب وتدمير سائر الصروح".



وثائق وشهادات عن المجازر


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يوجد في الأرشيف البريطاني مجموعة ضخمة من الوثائق والأدلة نشرت سنة 1916، تحت اسم "الكتاب الأزرق" للحكومة البريطانية بعنوان /الشتات رقم 31/، ونشرت مرة ثانية في طبعة جديدة بعنوان (معاملة الأرمن في الامبراطورية العثمانية). إن سلسلة الوثائق التي تضم هذه المجموعة تتألف من /127/ وثيقة تتعلق بالأرمن. جمعت هذه الوثائق من الشهود والعيان والمبشرين الأمريكيين والعاملين في مجال الخدمة الإنسانية ومن مبشرين ألمان ومحررين صحفيين.

- كتب رئيس تحرير هذه الوثائق /أرنولد.ج. توينبي/ المؤرخ الشهير وأستاذ التاريخ في جامعة لندن ما يلي:

"لا مجال للنقاش عن الحوادث التي جرت عام 1915. لقد اقتلع السكان الأرمن من جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية من بيوتهم وتم نفيهم إلى أبعد وأسوأ منطقة اختارتها الحكومة. لقد قتل بعضهم في البداية ومات آخرون في الطريق واستشهدت مجموعات أخرى منهم بعد وصولها إلى أماكن التوطين. ويبلغ عدد الشهداء الأرمن /600,000/ على نحو تقريبي (أحدث وثيقة في المجموعة مؤرخة بتاريخ 1916) ولربما /600,000/ ما زالوا في مواطنهم أو في المنفى، وأما /600,000/ من الأرمن الناجين أو الذين أجبروا على تغيير مذهبهم الديني فقد هربوا واختبؤوا في الجبال أو نزحوا خارج حدود الامبراطورية. لا تستطيع الحكومة العثمانية أن تنكر هذه الجرائم ولا يمكن أن تبررها."

- فيليب غرافس: من قسم الاستخبارات في مكتب الحربية، كان مراسل مجلة تايمز في القسطنطينية، كتب إلى /لويد جورج/ في أيلول/سبتمبر سنة 1915 ما يلي: "استناداً إلى خبراتي الشخصية وخبرة

جميع أولئك الذين يعرفون تركيا معرفة جيدة فإنه لا يمكن استثناء أية مذبحة وقعت في تركيا لأن الحكومة جعلتها تبدو وكأن الأرمن يستحقونها."

- السفير الأمريكي "هنري مورغنكادو" كتب ما يلي: "إنني على يقين من أن تاريخ البشرية كاملة، لا يتضمن مثل هذه الأحداث المرعبة. إن المذابح الكبيرة والاضطهادات التي جرت في الأزمنة الماضية لتبدو غير جديرة بالاهتمام عندما تقارن بمعاناة الشعب الأرمني في سنة 1915."

- فريديوف نانس: رحالة نرويجي حائز على جائزة نوبل للسلام 1922 والمفوض السامي لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة. صدر له كتاب /**أرمينيا والشرق الأدنى عام** 1928/ كتب ما يلي: "في حزيران/يونيو 1915، بدأت الأهوال التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ، فقد سيق جميع الأرمن من كيليكيا والأناضول وبلاد ما بين النهرين إلى مسيرة الموت وتم تنفيذ العمل بشكل منظم. جرى الاخلاء تدريجياً، منطقة إثر منطقة، سواء في المناطق القريبة من ساحات القتال أو التي تبعد مئات الكيلومترات عنها. ونظراً لأن معظم الرجال كانوا قد سيقوا للقيام بأعمال السخرة في الحرب، فكان الأمر يتعلق بصورة رئيسية بطرد النساء والأطفال والمسنين العاجزين من بيوتهم. وكمثال على ما يمكن أن تعنيه مواكب الموت هذه يمكنني أن أنقل ما رواه شاهد عيان ألماني، فقد ذكر أنه من أصل /18,000/ أرمني تم ترحيلهم من /خربوط وسيواس/ وصل منهم إلى حلب /350/ شخصاً فقط، وأنه من أصل /19,000/ من /أرضروم/ بقي /11/ شخصاً على قيد الحياة."

فضلاً عن الوثائق التي تضمنها "الكتاب الأزرق" الذي سبق ذكره، فهناك الشهادات التي قدمها أربعة ضباط عرب كانوا يخدمون في الجيش التركي. فالملازم أول /حسن معروف/ قدم وصفاً مرعباً عن الفظاعات التي وقعت سنة 1915 في مناطق /موش وتبليس وسعرت وأرزنجان وماماخاتون/.

يقول حسن معروف: «كانت الجثث تغطي الشوارع من موش، وفي كل مرة كان أرمني يحاول اقتحام الأبواب إلى الخارج يُقتل في الحال. ولم

يستثن مـن هـذه الإجـراءات المسنون والعجـزة والمرضـى. ففـي المسـافة القصيرة الممتدة بين /موش وخنوس/ رأيت أفواجاً من الأرمن ينتشرون في السهول بجوار الطريق وبين /جركس وخنـوس/ رأيـت ميلـين ممتلئـين بجثث الأرمن وعلى الأغلب كانت جثث رجال، بينما كان ميل آخر مليئاً بجثث الأطفال الصغار وشاهدت في /قره شوبان/ عدداً كبيراً من جثث الأرمن تطوف على وجه مياه نهر مراد».

- الشاهد الآخر هو الملازم أول /سعيد أحمد مختار بعّاج/ كان عضواً في المحكمة العسكرية في "طرابزون" سنة 1915 وقد رفع تقريراً يقول فيه: «لقد صدر أمر لنفي جميع الأرمن القاطنين في مقاطعة "طرابزون" إلى المجاهل، ولما كنت أحد أعضاء المحكمة العسكرية علمت أن النفـي كـان يعني الإبادة. كما صدر مرسوم إمبراطوري يأمر باعتقال جميع الفارين من الخدمـة العسـكرية وإعدامهـم في الحـال، دون إجـراء محاكمـة. وفي الأمـر السـري كـانت كلمـة "الأرمـن" تحتـل مكـان كلمـة "الفـارين مـن الخدمـة العسكرية"».

وعـن عمليـات النفـي يقـول /سـعيد مختـار بعـاج/: «في البدايـة احتفظت الحكومة بالأطفال وأنشأت مدرسة لتربيتهم وأسس القنصل الأمـيركي في "طرابـزون" ملجـأً لهـم. وعندمـا وصلـت الدفعـات الأولى مـن المهجريـن الأرمـن إلى /كومـوش ـ خانـه/، عـزل الرجـال الأقويـاء بحجـة إدراجهم في مختلف الأعمال. واستمر النساء والأطفال في المضي إلى الأمـام برفقة العسكريين، وتعهدت السلطات التركية بأنه لن يصيبهم أي مكروه وبأن آخر مكان لتوطينهم هو مدينة /الموصل/، بينما أخذت الحكومة الرجال الذين تخلفوا في مجموعات تتألف من /15 - 20/ رجلاً إلى خـارج المدينة وجعلتهم يصطفون على حافة الخنادق التي كانت قد جهـزت مقدماً ثم أعدمتهم وألقت بجثثهم في الخنادق. لقد أعدم المئات من الرجال بطريقة مماثلة في كل يوم. وتعرضت النساء والأطفال على طريق النفي لهجوم رجال العصابات المسلحة الذين نظمتهم الحكومة التركية، فـاعتقلوا أعداداً كبيرة منهم، وبعد اتباع أبشع أنواع السلب والنهب والاعتداءات والانتهاكات كانوا يقتلونهم دون رحمة.

كـانت هـذه الاعتـداءات تحـدث يوميـاً إلى أن تخلصـوا مـن النسـاء والأطفال وصدرت للمرافقين العسكريين أوامر سرية بعدم مقاومة رجال العصابات. أما الأطفال الذين كانت الحكومة قد تعهدت برعايتهم فقد ذُبحوا ونفوا. كمـا اسـترجعت الحكومـة الأطفـال الذيـن كـانوا برعايـة القنصل الأميركي في /طرابـزون/ بحجـة إرسـالهم إلى /سـيواس/، حيـث جهـزوا لهـم ملجـأً خاصـاً، ولكـن في الحقيقـة أخذتهـم في زوارق صغـيرة إلى عرض البحر ثم وضعتهم في أكياس وألقت بهم في البحر. بعد أيام عدة كانت جثثهم الصغيرة تطوف على وجه مياه ساحل "طرابزون" ».

وأدلى الضابطـان الآخـران بشـهاداتهما عـن معسكرات التجميـع في /رأس العين/ سـنة 1916، حيـث كـانت الحكومـة تحتفـظ بنحـو /12000/ أرمني هنـاك. وفي الوقـت الـذي كـانت تصـل دفعـات جديـدة مـن الأرمـن، كـانوا يـأخذون بعضهـم بعيداً ويقتلونهـم «لقد صدر إعلان بأنه يجب أخذ الأرمن من الرجال والنساء باتجاهات مختلفة ولكن التعليمـات السرية كـانت تـأمر بـإعدام الرجـال والأطفـال والنسـاء والشـيوخ والتخلـص مـن النساء الشابات في سهل /الرّها/. واعترف أحد هؤلاء الدرك بأنه قتل بنفسه /100/ أرمني أثناء الرحلات المختلفة التي قام بها».

- وللتدليل على الدور الذي قام به العديد من الأطباء الذين كانوا في قيادة حزب الاتحاد والترقي أثنـاء فترة الحـرب نستعرض موقـف ثلاثـة منهم:

1 - محمد رشيد: هذا الاتحـادي العريـق الـذي عين حـاكماً لمدينة ديـار بكر عام 1915، كان قد هجّر مئـات الآلاف من الأرمن في المناطق الشرقية والوسطى مـن تركيـا. وقـد ذكـر في مذكراتـه أن أكـثر مـن /120,000/ مـن الأرمن هجروا مقاطعته. وعرف أيضاً بالنعّال لأنه كان يأمر بدق حدوات الأحصنة على أرجل ضحاياه ثم يجبرهم على المشي في الشوارع.

حثّ القنصل الألماني /هرلشتاين/ سفيره في اسطنبول /وانغنهـايم/ على التدخل لدى الحكومة لتأديب الدكتور رشيد، وبعد فترة تم تأديبـه لا بسبب اشتراكه في إفنـاء الأرمن بل لاختلاسه مبالغ طائلة تقـدر بمئـات الألوف من الليرات التركية الذهبية من ضحاياه الأرمن، وذلك بترفيعه إلى

منصب الحاكم لمدينة أنقرة، ثم انتحر قبل أن يقبض عليه بسبب هروبه من وجه العدالة بعد الحرب.

وفي حديث مع السكرتير الأول لحزب الاتحاد والترقي /مدحت شوكرد/، وضح الدكتور رشيد حجة الحزب في إبادة الأرمن قائلاً: « مع أنني طبيب ولكن لا يمكنني أن أغض النظر عن قوميتي. جئت إلى هذه الدنيا تركياً، ووجد الأرمن الخونة الموضع الملائم على صدر الوطن، إنهم حشرات. أليس من واجب الطبيب أن يقتل هذه الحشرات؟. أما بالنسبة للمسؤولية التاريخية فإنني لا أهتم بما سيكتب عني المؤرخون ».

2 ـ الدكتور ناظم: تلقى تعليمه الطبي في اصطانبول وأكمل تدريبه المهني في باريس، حيث كان هناك لاجئاً سياسياً يخطط مع زملائه لقلب نظام "عبد الحميد". ساعد جمعية تركيا الفتاة في حوادث عام 1908 وأصبح عضواً في قيادة الحزب. ومن ثم وصل إلى مراكز رئيسية بين عامي /1912 – 1918/. عمل كوزير للتربية ورئيس أطباء المشفى الحكومي في /سالونيك/. أظهرت المحاكم العسكرية التركية في جلساتها في عامي /1919 - 1920/ أن هذا الطبيب لعب دوراً محورياً في تشكيل ونشر وتوجيه التشكيلات الخاصة "الآلة الميتة في مجازر الأرمن". كانت هذه الوحدات تتشكل بشكل شبه كامل من مجرمين متعطشين للدماء. حصل هؤلاء المجرمون على براءتهم بعفو خاص، مُوقع من قبل وزير الداخلية ووزير العدل وأخلي سبيلهم من سجون تركيا العديدة ونظموا في /**وحدات قتل**/ مؤلفة من /50 - 200/ رجل. كان يقود تلك الوحدات ضباط من نوعية خاصة تخرجوا من الأكاديمية الحربية العثمانية.

تشير سلسلة الاتهامات الطويلة وإدانة المحكمة العسكرية التركية إلى هذا الدور المحوري الذي لعبه الدكتور ناظم. فالاتهام الرئيسي الذي تلي في المحكمة في 28 نيسان/ابريل 1919 يكرر اسم الدكتور ناظم ثماني مرات، سبع منها على أنه المنظم الرئيسي "للفرق الخاصة بالقتل". ويشير البند الثامن على أنه مهندس المذابح الأرمنية، ويقتبس من أقواله أن التدابير ضد الأرمن قُررت بعد مداولات عميقة ومستفيضة من قبل اللجنة المركزية للحزب.

وقد اعترف خمسة من زعماء الاتحاد والترقي في الجلسات التالية للمحكمة بدور ناظم في تنظيم هذه الفرق. قالت جريدة /The Times/ في تعليق لها عن الدكتور ناظم: « طبيب ناجح في مهنته تبنى قضية /تركيا الفتاة/ كعقيدة سياسية وسبب باستمرار آلاماً فظيعة للشعب أكثر من المستبدين المحترفين والسياسيين الأنانيين، ويرهن هذا الغوغائي المحنك على أنه سياسي خطير جداً ». كما جاء في جريدة الـ /Morning Post/ اللندنية: « يفتخر الدكتور ناظم ويتبجح أنه ارتكب مليون جريمة قتل ».

هرب الدكتور ناظم مع بقية زعماء الاتحاديين الكبار إلى خارج تركيا على ظهر باخرة عسكرية ألمانية بعد الهدنة بفترة قصيرة في منتصف الليل في 21 تشرين الثاني /نوفمبر من عام 1918، ثم اتهم وأدين وحكم عليه بالموت من قبل المحكمة العسكرية التركية في 5 تموز/يوليو 1919. وأثناء إقامته في ألمانيا ونتيجة اغتيال زميله في الإجرام الدكتور بهاء الدين شاكر الذي كان يقيم معه في ألمانيا، فقد أصابه الذعر وطلب من الحكومة الألمانية المزيد من الحماية، ثم قفل راجعاً في نهاية المطاف إلى تركيا بعد أن حصل من الزعماء الجدد على تطمينات تؤكد بأن كل الاتحاديين الذين هم عرضة لخطر انتقام "كوماندوس العدالة والثأر من الأرمن" سيرحب بهم في الوطن شريطة ألا يعادوا النظام الجديد. حوكم الدكتور ناظم من قبل / محكمة الاستقلال/ في أنقرة، وحكم عليه بالموت شنقاً ونفذ الحكم في 21/ آب/اغسطس من عام 1926 مع اتحاديين آخرين.

3 - الدكتور بهاء الدين شاكر: الوجه الثاني المهيمن في القيادة المركزية العليا لحزب الاتحاد والترقي إلى جانب الدكتور ناظم.

تلقى تعليمه في اصطانبول وباريس وعاد ثانية ليعمل أستاذاً للطب البشري في كلية طب اصطانبول. جاء اسم الدكتور بهاء الدين شاكر ثماني مرات في الاتهام الموجه ضده كونه الموجه السياسي "للتشكيلات الخاصة" وقائد جبهة هذه التشكيلات التي تعمل في المقاطعات الشرقية وأكبر دليل واقع ضده جاء من قبل قائد الجيش الثالث "وهيب باشا" الذي لخص اتهامه على الشكل التالي: « إن ذبح وإفناء الأرمن وسلب ممتلكاتهم كان نتيجة قرار من حزب الاتحاد والترقي، وإن بهاء الدين

شاكر هو الرجل الذي أتى بـ "جزاري البشر" إلى منطقة الجيش الثالث ثم قادهم واستخدمهم في تلك الفظائع. وقد رضخ زعماء الحكومة لأوامره وتوجيهاته وكل المآسي البشرية والتحريض على الفساد والفسق الذي جرى في منطقة الجيش الثالث كان نتيجة مكائده». بعد التأكد مراراً على أن التهجير كان ذريعة وقناعاً للإبادة استشهدت المحكمة العسكرية الاستثنائية ببرقية لبهاء الدين شاكر كانت تملك نسخة مصورة عنها يسأل فيها الدكتور أحد مرؤوسيه وهو السكرتير الأول للحزب في مدينة /خربوط/: «هل صُفي الأرمن المهجرون في منطقتكم؟ هل أبيدوا أم هجروا فقط؟ أوضح لي هذه النقطة يا أخي».

وصف حسن تحسين حاكم منطقة /أرضروم/ في الجلسة الثانية لسلسلة المحاكمات، وصف شاكر أنه كان القائد العملياتي /للتشكيلات الخاصة/، وكان يستعمل شيفرة خاصة حينما يبعث بالرسائل السرية إلى وزيري الداخلية والحربية. كما صنف مؤرخ تركي يدعى /دوغان افجي أوغلو/ دور الدكتور شاكر في وسط المذابح الأرمنية مؤكداً أنه: «كان يعهد إلى الاتحاديين الموثوق فيهم لحل القضية الأرمنية عن طريق التهجير القسري والإبادة، لكي تتجنب تركيا مستقبلاً من خطر إنشاء أرمينيا المستقلة في المقاطعات الشرقية. ولخص تقرير المخابرات الإنكليزية دور الدكتور شاكر في المجازر على أنه كان عضواً فاعلاً في التشكيلات الخاصة التي أنشئت من قبل اللجنة المركزية لحزب الاتحاد والترقي لتنظيم المجازر ضد العرق الأرمني.

هرب الدكتور شاكر إلى خارج تركيا عن طريق الألمان عام 1918 واتهم وأدين وحكم عليه بالموت من قبل المحكمة العسكرية التركية في 13 كانون ثاني /يناير عام 1920، وصدر الحكم ضده غيابياً. التجأ شاكر إلى برلين حيث عاش تحت اسمين مستعارين "الدكتور محمد وألب". اغتيل في 17 نيسان/ابريل عام 1922 من قبل أعضاء /كوماندوس العدالة الأرمنية/.

الدكتور جوهانس ليبسيوس /1858 - 1925/ نجل المستشرق الألماني المشهور البروفسور ريتشارد ليبسيوس المتخصص في اللاهوت والدراسات الشرقية: عمل جوهانس ليبسيوس كمؤرخ إخباري عن المجازر

والاضطهادات الأرمنية مما قاده إلى نشر ثلاثة كتب هي: /أرمينيا وأوروبا/ بالألمانية صدر سنة 1896 والثاني /تقرير عن موقف الأرمن في تركيا/ بالألمانية، الذي صدر سنة 1916، أما الثالث /ألمانيا وأرمينيا/ فيحتوي على /444/ وثيقة دبلوماسية تعود إلى الفترة الممتدة ما بين /1913 - 1918/. يقول جوهانس في مقدمة كتابه / ألمانيا وأرمينيا/: «بمتابعة الوثائق الألمانية التي نُشرت لا يمكن أن يكون هناك أي جدل عن مسؤولية سياسة النفي ونتائجها، لقد كان "حزب الاتحاد والترقي" روح سياسة الإبادة الأرمنية. وكان وزير الداخلية /طلعت باشا/ ونائب القائد العام /أنور باشا/ متهمين بإنجاز هذه السياسة.

- كتب الكونت الألماني (فولف - مترنيخ)، قائلاً بأنه لم يعد أحدنا يملك القدرة لكبح جماح الوحش المتعدد الرؤوس للحزب أو شوفينيته أو تعصبه. فالحزب يطالب بإبادة من بقي من الأرمن على قيد الحياة، ولا بد من أن الحكومة ستطيعه، فالحزب لا يعني تنظيم الحكومة في العاصمة فحسب، بل انتشر في كل الولايات وكل وال أو قائم كان يدعمه أحد أعضاء الحزب أو كان يشرف عليه. إن نوادي حزب الاتحاد والترقي في المدن المحلية حيث كان أعضاؤه يتجمعون فيها، كانت القوة الدافعة للتحضير والتنظيم والتنفيذ الفظيع لتدابير العنف، فقد نظموا الجداول الرسمية بأسماء الأشخاص غير المرغوب فيهم. وسلسلة الاغتيالات المتكاملة التي وقعت ضد الزعماء الأرمن يمكن أن تعزى إلى نشاطات هذه النوادي. أما الهيئات التي نفذت أوامر النفي فهي قيادة الجيش الأعلى والسلطات المدنية العليا في الولايات. وبعامة يمكن القول إن الأوامر كانت قد صدرت إلى قيادة الجيش الأعلى ثم انتقلت منها إلى الولاة والمتصرفين والقائم مقامين الذين باستثناء بعضهم قد نفذوا هذه الأوامر رغبة بها ودون رحمة. وجعلت الحكومة المركزية من إحدى مهمات السلطات تنفيذ تدابير النفي بأقسى الأطر الممكنة، حتى ضد النساء والأطفال. ويبرهن أيضاً العدد الكبير من الوثائق التي نشرها (ليبسيوس) والتصريحات عن هذا الموضوع التي كان قد أعلنها السفراء والقناصل الألمان الواردة في كتاب (ليبسيوس) «أن الذين كانوا يدعمون خط

السياسة القاسية المتبعة من قبل "حزب الاتحاد والترقي" في الواقع لم يترددوا عن الهدف الجوهري لأفعالهم ضد الأرمن والذي كان يتجلى في إبادتهم إبادة تامة "بعد الحرب يجب ألا يبقى أي أثر للأرمن في تركيا" لقد كانت هذه العبارات مألوفة تماماً ويرددها أعضاء القيادة فيما بينهم.

ـ جمع القائد الأميركي (جيمس ج. هاريورد) الذي كان قد أرسل من باريس في صيف سنة /1919/ إلى الأناضول والقفقاس كرئيس لبعثة تقصي الحقائق، جمع مجموعة لا تحصى من البراهين التي تشير إلى المذابح ورأى بأم عينه الدمار والخراب الذي خلفته جريمة إبادة الجنس الأرمني. ورفع في نهاية تحقيقاته تقريراً يقول فيه: «لقد نُظمت المذابح وعمليات النفي والتهجير في ربيع سنة 1915 بطرق مختلفة، وتبين التقارير الرسمية للحكومة التركية أن عدد المنفيين الأرمن بلغ (1100000) أرمني. جُمع في البداية الشبان من السكان في مبنى الحكومة في كل قرية ثم اقتيدوا إلى الخارج وأعدموا، ونُفيت النساء والشيوخ والأطفال بعد عدة أيام إلى ما كان /طلعت باشا/ يسميها بـ "المستعمرات الزراعية"، أي من الهضبة الأرمنية العالية والباردة إلى سهول وادي الفرات الموبوءة والرمال الحارقة في سورية والعراق. وتركت القسوة والعنف والتعذيب والموت آثارها المألوفة على المئات من القرى الأرمنية الجميلة، والمسافر في ذلك الإقليم يجد أدلة لأفظع جريمة شهدتها كل العهود.

ـ شهادة شاهدة عيان نجت من الموت أثناء النفي:

ـ السيدة هايكوهي بوياجيان: كانت قد وُلدت 1908.

تقول هايكوهي أنه عندما صدر أمر النفي استأجر والدها إحدى العربات وبدأت القافلة رحلتها. كان المنفيون يعانون من الجوع والعطش. وتذكر أنه كانت توجد امرأة حامل فقال الدرك "إنها ستموت. لا جدوى من أغاثتها". كانت السيدة هايكوهي إذ ذاك طفلة ولم تدر ما يجري حولها. لقد وصل المنفيون إلى منطقة كانت جثث الضحايا تنتشر في كل مكان فيها. أحد الرجال الأرمن الذي كان الأتراك قد قطعوا ذراعه كتب على قطعة من ورق السجائر المعلومات اللازمة لمتابعة الطريق، فاتبع والد هايكوهي نصائح ذلك الرجل، لكنهم كانوا جائعين جداً ولم

يجدوا ما يروي ظمأهم. وأصدر الأتراك الأوامر لفصل البالغين والأولاد. وقبل سائق إحدى العربات أن يأخذ أسرة هايكوهي معه مقابل قطعة نقد ذهبية، كانوا على وشك أن يقتلوا من قبل لص، كان قد سبق أن شوهد وهو يطعن امرأة بغية نهبها.

في الطريق توفيت الجدة وكذلك أختها الصغرى، وكان عليهم أن يتخلوا عن الجثث ويستمروا في سيرهم. في مدينة الرقة توقف السائق عن الاستمرار في السير فاقترح عليه والد هايكوهي مزيداً من المال. وسعت أسرة هايكوهي كي تعثر على أحد أقاربها الذي كان يعمل في خطوط السكة الحديدية علّه يمد يد المساعدة لهم. كانوا جائعين يتغذون من الحشائش. أرسل عم هايكوهي مبلغاً من المال فاحتفظوا به في أحذيتهم، وبذلك كان بالإمكان الحصول على الخبز.

تمكنت الأسرة من البقاء على قيد الحياة لمدة أربع سنوات في ظروف سيئة جداً، ولكن لحسن حظهم صادفوا عدداً من الناس الطيبين مدوا لهم يد المساعدة. ويوماً ما صدرت الأوامر بترك المدينة، لكنهم لم يذعنوا للأمر، كانوا محقين فقد قتل جميع أولئك الذين تركوها. وأخيراً أخبرهم جيرانهم بأنهم يمكن أن ينجوا إذا هربوا إلى القسطنطينية، فوصلوا إليها في حزيران سنة 1919.

- إنها ذكرى شهداء نيسان إبان الترحيل الإجباري /السفر برلك/ عام 1915. يومها كنت في الثامنة من عمري. وفي بلدة الباب بالقرب من مدينة حلب فقدت شقيقتي /شتكه/ التي تصغرني بعامين. مرت تسع وعشرون سنة كنت أظن أن أختي قد ماتت. خلال تلك السنوات ذهبت كل محاولاتي في البحث عنها أدراج الرياح. وبعد تلك السنوات وفي عام 1945 كنت في مدينة دمشق مديرة لقسم التمريض في مشفى الجامعة. وبمحض المصادفة ومن بين طالباتي التقيت ثانية بابنة شقيقتي /ليلى/، التي كانت تبلغ من العمر ستة عشر ربيعاً وكانت عربية مسلمة. كنت مديرتها مدة شهرين دون أن أعرف أنها ابنة شقيقتي الحبيبة /شاكه/ التي كانت على قيد الحياة ومتزوجة من عربي مسلم وتعيش في مدينة حلب.

- قبو رقم /1/. ضوء شاحب كجسد مومس مطفئ يتسلل في المكان، يعري الظلام العكر ويصطفي من عبه، يتركز باضطراب على حواشيه، ثم يتساقط على الأرض كرذاذ حبر أصفر، فتتحول أهدابي إلى أرجل صرصور يدب على القاع، يسرق إصبعي شارة اتهام إلى الجالس على الكرسي، أحصر رأسي بين عشري ويبدأ الهاجس. من مقابر الرماد ومغاصات الطين أتيت، رفعت الرايات مع الزنج وعزفت في نهر الجماجم، وحين رأيت القتل والمصلوبين على أسوار الموت، بكيت لأول مرة بعد موت ياسين. حين رأيت طفلاً مقور العينين في حواري البصرة، ضممته إلى صدري فتنهد ثم مات، وبعد أعوام رأيته لقيته، فتنهد ثم ارتحل.

أصابعك ناقصة. أين العاشر؟.

تركته في جبهة الرياح شارة اتهام.

تقدم.

تتحرك خطواتي، يطعنني في الخاصرة، ويمضي، يتدفق الدم فأغرس إصبعي في موضع الجرح فأسقط.

- قبو رقم /2/. الظلام مطبق كأجفان انهدت متعبة، وأنا في الزاوية، أشقق جلد الكلمات الفذة، أغرس ظفري في عمق الجرح وبين السيف والكلمة، أبرق الحضور حاداً وقاسياً كالجوع كان غلل في أحشائي تركني بين صليبين. أين كنت؟ في اللب أثقب القشرة الخارجية لأفك الحصار عن الأجفان المطبقة والجوع يفتك بي. والمائدة؟ مُدت لمن يملك الاسم المذهب والسيف. لكنهم طردوا إخواني وهذا يكفي ولماذا تبعتهم؟ لأكون شاهداً لأمتهما. وماذا فعلت؟ ركضت في الأرض العراء أسابق ظلي. رقصت بين الجثث التي غطت وجه الليل ثم انحنيت على جبهة الحلاج غسلتها بالدموع، ففتح أجفانه ولم يرني لأنه كان مقور العينين، جاؤوا به فقتل وسافرت العينان. وماذا تكره؟ رائحة الخيانة والفئران. تقدم. وأحس النصل بين أضلاعي فأسقط بقعة حمراء في المكان، وترحل الأقدام فأرى الزهور الوحشية تمتص منه دمي. وحذائي القديم يسافر، تسقط فيه وجوه كثيرة فيدهمني النوم.

وفي البرقية رقم (120)، المؤرخة في 28 تموز/يوليو 1915، والمرسلة من قبل القنصل الألماني الحليف في حلب «روصلر»، جاء فيها:« إن حكومة الاتحاد والترقي مصممة على تدمير. وتدمر. القسم الأكبر من الشعب الأرمني بأساليب مستعارة من العصور القديمة ... وهي أساليب لا تليق بحكومة ترغب في أن تكون حليفة لألمانيا... وأنها دون أدنى شك تريد الاستفادة من ظروف الحرب، للتخلص من القضية الأرمنية».

وفي برقية أخرى تحمل الرقم (123)، مؤرخة في 28 تموز/يوليو 1915، ومرسلة من القنصل الألماني الحليف في أرضروم «شوبنر ريختر» جاء فيها: «إن الاتجاه الأخير لدى متطرفي جمعية الاتحاد والترقي يهدف إلى إبادة الأرمن في تركيا إبادة كاملة. وإننا، في غداة الحرب لن نجد أرمنياً واحداً في تركيا... ». هذا ما صرحت به حرفياً شخصية مأذونة. والملاحظ أن في هذه البرقية وضوحاً لا لبس فيه ولا غموض، وعبارة «إبادة كاملة» لا تترك أي مجال للتأويل إطلاقاً، وتثبت بالتالي جريمة الإبادة بصورة جازمة.

أما الاعتراف الصادر عن السلطنة فقد أتي في 17 حزيران/يونيو عام 1919 على لسان رئيس الحكومة العثمانية الداماد فريد باشا وأمام المجلس الأعلى للحلفاء، حيث قال:« في أثناء هذه الحرب، تأثر كل العالم المتمدن بأحاديث الجرائم التي ارتكبها الأتراك... وأنا لن أحاول التخفيف من درجة المسؤولية التي تقع على عاتق منفذي هذه المأساة الكبرى... فأنا أنوي فقط أن أبين للعالم استناداً إلى الأدلة، هوية المسؤولين الحقيقيين عن تلك الجرائم الفظيعة، لقد عنيت بذلك المسؤولين في جمعية الاتحاد والترقي».

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشاعر التركي اليساري المشهور ناظم حكمت، عندما كان يزور لبنان عام 1962، اعترف أمام المثقفين الأرمن في لبنان معتبراً هذه المجازر بمثابة «وصمة عار على جبين تركيا».

- «زملاؤنا المواطنون اقترفوا جرائم غير مسموعة سابقاً. ولجأوا إلى كل الطرق المبتكرة في الطغيان. ونظموا النفي والمجازر، وصبوا الوقود على الأطفال وأحرقوهم، واغتصبوا النساء والبنات أمام أعين أهلهن المربوطي

الأيدي والأرجل. وخطفوا الصبايا أمام أمهاتهن وآبائهن، واستولوا على الأموال الشخصية والعقارات، وساقوا الناس إلى بلاد مابين النهرين، وفي الطريق عاملوهم بشكل غير انساني... ووضعوا الألوف في زوارق وأغرقوهم في البحر... ووضعوا الأرمن في أقصى الظروف غير المحتملة التي عرفها أي شعب آخر في تاريخه... ».

(نمرود مصطفى كمال باشا. قاضي المجلس العسكري التركي رقم 1. القسطنطينة 20 كانون الثاني/يناير 1920 (من ملفات القضاء التركي).

« ... انتشر ضوء شاحب على الفظاعات المرتكبة تجاه الأرمن، الفظاعات التي أثارت غيظ الإنسانية وحولت بلادنا إلى مسلخ كبير... ».

(رشيد باشا. وزير الخارجية التركي. 21 كانون الأول/ديسمبر 1918)

- « ... ليس ثمة أدنى شك في حصول هذه الإبادة، فالمسؤولون الأتراك في تلك الحقبة كانوا يحلمون ببناء امبراطورية بانتورانية تبدأ بتركيا وتصل إلى آسيا الوسطى. فالأراضي التركية التي سكنها الأتراك وأولئك الذين يتكلمون التركية في القوقاز وآسيا الوسطى، كانت مفصولة بمناطق تعيش فيها أكثرية كردية وأرمنية. ولإزاحة هذا العائق، فإن جمعية الاتحاد والترقي قررت أن تصفي جسديا هذين الشعبين. وابتداءً من عام 1915، خططت سياسة منظمة قامت بمذابح جماعية أدت إلى اختفاء الأرمن من تركيا، وخلال الحرب العالمية الأولى وفي إطار هذه السياسة، أكثر من 700 ألف كردي رحلوا من وسط الأناضول ».

(يلماز غوني. مخرج سينمائي تركي من أصل كردي).

- « ... هل فكرت في معاناة أرمينيا؟ بذلت مالك لإغاثة الأرمن في عذاباتهم، والآن تركز قواك كي لا يتكرر عذابهم أبداً... ».

(الرئيس وودرو ويلسون - من خطابه في بوسطن 24 شباط/فبراير 1918).

- « بمزيج من الانفعالات نحتفل بالذكرى الخمسين لإبادة الأرمن بالأيدي التركية. إذا أخذنا في الاعتبار الحوادث المفجعة في 1915، نتذكر بأسف مجازر الأرمن، ونحيي بافتخار هؤلاء الوطنيين الشجعان الذين بقوا على قيد الحياة ليقاتلوا إلى جانب الحرية في الحرب العالمية الأولى.

فأبناء الشعب الأرمني الشجعان الذين تخلصوا من الإرهاب والجريمة والمذبحة أصبحوا مثلا للعالم الحر بولائهم لقضية الحرية وبتضحياتهم الشخصية الهائلة.

أنا أنضم إلى زملائي في وقفة التعاطف مع ألوف الأميركيين المتحدرين من أجدادهم الأرمن الذين حاربوا في سبيل الحرية إلى جانب الحلفاء. وأعطوا الكثير من أنفسهم لتحسين هذه البلاد وتقويتها... ».

(الرئيس جيرالد فورد ـ من تصريح أعلنه في المؤتمر التاسع والثمانين).

- « ... السيد الرئيس، إن 24 نيسان/ابريل 1965 كان الذكرى الخمسين لبدء الفظاعات المرتكبة بحق الأرمن، التي أدت إلى نحر مليون ونصف المليون من هذا الجنس الشجاع، فالأرمن في ماساتشوستس وفي أميركا كلها أكدوا التزامهم قضية العدل وحقوق الانسان.

وحقا، إن القضية الأمنية اليوم تتمتع بحيوية كبيرة. وفي أميركا حيث يتطلب مفهوم العدل وممارسته أن ينال أخف تجاوز لحقوق الفرد رعاية دقيقة، لاريب ان اضطهاد وتدمير جنس أو أمة يستدعي فزعنا ومعارضتنا. ويليق بنا ونحن نكرس أنفسنا للحرية والحرية الفردية، أن لانتذكر ونتأمل في معاناة الأرمن الماضية خلال شهر الحداد المذكور فقط. بل أن نكرس جهودنا، وتأملاتنا في الطريقة المثلى التي تؤدي الى اجتناب وازالة أي تكرار لعمل سافل كهذا... ».

(ادوارد كنيدي - سيناتور من ماساتشوستس - تقرير الكونغرس 26 نيسان/ابريل 1965).

- « ... حتى اليوم مازالت الجالية الأرمنية تتعافى من حمامات الدم المرتكبة عام 1915. فالأرمن في تركيا وأقطار أخرى في الشرق الأوسط، لايزالون يعانون من تمييز واحقاد سلفية... ».

(الرئيس رونالد ريغان - بوسطن 15 نيسان/ابريل 1980).

- « ... إن تاريخ أرمينيا الذي يمتد عبر ثلاثة آلاف سنة هو قصة البقاء، رغم سيطرة القوى المضطهدة. كما أنه قصة الانتصار على الظالمين وشهادة عن المعاناة الهائلة للإنسان. لقد أظهر الأرمن دوماً روحاً راسخة

وتفانياً لقضية الحرية التي تجسدت بعد الفترة الدامية فيما بين عامي 1915 - 1917 في الجمهورية الأرمينية الحرة المستقلة.

لقد ذبح مليون ونصف المليون من الشعب الأرمني أثناء الإبادة الأولى التي عرفها القرن العشرون. ورغم أن هذا الجورلم يصحح بعد، فإن الأرمن مازالوا ملتصقين بإرثهم الثقافي. ويكرسون أنفسهم لقضية الحرية والعدالة».

(الرئيس جيمي كارتر- 21 تشرين الأول/اوكتوبر 1987).

- «... في اعتقادي أن دور فرنسا في الأمم المتحدة وأوساط أخرى سوف يتضمن متابعة الحقيقة والعدالة بصورة فعالة. فالقضية الأرمنية مثال عن الحقيقة الراسخة، وحوادث 1915 كانت بلا ريب إبادة بحق الأمة الأرمنية...».

(جيسكار ديستان - رئيس فرنسي - 1973).

- «... وحيث لفرنسا أن تقول كلمة، ذكرت في كل الظروف بالهوية الأرمنية، التي تميزت بمأساة الإبادة الكبيرة. ولماذا يرفض هؤلاء الذين هم من هذا الشعب الحق في أن يكونوا ما يريدون؟ تقاليدهم - وهي تقاليد تاريخية كبيرة. وفنهم، وأدبهم، لماذا ترفض؟ في مايتعلق بفرنسا نفسها فهي مؤلفة من تنوعاتها ... إن شعبكم من أنبل الشعوب التي نشأت في التاريخ، والتي عانت من مجزرة لايمكن احتمالها غالباً. عندما أتحدث إلى أصدقائي الأرمن الشخصيين - ولدي العديد من الأصدقاء الشخصيين بينكم - فإني أقول لهم: «إن فرنسا يجب أن تكون أحد بلدان العالم التي تشعرون فيها بأنها بلدكم. بعدما أبعد أجدادكم من وطنهم وعانوا الكثير، وسفكت دماؤهم وهلكت عائلاتهم في حوادث هي من الأكثر مأساوية التي شهدها القرن الماضي..».

(الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران - 7 كانون الثاني/يناير 1984).

- «... بدأت الحكومة التركية ومن دون رأفة، ارتكاب المجزرة الشائنة وطرد الأرمن من آسيا الصغرى. وقد تمت تصفية الجنس الأرمني في آسيا الصغرى على نطاق واسع وعلى أكمل وجه..».

(السير ونستون تشرشل "1874 - 1965" مؤرخ ورجل دولة بريطاني).

- « ... يجب حل مسألة بلاد مابين النهرين في مؤتمر السلام، مع الإدراك الواضح أنها وأرمينيا لايمكن إعادتها إلى آفة سيطرة الأتراك... ».

(لويد جورج "1863 - 1945" رجل دولة ومؤرخ بريطاني).

- « ... لماذا علينا أن ننكرالأحداث الرهيبة؟ أوليس من الأسهل نسيان ماحصل قبل ستين سنة ونيف؟ أما زالت تلك الأحداث مهمة هل مازالت عالقة في أذهان الناس؟.

تلك الأحداث مازالت وستبقى مهمة وعالقة في الأذهان مادام هناك إنسان واحد يهتم بالعدل والقيم الإنسانية. تلك الأحداث كانت رهيبة لدرجة ان غض النظرعن تلك الأحداث أو تجاهلها أو نسيانها يساوي التخلي عن أنسانيتنا. علينا أن لانسمح أبداً بحصول ما حصل مع الأرمن في عام 1915 مجدداً، تلك الأحداث كانت درساً قاسياً للإنسانية جمعاء... ».

(جون سباندر. عضو في مجلس شمالي سيدني).

« ... إن خطة الإفناء برمتها لم تكن إلا تدبيراً مرتكباً ببرودة، وإجراءً سياسياً محسوباً يهدف إلى إبادة عنصر متفوق من السكان قد يصبح مشكلة في المستقبل، والى هنا يجب إضافة دافع الطمع... ».

(فريد تجوف نانس "1861 - 1930" - رجل دولة نروجي حائز على جائزة نوبل للسلام في عام 1922 ـ المندوب السامي للاجئين في رعاية عصبة الأمم « أرمينيا والشرق الأدنى » نيويورك 1928).

الصراع التركي الأرمني
في العصر الحديث



بالرغم من كل الجهود العثمانية، لم تنجح "سياسة العثمنة"، لا في عهد السلاطين ولا في عهد جمعية الاتحاد والترقي، بتتريك الأرمن بوسائل قسرية أو بوسائل ثقافية أو دستورية، المعدومة أصلا عند الأتراك العثمانيين والاتحاديين.. ولقد اعترف "أبو الاتراك" بهذا الفراغ الثقافي بتخليه عن الأبجدية العربية، وتبنيه الحرف اللاتيني دون خوف على الأجيال اللاحقة من أنها قد تنفصل عن تراث ما. (وهناك تجربة مماثلة قام بها الشاعر سعيد عقل في الستينات مع ديوانه "يارا" الذي ألفه وطبعه باللغة العامية واللهجة الزحلاوية، وبالأبجدية اللاتينية، المكيفة أو الملبننة. ولقد رفضها كبار المفكرين والأدباء اللبنانيين أمثال ميخائيل نعيمة ورئيف خوري والشيخ عبدالله العلايلي وغيرهم، لأنها تشكل انفصالاً عن التراث الثقافي العربي الضخم، ولأن الوضع عندنا يختلف كل الاختلاف عما هو عليه في تركيا، حيث لم يكن للتراث أي اعتبار لعدم وجوده).

وليس من الغرابة أن تستأنف سياسة التتريك في عهد مصطفى كمال تحت شعار "تركيا للأتراك" أو "تركيا متجانسة"... وهذا الشعار العنصري فسره رئيس وزراء تركيا الكمالية، الكولونيل عصمت اينونو، في تصريحه الخطير عام 1930 حيث قال:" إن الأمة التركية هي وحدها التي تستطيع أن تطالب بحقوقها العرقية في هذه البلاد، ولا أحد غيرها يمتلك هذا الحق"..

يفهم من هذا التصريح ـ الصريح جداً ـ أن الهدف هو "تتريك تركيا" أي تتريك الأناضول الشرقية والغربية بما فيها وبمن فيها... وهذا يعني إلغاء الهوية القومية للأرمن وللأكراد وللعرب، ولفئات عرقية ودينية أخرى

(كالآشوريون والكلدان وغيرهم)، بل وأيضا، إلغاء الآثار التاريخية الأرمنية وكل تذكار حضاري وجد على الأراضي المغتصبة والواقعة ضمن الحدود السياسية الحالية للدولة التركية، أو إعطائها طابعاً تركياً...

إن الأرمن يعيشون إما في المقاطعات الشرقية وإما في اصطانبول. فالأرمن في المقاطعات الشرقية هم تحت رحمة الأغوات الأكراد ويعتبرون جزءاً من أموال الآغا المنقولة. وبإمكان الآغا أن يقدم الشخص الأرمني كهدية مثلا، أو بيعه إلى آغا آخر، أو زواجه قسرا بعد تغيير دينه ليصبح من الـ "موسولتني"، أي المتأسلمين.

وتجدر الاشارة إلى أن التطور الذي كان قد حصل منذ أكثر من خمسة عشر سنة في المقاطعات الشرقية، حيث ظهرت حركات ثورية تركية وكردية أوجدت في المرحلة الأولى مشكلة جديدة للأرمن أي الأرمن الموسولتني، إذ أنهم وقعوا بين نارين: نار الآغا الطاغي، ونار الأكراد الثائرين على الحكم التركي الفاشي وعلى الآغا المتحالف مع الحكم. وهؤلاء الثوار ينظرون إلى الأرمن الموسولتني كأفراد من عشيرة الآغا... وهذا الوضع المستجد زاد من حدة الهجرة الأرمنية إلى الخارج.

أما في اصطانبول، فسياسة محو الهوية الأرمنية والتتريك تنفذ بأساليب تختلف عنها في المقاطعات الشرقية، حيث إن التتريك أو التهجير يتم تدريجيا وبنفس طويل... لأن الضغط الخارجي هنا هو أفعل. فعندما تطلب البطريركية الأرمنية في اصطانبول مثلاً إذناً أو ترخيصاً لترميم كنيسة أو مدرسة أو دار أيتام، تخلق السلطات التركية صعوبات عديدية ومتنوعة لرفضه. وإذا أعطي الترخيص بأعجوبة نادرة، فالشروط الخاصة والصارمة ترافقه لتحد من حجم المؤسسة الدينية أو التربوية أو الخيرية، ولتمنع أي تغيير في وجهة استعمالها. وقد منع الأرمن من التبرع بأموالهم للكنيسة أو للمؤسسات الارمنية التربوية أو الخيرية أو الصحية، لكي تقع تلك المؤسسات في العجز المالي ولتشهر إفلاسها... أما الذين يلجأون للتبرع بطريقة سرية، فتصادر الحكومة أموالهم وممتلكاتهم.

في عام 1985، صادرت الحكومة التركية كل الأموال المخصصة من اجل ترميم مستشفى الأرمن في (يدي كوله) (في الضاحية الاوروبية

لاصطانبول)، رغم أن هذه المستشفى كانت تخدم كل الشعب دون تمييز.. كما قامت الحكومة مؤخراً بهدم كنيستين وداري أيتام بحجة بناء جسرين في مكانهما...

أما على صعيد المدارس الأرمنية، فالحكومة التركية مهتمة بتعجيل تتريكها في اصطانبول وذلك دون اصدار قرار بإلغائها، وإنما عن طريق اتخاذ التدابير التالية:

1. تعيين تركي كمساعد مدير، فيصبح عملياً المدير الفعلي.
2. إجبار المدارس الأرمنية على رفض استقبال التلاميذ من المقاطعات الشرقية.
3. إجبار العائلات الأرمنية على تسجيل أولادها في مدرسة الحي الذي تسكن فيه.
4. ربط الترخيص لمدرسة بشرط توفر عدد محدد من التلاميذ واكتفاء ذاتي مالي... مع العلم أن التبرع ممنوع.

والواقع أن جميع هذه الأساليب لا تتناقض مع الحريات الديمقراطية وحسب، بل وتشكل مخالفات دولية أيضا بموجب المادة (42) من معاهدة لوزان التي وقعتها تركيا الحالية مع دول الوفاق (entente) والولايات المتحدة الامريكية في عام 1923، والتي تعهدت فيها باحترام حقوق الأقليات الثقافية والدينية. ونرى أن السلطات التركية الحالية تتابع السياسة العنصرية القديمة تحت شعار (تركيا للأتراك) و(تركيا متجانسة) و(تتريك تركيا)...

وماجاء في المادة (42) من معاهدة لوزان، مهم في هذا الصدد، حيث تقول: "تتعهد الحكومة التركية للأقليات بأخذ الترتيبات لتأمين الأنظمة الخاصة بأحوالهم الشخصية وفقا لعادات تلك الأقليات". تلك الانظمة تضعها اللجان المشتركة المؤلفة من ممثلي الحكومة التركية وممثلي الأقليات بأعداد متساوية، وفي حال حصول أي خلاف تعين حكماً مطلقاً من بين الخبراء الحقوقيين الأوروبيين، من قبل مجلس عصبة الأمم، والحكومة التركية، بالاتفاق بين الطرفين. والحكومة التركية تتعهد بحماية الكنائس والمؤسسات الخيرية التابعة للأقليات حماية تامة. كما تتعهد

بإعطائها كافة الرخص والتسهيلات اللازمة لإنشاء مؤسسات دينية وخيرية جديدة".

وجملة القول، إن العنصرية وسياسة التمييز العنصري، لا تولد إلا المزيد من العنصرية والدم والمذابح... وإن من ورث هذه التركة، فلا يتوقع منه أن يكون "ديمقراطيا" و "داعية" إلى العدالة والمساواة والسلام.

أما مصير أرمينيا والشعب الأرمني، فقد أخذ يُرتسم أبان مرحلة دفن الإمبراطورية العثمانية، في أتون الحرب العالمية الأولى وبوادر تشكل الجمهورية التركية، حسب تذبذب موازين القوى آنذاك بين الحلفاء من جهة وتركيا ككيان ينهض من رحم السلطنة العثمانية.

وفي هذه المرحلة - مرحلة ما قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الأولى - لعب التنافس الاستعماري الوحشي دوراً قذراً ومأساويا ومشؤوماً في تاريخ الشعب الأرمني. إذ كثرت الأطراف الاستعمارية الامبريالية وانتعشت المذاهب العنصرية والتوسعية والاستيطانية، كالطورانية والصهيونية، وتخلت الولايات المتحدة الامريكية عن مبدأ مونرو القائل « بعدم تدخل أوروبا في الشؤون الأمريكية، وعدم تدخل أمريكا في الشؤون الاوروبية »، والمعروف أيضا باسم (splendid isolution)، وأخذت تتدخل في شؤون العالم... فأضيف بذلك على أقطاب التنافس الاستعماري الكلاسيكية قطب امبريالي جديد وحركة عنصرية استيطانية خطيرة، وهذا ما جعل التنافس تناحرياً، يتخذ أشكالاً وحشية وأكثر عنفاً وإجراماً.

وعن هذه المرحلة، كتب المؤرخ والفيلسوف الانكليزي ارنولد توينبي في كتابه بعنوان « **سيرة حياة** » مايلي:

« في القرون القديمة لم نشهد عصراً كانت فيه إنسانية الجنس البشري معترفاً ومعمولاً بها كما هو الحال اليوم... ومع ذلك فإن العصر الذي عشت فيه شهد مذاهب عنيفة تنكر بصورة ساخرة تلك الصفة الإنسانية المشتركة بين أفراد الجنس البشري وتبرر الفظائع... مما حملنا على نحت كلمة جديدة وهي "الإبادة العنصرية" لكي نتمكن من وصف نوع جديد من المذابح ». إننا لا نريد العودة إلى مرحلة ماقبل الحرب العالمية

الأولى التي ارتكبت خلالها جريمة إبادة الجنس البشري (هو الأرمن)، ومسؤولية الاتحاد والترقي، والحركة الصهيونية وألمانيا وبريطانيا، والقول أنها كانت ثابتة فيها... أما في المرحلة اللاحقة للحرب، بعد انكسار ألمانيا وهزيمتها، وبعد أن خرجت روسيا البلشفية من النظام الإستعماري العالمي، اقتصرت الجهات الامبريالية المتنافسة على بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية والصهيونية العالمية، وايطاليا في المرتبة الأخيرة. صحيح أن المجلس الأعلى للحلفاء، اعترف بتاريخ 20 آب/اوغسطس 1920 أن معاهدة سيفر كانت قد فرضت على السلطان الأخير، وكلف الرئيس الأميركي وودرو ويلسون برسم حدود أرمينيا المرتقبة، وقام الأخير برسم الحدود وأعلن بنوده الأربعة عشر ومنها البند المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها... ولكن، كل هذه الإعلانات والقرارات والمعاهدات ذهبت مع الريح، عندما عصفت بها زوبعة المصالح الامبريالية. إذ لم يكن في نية الامبرياليين منح الشعوب استقلالها، بل كانوا يعملون على تقاسم أوطان الشعوب الضعيفة فيما بينهم. لذلك، خصصوا، في متن الميثاق الخاص بإنشاء عصبة الأمم، (المادة 22)، للمناطق التي كانت مرشحة للخروج من تحت النير العثماني لتقع فورا تحت الانتداب الأجنبي. ولا بد هنا من الإشارة الى البيان الخطير والمشؤوم حول السياسة الخارجية البريطانية، الذي كان يرسم بشكل شبه نهائي خريطة المنطقة مابعد الحرب، حيث قدمت في أيار/مايو 1917 نسخة عنه إلى وزير الخارجية الأميركية السيد لنسنغ، وذلك من قبل آرثر جيمس بلفور رئيس البعثة البريطانية الخاصة آنذاك، والذي جاء فيه مايلي:

«مما لاشك فيه أن القضاء على الامبراطورية العثمانية قضاءً تاماً هو من أهدافنا التي نريد تحقيقها. وقد يظل الشعب التركي - ونأمل أن يظل - مستقلاً أو شبه مستقل في آسيا الصغرى... فلا شك أن تركيا ستفقد الحجاز، وستفقد كذلك أهم المناطق في وادي الفرات ودجلة... أما سوريا وأرمينيا، فإنها، إن لم تضم إلى الحلفاء، فمن المرجح أن تبقى ضمن الحكم التركي».

من خلال هذا البيان الخطير تبرز ثلاث أمور هامة، وهي:

أ - إن تركيا شبه مستقلة، تعني الانتداب عليها.

ب - إن مصير أرمينيا يتأرجح في ميزان الامبرياليين، بين الانتداب أو الضم، وبين البقاء تحت النير التركي (بمعنى: من تحت الدلف إلى تحت المزراب).

ج - إن مصير سوريا (أي سوريا ولبنان وفلسطين والاردن) يتارجح بين الضم إلى الحلفاء أو الانتداب عليها...

أما المرحلة الثالثة، أي المرحلة المعروفة بالحرب الباردة - مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية - وبمقتضى المبدأ الامبريالي المعروف بمبدا ترومان، أعلنت فيها الولايات المتحدة الأمريكية أن الحدود الدولية بين تركيا والاتحاد السوفييتي هي الحدود الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي، فإن كل تعديل في الحدود التركية - السوفياتية لصالح أرمينيا السوفييتية، أصبح يعتبر تعدياً على الولايات المتحدة الأمريكية التي هددت الاتحاد السوفييتي بسلاحها النووي فيما لو تمادى بمطالبته ببعض المناطق الأرمينية كالقارص مثلا لضمها إلى أرمينيا... خاصة وأن الولايات المتحدة غالباً ما تلجأ إلى استخدام نوويتها «كورقة ابتزاز وارهاب ضد حلفائها أولاً، ومن بعدهم ضد الأعداء».

وهكذا انعكست الحرب الامبريالية (التي يطلق عليها لينين اسم «حرب اللصوص») سلباً على قضية الشعب الأرمني المحب للسلام...

لكن في الواقع، إذا كانت تركيا هي المسؤول الرئيسي عن تقرير هذه المذابح وتنفيذها، فإن ذلك لايعني مطلقاً أن ليس لها شركاء في جريمة الإبادة هذه. إذ كان هناك تواطؤ فاضح من أولئك الذين سمحوا بحصول هذه الأحداث، ومن الذين توقعوها وأرادوا تجاهلها، ومن الذين أحجموا عن فعل ماكان في مقدورهم وإمكانهم الحؤول دونها، كذلك من الذين فضلوا دفن ضميرهم مقابل عدم الإضرار بمصالحهم، والذين لم يحركوا ساكنا لتضييق مداها على الأقل، للحؤول دون تنفيذها على نحو شامل، وبالشكل الذين تمت فيه.

سابقاً، كانت الأوساط اليهودية في أمريكا مناصرة لليونان، وتقف مواقف داعمة لها في أوساط القرار الأمريكي، من خلال اللوبي الذي تملكه في أمريكا. وعلى التوازي مع ذلك، كان هذا اللوبي يساند المطالب الأرمنية التي ضد الأتراك، التي كان اللوبي الأرمني في تركيا يرفعها، ويحاول بها أن يحول دون تحسن العلاقات التركية الأمريكية، لاسيما تلك المطالب المتعلقة منها بحقوق الإنسان وبالمجازر التي أرتكبها الأتراك بحق الأرمن، في نهاية القرن الفائت والربع الأول من القرن الحالي.

في الثمانينات، وبعدما أخذت العلاقات التركية الإسرائيلية بالتحسن، لاقت سياسة تركيا في واشنطن نجاحاً أكبر، بعدما غير اللوبي اليهودي في أمريكا، اتجاه دعمه ليصب في المصالح التركية. ففي عام 1990، استطاعت إسرائيل أن تحرف الأوساط اليهودية النافذة في أمريكا عن دعم اليونان، مثلاً، باقناع هذه الأوساط بأن دعم مشروع القرار الأرمني الذي يخص القضية الأرمنية في تركيا، ذلك الذي عُرض أمام مجلس الشيوخ، يمكن له أن يسيء إلى العلاقات التركية الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، نشطت السفارة الإسرائيلية في واشنطن لضمان فشل تمرير مشروع القرار هذا، بأن ساعدت اليهود الأتراك في السفر إلى واشنطن للتنويه بالتشابه بين إسرائيل وتركيا. ولا ريب بأن تركيا شعرت بأنها مدينة لإسرائيل في هذا المجال. وقبل أربعة أشهر من طرح القرار أعلن عضو رفيع المستوى في وزارة الخارجية التركية، يُدعى توغاي اوزشري، أن بلاده "بالغة الامتنان" لإسرائيل، معتبراً أن هذا التعاون يعكس النضج في العلاقة الثنائية. وجاءت التجربة بشأن القضية الأرمنية لتقنع الشخصيات الكبيرة في تركيا بأن الشبكة المناصرة لإسرائيل في واشنطن تستطيع أن تحقق النتائج المرغوبة.



محطات حديثة العهد
في الصراع التركي الأرمني



- سنة /1984/، اعترفت منظمة الأمم المتحدة بالمجازر الأرمنية وتبعها البرلمان الأوروبي سنة /1987/ وفي سنة /1990/ اعترف الرئيس الأميركي جورج بوش بالمجازر الأرمنية وطلب من الأميركيين إحياء ذكرى 24 نيسان مع الأرمن.

- في نهاية عام 1991، لعب رجل أعمال تركي بارز دوراً في تحقيق صفقة متعددة الأهداف بين أنقرة ويريفان تشمل تحويل تركيا منفذاً رئيسياً لتجارة أرمينيا وإيجاد تسوية أرمنية - أذربيجانية للنزاع على قره باخ، وتتعهد بموجبها يريفان «احتواء» الحركات الأرمنية المناهضة لأنقرة. يدعى هذا الرجل اسحاق الآتون وهو رجل الأعمال اليهودي التركي المعروف وأحد اثنين يملكان مجموعة شركات «آلاركو» الكبرى للأعمال الإنشائية. نقل الآتون رسالة من الرئيس الأرمني ليفون تير بتروسيان إلى رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل تضمنت دعوة تركيا إلى فتح حدودها فوراً أمام أرمينيا لتصبح منفذاً رئيسياً لتجارتها مع العالم، ودعوتها أيضاً إلى التوسط لدى أذربيجان للتخفيف من موقفها المتشدد من النزاع على منطقة قره باخ التي يشكل الأرمن غالبية سكانها. وعرض الرئيس الأرمني في المقابل أن تستخدم يريفان نفوذها لـ «احتواء» الحركات الأرمنية المناهظة لتركيا والتي أسفرت حملاتها المستمرة منذ سنين عن مصرع عشرات الديبلوماسيين والممثلين الأتراك في دول كثيرة. كما عرض بتروسيان، أيضاً، المساعدة عبر اللوبي الأرمني في الولايات المتحدة خصوصاً في تشجيع الاستثمارات لتطوير ميناء طرابزون التركي ليكون المنفذ البحري المطلوب للتجارة الأرمنية.

ونُقل عن الآتون قوله أن ديميريل وافق على اقتراحات بتروسيان وأمر بمباشرة درسها فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ الجانب التقني منها. ووجه على الصعيد السياسي رسالة إلى رئيس الوزراء الأذربيجاني حسن حسنوف طلب فيها أن تخفف باكو من تشددها في النزاع على قره باخ والتراجع عن التصعيد الذي وضع الجمهوريتين القوقازيتين الشهر الماضي على « حافة حرب حقيقية »، على حد تعبير الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف. وكان لرسالة رئيس الوزراء التركي دور مهم في تحقيق الاتفاق على خفض التوتر بين بتروسيان والرئيس الأذربيجاني أياز مطلبوف.

- في 22 أيار/ مايو 1992 أعلنت موسكو أنها ستتدخل لمواجهة أي محاولة تركية للتدخل في حرب القوقاز، وسط دلائل على احتمال إقدام باكو على طلب المساعدة من أنقرة، في حين أعلن حلف شمالي الأطلسي معارضته أي تغيير للحدود بالقوة.

ونقلت وكالة أنباء « نيغا » الروسية عن النائب الأول لرئيس الوزراء الروسي غينادي بوربوليس، بعد لقاء مع الرئيس الأرمني ليفون تيريتروسيان في يريفان، أنه « من المستحيل كلياً » التفكير بتدخل عسكري تركي في ناختشيفان الجيب الأذربيجاني داخل حدود أرمينيا.

لكن بوربوليس أضاف « أنه من المؤكد أن الوحدات العسكرية الروسية ستكون مستعدة للرد إذا حصلت عمليات عسكرية تركية ضد أرمينيا ».

ومن جهته أكد وزير الخارجية الأرمنية رافي هوفانسيان أن أرمينيا ستلجأ إلى اتفاق الأمن الجماعي إذا تدخلت تركيا في القوقاز.

جاء ذلك في أعقاب إعلان نائب رئيس برلمان أذربيجان تامارلان كارابيف في مؤتمر صحافي عقده في موسكو أن أذربيجان قد تطلب من تركيا تعزيز المساعدات لإقليم ناختشيفان.

في 24 أيار/ مايو 1992 استبعدت تركيا التدخل عسكرياً من جانب واحد في الصراع الأرمني الأذربيجاني، فيما حذرت أرمينيا من أن مثل هذا التدخل قد يشعل حرباً عالمية ثالثة.

وقال رئيس الوزراء التركي سليمان ديميريل رداً على سؤال حول موقف تركيا في حال طلبت أذربيجان من أنقرة التدخل عسكرياً إلى جانبها «ليس بإمكاننا أن نفعل شيئاً لوحدنا دون الأطراف الأخرى». أضاف «أن أذربيجان لم تتقدم بمثل هذا الطلب فضلاً عن أن العالم قد أبدى حساسية فائقة حيال هذا الموضوع (...) ولكن إذا قرر العالم استخدام القوة فإننا سنشارك عندها».

واستبعد ديميريل أن تقوم تركيا بضم ناختشفان وقال «أن مسألة الضم غير واردة نظراً للنظام العالمي الحالي والظروف العالمية».

في هذا الوقت، أعلن وزير خارجية أرمينيا رافي هوفاينسيان أمام مؤتمر المعونة لجمهوريات رابطة الدول المستقلة، عقد في لشبونة أن أي تدخل عسكري من جانب تركيا يشكل حرباً عالمية ثالثة. واتهم هوفانيسيان تركيا بإثارة اشتباكات حدودية بين أرمينيا وناختشيفان.

- بعد انتخابات عام 1992 البرلمانية التركية كانت نصيب الأرمن على الشكل التالي:

1 - برتش توركير (محافظة أفيون - عهد اتاتورك)
2 - دكتور اندريه وأهرام (اصطانبول - الحزب الديمقراطي)
3 - دكتور زكارتارفير (اصطانبول - الحزب الديمقراطي)
4 - ميفير ديتش مشيلليفيان (اصطانبول - الحزب الديمقراطي)
5 - برتش طوران (اصطانبول - الحزب الديمقراطي)

- تظهر أرمينيا، في الأدبيات السياسية التركية الحالية، كأهم مصدر دعم لـ (pkk)، فبولنت أجاويد، كما رأينا، طالب باتخاذ اجراءات عند الضرورة ضد أرمينيا. ونجم الدين أرياكان لايني عن ترداد مقولته بأن أرمينيا تساعد مباشرة (pkk) لتحقيق أرمينيا الكبرى. وصحيفة «زمان» الإسلامية - على لسان الكاتب فيها سليمان قوجه باشي - يصف النزعة الكردية على أنها جزء من «أصولية مسيحية» تهدف لتقسيم تركيا وإقامة أرمينيا وإسرائيل الكبرى في المنطقة. ويقول: ليس من كردي واحد يهاجم مزرعة من 50 شخصاً ويقتلهم جميعاً ويحرق المزرعة. هذا ليس من عمل الأكراد. إنه من تنفيذ أرمن ينتقمون من الماضي.

ويؤكد وزير الداخلية التركي محمد غازي أوغلو ذلك بالقول: « إن مايقوم به المسلحون يشبه تماماً المجازر التي قام بها الأرمن. انهم يقولون (الأكراد) بأنهم سيؤسسون دولة كردستان. لا، إن الهدف كله هو أرمينيا الكبرى ».- في 2 نيسان/ إبريل 1993، وجهت تركيا تحذيراً شديد اللهجة إلى أرمينيا دعتها فيه إلى سحب قواتها فوراً من الأراضي التي احتلتها مؤخراً في منطقة كلبادجار واتهمتها باتخاذ موقف لامسؤول في الصراع الدائر بينها وبين أذربيجان حول إقليم ناغورنو قره باخ.

وجاء في بيان أصدرته وزارة الخارجية التركية أن تركيا تنتظر من « أرمينيا أن توقف اعتداءتها بلا إبطاء وأن تسحب قواتها من الأراضي الأذربيجانية المحتلة ».

وقال البيان أن « هذه الاعتداءات الأخيرة تزيد من زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وتظهر أن أرمينيا اتخذت موقفاً لامسؤولاً في الوقت الذي تتواصل فيه المساعي والمشاورات بين الأطراف المعنية ».

وكانت روسيا وتركيا قد اتفقتا على خطة سلام تستند إلى هدنة فورية بين الطرفين والبدء بمفاوضات مباشرة لإنهاء الصراع. وكانت القوات الأرمنية قد شنت هجوماً على الأراضي الأذرية واحتلت مناطق في كلبادجار.

ويأتي الهجوم الأرمني في منطقة كلبادجار الواقعة غربي أذربيجان بين أرمينيا وناغورنو قره باخ ورد فعل أنقرة، عشية استئناف المحادثات غير الرسمية بين باكو ويريفان بشأن نزاع ناغورنو قره باخ في جنيف.

- في 2 نيسان/ إبريل 1993، وجهت تركيا تحذيراً شديد اللهجة إلى أرمينيا دعتها فيه إلى سحب قواتها فوراً من الأراضي التي احتلتها مؤخراً في منطقة كلبادجار واتهمتها باتخاذ موقف لامسؤول في الصراع الدائر بينها وبين أذربيجان حول إقليم ناغورنو قره باخ.

وجاء في بيان أصدرته وزارة الخارجية التركية أمس أن تركيا تنتظر من « أرمينيا أن توقف اعتداءتها بلا إبطاء وأن تسحب قواتها من الأراضي الأذربيجانية المحتلة ».

وقال البيان أن « هذه الاعتداءات الأخيرة تزيد من زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وتظهر أن أرمينيا اتخذت موقفاً لامسؤولاً في الوقت الذي تتواصل فيه المساعي والمشاورات بين الأطراف المعنية ».

وكانت روسيا وتركيا قد اتفقتا على خطة سلام تستند إلى هدنة فورية بين الطرفين والبدء بمفاوضات مباشرة لإنهاء الصراع. وكانت القوات الأرمنية قد شنت هجوماً على الأراضي الأذرية واحتلت مناطق في كلبادجار.

ويأتي الهجوم الأرمني في منطقة كلبادجار الواقعة غربي أذربيجان بين أرمينيا وناغورنو قره باخ ورد فعل أنقرة، عشية استئناف المحادثات غير الرسمية بين باكو ويريفان بشأن نزاع ناغورنو قره باخ في جنيف.

ـ قدمت الاستخبارات التركية أواخر العام 1993 تقريراً خطيراً لجهاز صنع القرار حول مخططات الأرمن التي تستهدف الأمن القومي لتركيا. يشير التقرير إلى أن الأرمن يعملون بشكل مكثف لضم 22 ولاية في شرق وجنوب شرق الأناضول بهدف إقامة أرمينيا الكبرى.

ونبه التقرير إلى ضرورة متابعة أنشطة بطريركية الأرمن في كوم قابي اصطانبول، والتي هي على اتصال مباشر بكاتدرائية اتشميزيان في يريفان عاصمة أرمينيا ويتحركان بهدف تنشيط فاعلية الأقلية الأرمنية وبعث « الأنا » في الشخصية الأرمنية.

وقال التقرير أنه سيتم في ربيع 1994 تنظيم عمليات عسكرية مشتركة بين « حزب العمال الكردستاني » ومنظمة « ايه . اس. ايه » الأرمنية ضد أهداف تركية، وأنه تم تدريب عناصر من هذين التنظيمين في معسكرات المنظمتين.

ـ كان افتتاح السفارة الأرمينية في بيروت في الثالث عشر من حزيران /يونيو 1994، مناسبة أخرى، لإظهار العداوة التاريخية المزمنة بين الأرمن (اللبنانيين هذه المرة) والسلطات التركية وإن لم تكن هذه الأخيرة هي المسبب للظروف التي أحاطت بهذه المسألة في اليوم المذكور.

وتمثلت القضية في احتجاج الأرمن اللبنانيين على دعوة القائم بالأعمال الأرميني في بيروت يرفان ملكونيان السفير التركي في لبنان إيدان كاراهان إلى احتفال افتتاح السفارة الأرمينية في محلة النقاش ببيروت.
وقد انقسم الأرمن إلى فئتين: فئة قاطعت الاحتفال بسبب وصول وزير خارجية أرمينيا فاهان بابازيان إلى بيروت في طائرة تركية، ودعوة السفير التركي إلى الاحتفال. وتمثلت هذه الفئة بحزب الطاشناق. وفئة قررت حضور الاحتفال، لكنها أعلنت نيتها في المغادرة في حال حضور السفير التركي، وهذه الفئة تمثلت بحزبي الهنشاق والرمغفار.

وقد عكس بيان حزب الطاشناق خلافاً مع الخط السياسي الذي تنتهجه حكومة أرمينيا الحالية و« انفتاحها السياسي على تركيا » ـ كما يقول البيان الذي اعتبر دعوة مَن « ارتكبوا أكبر مجزرة في هذا القرن » « مساً في الصميم لمشاعر الأرمن عموماً ».

واستنكاراً لدعوة السفارة الأرمينية السفير التركي إلى الاحتفال توافدت، عشية يوم الاحتفال، أعداد كبيرة من الأرمن إلى ملعب برج حمود للتعبير عن احتجاجها على تلك الدعوة.

لكن السفير التركي في لبنان آيدان كاراهان لم يلب الدعوة وبالتالي لم يحضر احتفال افتتاح السفارة الأرمينية في بيروت. ولدى استفسار « شؤون تركية » السفير كاراهان عن أسباب عدم حضوره أعاد ذلك إلى عدم وجود علاقات ديبلوماسية في الأساس بين تركيا وأرمينيا والبروتوكول يفرض عليه بالتالي عدم الحضور. واعتبر كاراهان أن لا علاقة لتركيا أبداً بكل ماجرى، واحتجاج الطاشناق هو على موقف الحكومة الأرمينية ووزير خارجيتها بسبب قدومه على طائرة تركية إلى بيروت ودعوة السفير التركي لحضور مراسم الإفتتاح.

ورداً على سؤال عما إذا كان افتتاح السفارة الأرمينية في بيروت سيحول لبنان إلى ساحة تنافس جديدة بين تركيا وأرمينيا، نفى السفير التركي ذلك مؤكداً، من جهة أخرى، على أن ذلك لن يؤثر على العلاقات الطبيعية بين لبنان وتركيا.

- في 24 نيسان/ إبريل 1998 تظاهر آلاف الأرمن الإيرانيين في طهران ضد تركيا بمناسبة ذكرى المجزرة التي استهدفت الأرمن عام 1915 في عهد الامبراطورية العثمانية. وأطلق المتظاهرون، وفي مقدمتهم عدد من الكهنة، هتافات معادية لتركيا والولايات المتحدة مثل «الموت لحكومة تركيا الفاشية.. الموت لأميركا». وهي المرة الأولى التي تنظم فيها مثل هذه التظاهرة في إيران التي تشهد تحسناً في الحريات العامة منذ وصول الرئيس محمد خاتمي إلى الحكم في أيار 1997. هذا ويبلغ عدد الجالية الأرمنية حالياً في إيران قرابة 250 ألف نسمة.

- في 10 أيار/ مايو 1998 ذكرت صحيفة «صباح» التركية أن زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان بعث برسالة إلى الرئيس الأرمني روبرت كوتشاريان اقترح فيها «تعاوناً» بين حزبه وبين أرمينيا. وأوضحت الصحيفة أن أوجلان طلب في رسالته التي تحمل تاريخ العاشر من نيسان/ ابريل أن يغتنم الرئيس الأرميني «هذه الفرصة التاريخية» بين أرمينيا وحزبه. وجاء في الرسالة أيضاً أن على تركيا الاعتراف بـ «إبادة» الأرمن التي حدثت في العام 1915.

- تعدى القرار الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي، بجميع أحزابه، في 29 أيار/ مايو من عام 1998، وينص على «اعتراف فرنسا علناً بالإبادة الأرمنية لعام 1915»، تعدى بنتائجه السلبية العلاقات الثنائية بين فرنسا وتركيا، ليؤشر إلى بداية مرحلة جديدة، متوترة، في العلاقات التركية - الأرمنية، منذ نجاح الزعيم القره باغي ورئيس الحكومة، المتشدد روبرت قوتشاريان، في سباق الوصول إلى رئاسة الجمهورية الأرمينية في نهاية آذار/ مارس عام 1998.

الجميع يعرف أن العلاقات بين المجتمعين التركي والأرمني هي الأكثر حساسية في العلاقات بين المجتمعات عبر التاريخ. وعلى رغم الجهود المكثفة، في الشتات، لعرض القضية الأرمنية وإثارة مسألتي المذابح والأراضي، على امتداد عقود القرن العشرين، إلا أن انخراط أرمينيا كجزءٍ غير مستقل في سياق السياسة السوفياتية، أفقد هذه القضية مرجعيةً رسمية تتبناها في المحافل الدولية. وإذ تفكك الاتحاد السوفياتي، كان

خروج «المارد» الأرمني، بأبعاد العلاقة المتشعبة مع تركيا، وليس بجغرافية أرمينيا الصغيرة وسكانها القليلين، و«تظهير» التوترات المزمنة، فاقم فيها نشوء مشكلة ناغورنو قره باخ، ووقوعها على خط تماس الحساسيات العرقية والخلافات الجغرافية والتباينات الحضارية، وصراعات النفوذ الإقليمية والدولية، فضلاً عن ظهور المزيد من النفط في أذربيجان وماتفرع منه حول خطوط نقله إلى العالم الخارجي.

كان تذليل العقبات الكثيرة يستلزم وقتاً طويلاً جداً. وفي هذا المجال يسجل للجانب التركي، على رغم مضيه في الوقت نفسه في توثيق العروة الوثقى مع العالم التركي والعروة الوثقى مع أذربيجان، أنه حاول أن يقوم، أو على الأقل أن يظهر بمظهر الوسيط في النزاع الأرمني ـ الأذري، للحؤول دون إضفاء طابع ديني عليه، مايرتد سلباً على موقع تركيا في أوروبا والغرب عموماً. وفي الوقت نفسه يسجل للرئيس الأرمني السابق ليفون تيربتروسيان، على رغم أن احتلال الأراضي الأذرية تم في عهده، أنه حاول إيجاد قواسم مشتركة مع تركيا والأتراك، ما أدى إلى اتهامه من جانب قوتشاريان نفسه، ورئيس حكومته، بالتحضير لـ «بيع» قره باخ والقبول بشكل من أشكال الإرتباط بالسيادة الأذرية.

في خطوة أولى داخلية، ذات دلالة دولية، رفع قوتشاريان الحظر الذي كان فرضه عام 1994 الرئيس السابق بتروسيان على نشاطات حزب الطاشناق، الحزب القومي الأرمني الأقوى في الداخل وفي الشتات، والمعروف بمواقفه المعادية بحدة لتركيا وسياساتها، مايعطي جرعة للتشدد الداخلي، ودفعاً لأرمن الشتات، المنتمين بغالبيتهم إلى «أرمينيا الغربية» شرق تركيا، لنقل القضية الأرمنية، وبزخم أكبر، إلى المحافل الدولية.

الخطوة العملية الثانية التي تعكس ملامح الخطاب الجديد المتشدد في يريفان كان نجاح اللوبي الأرمني في فرنسا في استصدار قرار، ومشروع قانون، من البرلمان الفرنسي يعترف علناً بالإبادة الأرمنية عام 1915.

ـ عقدت ندوة فكرية سياسية في بيروت يومي 29 و30 أيار/مايو عام 1998 تحت عنوان «مخاطر السياسات التوسعية التركية» وشارك فيها سياسيون وباحثون من روسيا واليونان وقبرص الجنوبية وأرمينيا وقره

باخ ولبنان. واللافت في هذه الندوة أنها نظمت بصورة مشتركة بين حزب الطاشناق اللبناني و«البرلمان الكردستاني في المنفى» الذي يرأسه ياشار فايا، وهو إحدى المؤسسات التي تدور في فلك حزب العمال الكردستاني (pkk). وفي ذلك إشارة مهمة إلى أن العلاقة بين الأرمن وحزب العمال الكردستاني، وهم يخوضون صراعاً مريراً ضد عدو مشترك هو تركيا، لم تعد خفية، وإلى أن الطرفين يوجهان إلى أنقرة رسالة تحذيرية واضحة.

- في الخامس من حزيران/ يونيو 1998، التقى الرئيس الأرمني مع الرئيس التركي سليمان ديميريل على هامش قمة زعماء منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود في يالطا بأوكرانيا. وفي هذا اللقاء الثنائي فاجأ قوتشاريان ديميريل بنعيه «عملية مينسك»* قائلا:«نحن لانوافق على الاتفاقات الدولية التي عقدت حتى الآن. أن عملية مينسك ماتت». لكن المفاجأة الأكبر كانت في ظهور قوتشاريان بتلك الشخصية المسكونة بالماضي والتاريخ، حيث «المنطقة الحرام» في العلاقات التركية ـ الأرمنية. قال قوتشاريان لديميريل: «أنا شاب، وأريد أن أتجاوز التاريخ، ولست واحداً ممن عاشوه. لكننا لانستطيع الهروب من التاريخ قبل أن نحل المشكلات التاريخية».

وكان واضحاً أن ديميريل أمام شخص يريد نبش التاريخ فرد عليه قائلاً: «إن نبش العداء من التاريخ يخلق مشكلة». وعاد قوتشاريان إلى فكرته:«من أجل التخلص من العبء الثقيل الآتي من التاريخ، لا بد من مناقشة التاريخ». وحاول ديميريل الانحراف في الحوار عن هذه الفكرة في اتجاه آخر: «تركيا دولة كبيرة، ولامشكلة لها مع دولة عمرها ست سنوات مثل أرمينيا. أرمينيا بحاجة إلى تركيا للانفتاح على العالم لأنها مغلقة من الجهات الأربع. لذا حلوا مشاكلكم مع أذربيجان أولاً».

---

* مجموعة مينسك التي وافق عليها الرئيس السابق بتروسيان، وتدعو إلى انسحاب القوات الأرمنية من الأراضي الأذرية المحتلة، باستثناء ممري شوشة ولاتشين، وأرجاء البت بوضع قره باخ إلى مرحلة لاحقة.

لايخفي الأتراك انزعاجهم، وتفاجؤهم نسبياً، من الخطوات الأرمنية الأخيرة، ولاسيما تلك الهادفة لضرب العلاقات الأفضل لأنقرة مع دولة أوروبية، أي فرنسا. وتقدم أنقرة، في المقابل، ماترد به على باريس، إذ بادرت فوراً إلى تجميد عقود شراء أسلحة قيمتها عشرة بلايين دولار كخطوة ضغط للحؤول دون إقرار مشروع قانون الإعتراف بالإبادة في مجلس الشيوخ الفرنسي. ويمكن القول أن تركيا حققت نجاحاً أولياً حين أجل مجلس الشيوخ مناقشة مشروع القانون المفترضة في منتصف حزيران /يونيو 1998 إلى دورته الجديدة في أيلول/ سبتمبر 1998.

إلى ذلك ستبادر أنقرة إلى حملة ديبلوماسية مكثفة، في الولايات المتحدة وأوروبا، استباقاً لأية محاولات أرمنية جديدة لدى برلمانات غربية أخرى، على غرار خطوة البرلمان الفرنسي.أيضاً ستحاول تركيا القيام بحملة علمية نشطة من خلال وضع الأرشيف العثماني أمام الباحثين، الغربيين خصوصاً، للتأكيد على أن ماحصل للأرمن عام 1915، لم يكن إبادة أو « قتلاً » بل كان « تقاتلاً » في سياق ظروف الحرب العالمية الأولى.

- في 23 نيسان/ إبريل 1999 تحدث السفير الأرمني في بيروت بالمناسبة الـ 84 للمجزرة قائلاً:« لن ننسى التاريخ وأؤكد أن الأجيال الآتية ستظل تتذكر. صحيح أن الشعوب تتغير، لكن الذاكرة قائمة وحية » وقال:« لايعني إحياء ذاكرة شعبنا رغبة في الانتقام. الإبادة حادثة استثنائية، ويجب أن تحصل على معناها الإنساني والسياسي... وعلى اعتراف دولي بحصولها. نحن مستعدون لأن نجعل علاقتنا طبيعية بتركيا. نحن جيران، ونريد أن نعيش مع جيراننا طبيعياً. فليتم الاعتراف بالإبادة والمجازر، ولتستنكر ويعوض على المتضررين، ولكن للأسف، تركيا تأبى الإعتراف بحصول إبادة للأرمن وتحمل مسؤولياتها ».

ينطلق نافاسارديان من شرح الأهمية التي تحتلها ذكرى الإبادة في ذاكرة الأرمن. مراراً، كرر التعابير نفسها تشديداً على هذه الأهمية:« لن ننسى التاريخ إطلاقاً، ليس لأن الإبادة الأرمنية هي الأولى التي شهدها القرن العشرون ضد شعب بريء والعدالة الإنسانية فحسب، بل لأنها حفرت بفظاعتها في الأعماق، ولن تمحى آثارها في أذهان الأرمن ».

وتعول الدولة الأرمينية أهمية كبيرة على الاعتراف الدولي بالمجازر والإبادات، «وترتكز سياستنا الخارجية على نيل اعتراف دولي»، على حد قول نافاسارديان، لافتاً إلى المساعي التي تبذلها الحكومة الأرمينية في منظمة الأمم المتحدة.

. في 22 نيسان/ابريل 1999، حظت الأحزاب الأرمنية الرأي العام والدولي على الإقرار بواقعة "مأساة إبادة الأرمن" والضغط على تركيا لارجاع الحق إلى أصحابه.

هذا وكان المكتب السياسي لحزب الرامغفار واللجنة المركزية لحزب الطاشناق واللجنة التنفيذية لحزب الهشناق، قد أصدرت بياناً في ذكرى المجزرة التي استهدفت الأرمن في عام 1915، جاء فيه:

"يحيي الأرمن المنتشرون في أرجاء الأرض هذه السنة الذكرى الرابعة والثمانين للابادة الجماعية التي خططت لها ونفذتها السلطات التركية عام 1915. جريمة تُعيد إلى ذاكرة كل أرمني صورة المليون ونصف مليون شهيد، وتجدد فيه روح الكفاح من أجل إنصاف القضية الأرمنية.

في هذه المناسبة، تُعلن الأحزاب الأرمنية الثلاثة الهشناق والطاشناق والرامغفار ما يلي:

1. إن الابادة الجماعية الأولى في القرن العشرين، التي أُعدت عن سابق تصور وتصميم ونفذتها السلطات التركية ضد الشعب الأرمني، كانت تهدف إلى إفراغ أرمينيا التاريخية من أصحابها الشرعيين لبناء دولة تركية متجانسة قومياً.

2. إن للأرمن حق المطالبة بحقوقهم في الأراضي التي تحتلها تركيا.

3. إن عملية الابادة التي بدأت عام 1915 لا تزال مستمرة، إذ تلجأ السلطات التركية وبصورة منهجية وبربرية إلى محو الإرث الثقافي والمعالم الأثرية في أرمينيا المحتلة.

4. إن موقف تركيا السلبي من الحركة التحررية في كاراباخ وفرضها الحصار على أرمينيا يُشكلان امتداداً لحال الابادة ومنطقها.

5. على الدولة التركية الاعتراف بمسؤوليتها عن إبادة الأرمن وتعويض الخسائر المادية والمعنوية التي تكبدها الشعب الأرمني.

6.على الرأي العام العالمي الاقرار بتلك الواقعة المأساة والضغط على تركيامن أجل إرجاع الحق إلى أصحابه.

7.إن الأرمن يدينون للشعب العربي عموماً والشعب اللبناني خصوصاً بالامتنان والتقدير لما وجدوه من رعاية ومساعدة في تلك الحقبة من تاريخهم المظلم، ويتعهدون الوقوف إلى جانب اخوانهم العرب في الكفاح المشترك من أجل نصرة القضايا العادلة."

- في 23 نيسان/ إبريل 1999 تحدث السفير الأرمني في بيروت بالمناسبة الـ 84 للمجزرة قائلاً:«لن ننسى التاريخ وأؤكد أن الأجيال الآتية ستظل تتذكر. صحيح أن الشعوب تتغير، لكن الذاكرة قائمة وحية» وقال:« لايعني إحياء ذاكرة شعبنا رغبة في الانتقام. الإبادة حادثة استثنائية، ويجب أن نحصل على معناها الإنساني والسياسي... وعلى اعتراف دولي بحصولها. نحن مستعدون لأن نجعل علاقتنا طبيعية بتركيا. نحن جيران، ونريد أن نعيش مع جيراننا طبيعياً. فليتم الإعتراف بالإبادة والمجازر، ولتستذكر ويعوض على المتضررين، ولكن للأسف، تركيا تأبى الإعتراف بحصول إبادة للأرمن وتحمل مسؤولياتها».

- في أوائل حزيران /يونيو 1999، احتفل الشعب الأرمني في بيروت باحياء ذكرى المذابح الأرمنية، التي تعرض لها الشعب الأرمني، في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، من قبل الحكومات العثمانية، وفي هذا المعرض، قُدمت مسرحية "وحش على سطح القمر" لايرينا بلوك.

فالقصة المسرحية تدور أحداثها في الولايات المتحدة الأميركية عام 1921. و"بطلاها". شاب وفتاه أرمنيان ساقهما قدر الأرمن المأساوي، مشردين، إلى الأرض الجديدة، بعد حلقة من حلقات المجازر الأرمنية التي أعقبت الحرب الأولى. أما الراوي فهو كهل أمريكي عاش طفولته في كنف الأرمن الناجين من المجزرة. والراوي الكهل حاضر على خشبة المسرح بين مشهد وآخر، ليذكرنا بأن هذا الذي نراه على الخشبة من الرواية الأرمنية، إنما هو متذكر ومستعاد من طفولته البعيدة. و"الرسالة" التي تصلنا، نحن المشاهدين، مما يتذكره الراوي أن حياة الناجين من المجزرة والمهاجرين إلى أرض جديدة، ومصائرهم، لافكاك لها من قوة الماضي الأليم. كأنما

المقتلعون المشردون، إذ يهاجرون إلى بلاد جديدة، لايعيشون حياتهم هم، بل يعيشون بوصفهم ناجين، وأوكلت إليهم متابعة حياة القتلى وا لمفقودين من أهلهم وذويهم وشعبهم.

فإذ يصل آرام الشاب إلى الديار الجديدة، إنما يصل حاملا آلة التصوير (الأرمنية) البدائية، التي كانت لوالده الذي اختبأ طفلاً في معطفه الكبير، لحظة ذبحه وأبناءه الآخرين وزوجته، وتعليق رؤوسهم على حبل الغسيل أمام منزلهم في الديار الأرمنية. وإلى جانب آلة التصوير، يحمل آرام أيضاً صورة العائلة التي نزع منها رؤوس أفرادها، راغباً في أن يضع مكانها رؤوس العائلة الجديدة التي ينوي أن تنجم عن زواجه. أي صورة رأسه هو، بصفته أباً، وصورة رأس زوجته الأرمنية التي ينتظر في أميركا وصولها من ميتم أرمني في الشرق، بناءً على صورة لها بحورته أرسلها إلى الميتم الأرمني، وأخيراً صور أبنائه الذين سينجبهم من زواجه بعدد إخوته الذين رأى رؤوسهم، لحظة نجاته، معلقة على حبل الغسيل. والمعطف الذي اختبأ فيه آرام طفلاً، هو في عداد متاعه الذي حمله معه الى ديار نجاته.

أما سيتا، ابنة الميتم، فتصل إلى أميركا لموافاة آرام، حاملة لعبة هي كل ماتبقى لها من حياتها في كنف أهلها الذين لاتتذكر من حياتها معهم سوى مشهد مقتلهم واغتصاب شقيقتها الذي أورثها رعباً من الرجل الذكر، ربما كان في أصل عقمها اللاحق. ولايغير من الأمر شيئاً أن سيتا التي وصلت لموافاة آرام لتصير زوجة له ليست سيتا التي أرسل إلى الميتم صورتها، بل يتيمة أخرى تشبه سيتا الصورة، والتي توفيت في الميتم قبل تسعة أشهر.

تزوج آرام شبيهة سيتا الصورة كي ينشئ عائلة تكون صورة تطابق عائلته التي يحمل صورتها. غير أن العقم، عقم سيتا التي لا تبارح صورة اغتصاب اختها ذاكرتها وجوارحها وجسمها، يقف حائلاً دون تحقيق رغبته في أن تكون حياته وسيتا استكمالاً "ثأرياً"، لكن مسالماً، لحياة أهله القتلى. وهنا يدخل حياة الزوجين الأرمنيين طفل أميركي مشرد، هو الراوي الذي أمسى كهلاً في العرض المسرحي الذي ينتهي في مشهده الأخير

بأن يقف الطفل بين الزوجين أمام عدسة آلة التصوير الأرمنية القديمة، لالتقاط صورة جامعة لعائلة جديدة "صناعية" لاتشبه في شيء العائلة التي يرغب آرام في انشائها، صورة طبق الأصل لعائلته الأرمنية القديمة.

والحق أن هذه الأمثولة الرمزية ماثلة في حيوات الجاليات الأرمنية الموزعة في جهات الأرض لاسيما في لبنان* الذي وفدت إليه جالية أرمنية كبرى واستقرت فيه وساهمت في بناء مجتمعه الحديث منذ العشرينات. فدور الأيتام الأرمنية كانت كثيرة في لبنان الثلاثينات والأربعينات، ويحفل أي كتاب أرمني قديم بصورها وصور أطفالها الذين خرجوا منها إلى الحياة العامة التي باشروها كاتمين، على الأرجح، جروح الماضي وآلامه، من غير أن يرفعوها أيقونات يتعبدون لها وتهيمن صورها على حياتهم ومصائرهم الجديدة.

– في نهاية نيسان/ابريل عام 2000، بدأت أزمة صامتة بين تركيا وإسرائيل، بعدما أعلن وزير التربية الإسرائيلي يوسي ساريد "أن ما حدث للأرمن في تركيا مجزرة، وينبغي إدراج الحادث في مناهج الثانوية العامة". وعلى الفور طلبت تركيا من إسرائيل توضيحاً لتصريحات وزير تربيتها. إلا أن وزير العدل الإسرائيلي يوسي بيلين، أعلن في اليوم التالي موقفاً أكثر تصلباً، حين قال: "إن ما حدث مجزرة، ولايمكن اطلاق أي شيء آخر عليها. وعلى إسرائيل الاقرار بذلك، كما على تركيا الاعتراف بذلك وتقديم اعتذار رسمي للأرمن". ورداً على ذلك، وفي منتصف آيار/مايو، لم يحضر حفل الاستقبال، الذي أقامته السفارة الإسرائيلية في أنقرة، أي مسؤول مدني أو عسكري، بخلاف الأعوام السابقة. وتقول المصادر التركية أن الخارجية التركية أوعزت إلى المسؤولين الأتراك، قبل ساعتين من بدء الحفل بعدم حضوره.

– في مطلع ايلول/سبتمبر عام 2000، وقف الرئيس الأرمني روبرت قوتشاريان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة متهماً تركيا بارتكاب

---

* يشكل الأرمن في لبنان أقلية مهمة، إذ بلغ عددهم في بداية الحرب اللبنانية في العام 1975، نحو 270 ألف نسمة، وشكلوا 7٪ من سكان لبنان. أما اليوم فيبلغ تعدادهم 200 ألف نسمة.

المذبحة ضد الأرمن عام 1915. وحين جاء دور أحمد نجدت سيزر، الرئيس التركي، لم يكن حاداً في رده واكتفى بالقول: "لندع هذه المسألة للتاريخ وللمؤرخين." وكان خروج قوتشاريان من أعلى منبر دولي محطة في حملة أرمنية جديدة، مسرحها هذه المرة الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف إلى شد الخناق على تركيا واستصدار قرار من الكونغرس الأمريكي يدين الأتراك بهذا الخصوص.

- مرت الحرب الجوالة بين الأرمن والأتراك، في عدة عواصم أوروبية، في الأعوام الأخيرة،، منهم من أدان الأتراك ومنهم من هو على وشك القيام بذلك. لكن وصول هذه الحرب إلى الولايات المتحدة له نكهة مختلفة، لأن الولايات المتحدة هي الحليف الأقوى لتركيا في العالم، كما أن تركيا تُشكل حجر زاوية في الاستراتيجيا الأمريكية في البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط (مع إسرائيل).

- في 21 ايلول/سبتمبر 2000، أقرت لجنة حقوق الإنسان والعمليات الدولية في الكونغرس الأمريكي بأكثرية أعضائها مشروع قرار يُشير إلى أن الأرمن في الأناضول تعرضوا لتطهير منظم بين عامي 1915 و1923 على يد تركيا. وهذا يعني في حال إقراره في الكونغرس، توجيه الرؤساء الأمريكيين كل عام في 24 نيسان/ابريل رسالة تذكار تتضمن استخدام مصطلح "المذبحة" بحق الأرمن، وما يعنيه ذلك من ضغط معنوي على تركيا وإساءة إلى سمعتها في العالم، واحتمال الانتقال بعد ذلك إلى خطوة مطالبتها بدفع تعويضات عن تلك المجازر. وكان رئيس لجنة حقوق الإنسان في الكونغرس، الجمهوري كريستوفر سميث، قد لعب دوراً كبيراً في تمرير مشروع القرار، فهو ممثل لولاية نيوجرسي، حيث للأرمن كتلة ناخبة مؤثرة، وكان قد علق على المشروع بقوله: "نحن لا نستهدف تركيا ولكن نعمل على خرق الصمت في موضوع المذبحة." أما العضو الديمقراطي في اللجنة، كينثيا ماكيناي، فقالت: "إن الأعضاء السابقين في اللجنة أغرقونا بالأكاذيب وعملوا على إنكار المذبحة وأفقدونا مصداقيتنا."

- وفي هذه الأثناء، أتى رد فعل الأرمن الذين يعيشون في تركيا، وبدا أن عندهم "اجماعاً" على الضرر الذي قد يُلحقه مشروع القرار المتعلق بالمذبحة

الأرمنية أمام لجنة حقوق الإنسان في الكونغرس الأمريكي. وهذا هو بطريرك أرمن تركيا، مسروب موطافيان، يقول بهذا الصدد: "إنه من الخطأ استخدام برلمانات شعوب أخرى لمناقشة موضوع هو من مهمة المؤرخين الأتراك والأرمن. ولا أظن أن في ذلك فائدة لأحد، بل سيلحق ذلك ضرراً بالعلاقات التركية ـ الأرمنية. إن كل محاولة تنعكس سلباً على الحوار والسلم والصداقة، هي خطوة مؤذية. ولا أملك، من أجل الشعبين التركي والأرمني سوى الدعاء. وكل محاولة تعكر الحوار تحزنني وجماعتي كثيراً." كما يدعو هرانت دينك، رئيس تحرير صحيفة (A 60 S) الأرمنية التي تصدر في اصطانبول، إلى إقامة حوار بين الأرمن والأرتراك، لأن المطلوب، هو إعادة تأهيل النفوس من جديد. ويجب عدم البحث عن حل لدى طرف ثالث. بل إن حواراً مباشراً بين أرمينيا وتركيا هو الأكثر فائدة لجهة نتائجه. ويرى أن على أرمن تركيا مسؤولية كبيرة بهذا المجال.

نضال الشعب الأرمني
في العصر الحاضر



إن الشعب الأرمني، كغيره من شعوب الأرض قاطبة، لابد أن يرد على الظلم والمجازر التي حاقت به، بالنضال من أجل استعادة حقوقه المهدورة وأرضه السليبة.

وكما ذكرنا سابقاً، قام رجال من الكومندوس الأرمني، الذين شكلوا خلايا جنينية باغتيال المسؤولين الأتراك الكبار عن مجازر 1915، كطلعت باشا وجمال باشا وأنور باشا والدكتورشاكر (المسؤول الفني عن عمليات التصفيات الجسدية ضد الأرمن) ..إلخ. ولاحقاً وبعد تبلور الوعي التنظيمي عند الشعب الأرمني والإيمان بضرورته في النضال الوطني، أخذت تتشكل الأحزاب والتنظيمات الأرمنية ذات الايديولجيات المختلفة، من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، بالإضافة إلى الاتحادات والمنظمات الداعمة والمؤيدة لهذا التنظيم أو ذاك، أو التي توحد شرائح من جماهير الشعب الأرمني في الشتات. ومن أهم هذه التنظيمات كان الجيش السري الأرمني لتحرير أرمينيا، الذي اختط طريق الكفاح المسلح في نضاله ضد السلطات التركية، ومن يؤازرها ضد قضية الشعب الأرمني، ومنظمة الطاشناق وحزب الهشناق وحزب الرامغفار. ومن المنظمات والاتحادات والحركات الأرمنية، التي تشكلت بهدف النضال الوطني أو مؤازرة من يتصدون ويقاتلون السلطات التركية على أرض الواقع، نذكر:

1 ـ المنظمات الأرمنية المسلحة:

- منظمة تحرير أرمينيا.
- منظمة 13 اوكتوبر.
- منظمة 9 يونيو.
- منظمة القصاص العالمي.

- منظمة 15 سويسرا.
- منظمة اورلي.
- منظمة سبتمبر ـ فرنسا.
- الحركة الشعبية الأرمنية.

2 ـ المنظمات والهيئات والحركات المناصرة للتنظيمات المسلحة، ولا سيما للجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا:

- اتحاد المرأة الأرمنية ـ الهيئة التأسيسية.
- المنظمات الشعبية والسياسية في أمريكا.
- أنصار الجيش الأرمني السري في ألمانيا.
- أنصار الجيش السري الأرمني في ايطاليا.
- أنصار الجيش السري الأرمني في فرنسا.
- الحركة الشعبية الأرمنية في قبرص.
- الحركة الشعبية الأرمنية في اليونان.
- الحركة الشعبية المناصرة للجيش الأرمني السري في استراليا.

3 ـ الأحزاب السياسية الأرمنية:

- حزب الطاشناق.
- حزب الهشناق.
- حزب الرامغفار.

الجيش الأرمني السري

يقول مؤسس الجيش الأرمني السري وشهيده هاكوب هاكوبيان، يقول في مذكراته عن الأسباب المباشرة التي جعلته ينخرط بالنضال المسلح ويؤسس الجيش الأرمني السري:

كنت أحد أفراد عائلة فقيرة جداً، شهد والدي مجازر عام 1915 المرتكبة على أيدي الفاشية التركية. كانت عائلة والدي تضم 83 فرداً قتلوا جميعاً ونجا هو بالرغم من طعنات الخناجر التي تلقاها من الأتراك الفاشيين، تلك الخناجر التي كانت أرحم ممن استعملوها ضد طفل لايتجاوز الخامسة من عمره بعد. ان تلك الطعنات الثلاث على ظهر والدي باقية حتى اليوم لتبرهن بعد 63 عاماً على الوحشية والفاشية التركية الممارسة ضد الشعب الأرمني في عام 1915، نساءً وشيوخاً وأطفالاً وشباباً دون استثناء.

كان والدي يقول لي باستمرار« لاتنس يا ابني أرضك ووطنك ». ثم يستطرد قائلاً« لا أنسى أبداً تلك الليلة عندما اقتحم الأتراك دارنا وأخذوا يذبحون ويقتلون كل من في الدار... أمي وأختي... واخوتي... رأيتهم بأم عيني يقتلون... كانوا يصرخون والدماء تنفر من أجسادهم... دماء.. جثث.. انين... صرخات... وموت »، ثم يسكت لحظات فيغمض عينيه وتترقرق الدموع وتنساب على وجنتيه كما ينساب التاريخ في ذاكرته، حاملة بين ذراتها مأساة شعب كامل، ثم يقف ويأخذ نفساً عميقاً ويفتح عينيه ويتابع: "شعرت بشيء يخرق ظهري ومن بعدها لم أعد اذكر شيئاً. لقد فقدت وعيي، وحين استيقظت، وجدت نفسي محجوزاً تحت كومة ثقيلة..

حاولت جاهداً أن أتخلص من تلك الأثقال وخرجت من تحتها وعندما وقفت... ماذا أرى؟... جثثاً.. نعم كلها جثث.. أهلي وأقربائي، يالهول المنظر. اعتراني رعب رهيب وأخذت اركض في الشوارع والأزقة.. كانت مفروشة كلها بالجثث والدماء والحرائق. وبعد أن ركضت مسافة طويلة، أخذت شيئاً فشيئاً أشعر بآلام في ظهري.. فتأكدت بأنني مصاب، والدم يغطي جسدي، جسد طفل عمره خمس سنوات فقط، فأخذت بالبكاء.. قابلت بعض الناس، كانوا يسألونني من أنا، ومن أين جئت وهل أنا أرمني.. لم أجب عن أسئلتهم. كنت فقط أبكي مذعوراً.. وهكذا أمضيت الليلة عندهم، لم أكن أعرفهم، فقط أذكر بأنني انضممت الى قافلة في اليوم التالي، ومشينا برفقة مسلحين أتراك.. مشينا طويلاً.. وقد مورس مع النساء أبشع أنواع الاغتصاب والتعذيب في الطريق.. أما الباقونَ والذين تتجاوز أعمارهم الرابعة عشرة فقد كانوا مربوطين بالسلاسل من أيديهم وأرجلهم على التوالي. في النهاية، وصلنا إلى قرية لا أعرفها، قالوا في مابعد بأنها قرية الحدود العراقية الإيرانية ووزعونا على العائلات هناك.. فكان نصيبي أن أبقى عند عائلة كردية، حيث عالجوني وأعطوني ماءً وخبزاً. لقد بقيت عندهم. كنت أعمل وأنام في طاحونة قديمة، وكنت أحصل منهم كل يوم على رغيف واحد من الخبز. ثم علمت فيما بعد أن العديد من العائلات الكردية والعربية والفارسية قد تبنت الأطفال الأرمن كذلك النساء.

يُعتبر الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا (اسالا)، نفسه الرد العملي على المجازر التي ارتكبت بحق الشعب الأرمني عام 1915، والتي ما زالت ترتكب، ولكن بتجليات مختلفة، حيث يجبر الشعب الأرمني، الذي يعيش في معظمه مشرداً دون أرض، على الانصهار داخل المجتمعات التي يتواجد فيها، وبذا تطمس شخصيته الوطنية وتحطم. من هنا ورداً على هذا الواقع وعلى المجازر الدموية، أو «المجازر البيضاء» فيما بعد - حسب تعبير أحد مسؤولي الجيش - جاء ميلاد الجيش الأرمني السري (اسالا).

مر تأسيس الجيش الأرمني بثلاث مراحل. ففي البدء حمل اسم «مجموعة الاسير كوركين يانيكيان». و«كوركين يانيكيان» مناضل أرمني

قام بمفرده بإعدام دبلوماسيين أتراك في الولايات المتحدة عام 1973، وذلك بعد أن أجرى عدة اتصالات، لم تحمل أية فائدة مع مجموعة من الأحزاب والشخصيات الأرمنية. هذه الاتصالات غير المجدية دفعت « يانيكيان » للقيام بعمليته منفرداً، قاطعاً اتصالاته بجميع الأحزاب الأرمنية، دون أن يعني ذلك قطع صلاته بمجموعة من شباب الأرمن المتحمسين، كان بينهم أحد مؤسسي الجيش.

أما لماذا اختير اسمه ليكون الاسم الأول للجيش، فذلك يعود إلى أهمية الاسم بالنسبة للجماهير الأرمنية التي أيدت العملية. كذلك بسبب الدور الذي لعبه « يانيكيان » في « تعرية وفضح الأحزاب الأرمنية القائمة ». هذا اضافة الى أن مجموعة من اللجان، قامت بين صفوف الشعب الأرمني من أجل الدفاع عنه، وشرح قضيته داخل الوسط الأرمني، وللعالم عموماً.

كل هذه الأسباب، دفعت النواة الأولى للجيش لتتخذ لها اسم « مجموعة الاسير كوركين يانيكيان »، وذلك عام 1975، بعد سلسلة من الاتصالات والتحضيرات، التي ابتدأت منذ عام 1973.

لم تحافظ هذه المجموعة على اسمها ذي الطابع الإعلامي طويلاً، حيث تم تحويل الاسم بعد أربعة أشهر من التأسيس، إلى اسم جديد يحمل نقلة نوعية وهو « الجيش الأرمني السري ». هذه النقلة تعتبر المرحلة الثانية في مسيرة تأسيس الجيش، والتي لم تستمر طويلاً، فقد جرى تعديل آخر على الاسم بحيث أضيف الى اسم الجيش كلمة تحرير أرمينيا، وذلك في شهر أيلول (سبتمبر)من عام 1975. وهذه الاضافة لم تكن عفوية بالطبع، بل طرحت تحولاً سياسياً وتنظيمياً واضحاً، أعلن عن نفسه عبر الاسم النهائي « الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا » « اسالا ».

إعلان التأسيس:

سلسلة الاتصالات التي تركزت بداية في صفوف الشبيبة الأرمنية تحديداً، كانت المقدمة لتأسيس الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا والذي أعلن عن نفسه بعملية استهدفت مقر « مجلس الكنائس العالمي »

في بيروت، الذي انكشف ارتباطه الوثيق بالمخابرات المركزية الأمريكية.
وذلك في (20 كانون الثاني/يناير 1975)، الذي يعتبر التاريخ الأولي لتأسيس الجيش، عبر شكله الأولي: «مجموعة الأسير كورين يانيكيان».
ويبرر أحد مؤسسي الجيش الأساسيين، الشهيد «هاكوب هاكوبيان» في مذكراته الشخصية، يبرر سبب اختيار هذا الهدف بمايلي:« اتخذت قراري فوراً في البدء بأول عملية عسكرية، ووقع اختياري على مجمع الكنائس العالمي، والذي كان مقره بيروت. وكان سبب اختياري هذا، أن المجمع المذكور كان مركزاً لتهجير الشباب الأرمن من الشرق الأوسط، والدول الاشتراكية الى الغرب وأمريكا ضمن مخطط أمريكي سياسي بالتعاون مع رموز الطاشناق بهدف ابعاد الأرمن عن الوطن الأرمني، وانشاء ولاية أرمنية في أمريكا اسوة بالجمهورية الأرمنية السوفياتية الاشتراكية.
بعد أن اخترنا الهدف العسكري، قامت خلية سرية من شبابنا بزرع المتفجرات داخل المركز، الذي دمر كلياً، وأصدرنا البيان الأول باسم مجموعة الأسير كوركين يانيكيان..».
أما العملية الثانية للجيش فكانت نسف المكتب السياحي التركي في بيروت، وقد اكتشفت العبوة الناسفة، وانفجرت بين يدي خبير المتفجرات اللبناني.
وكانت العملية الثالثة تدمير مكتب الخطوط الجوية التركية في بيروت.
وقد ساعدت هذه العمليات في الإعلان بشكل عملي عن ميلاد هذه المنظمة، وفي شد الانتباه إليها، وإلى قضية الشعب الأرمني عموماً.
ورغم الشروع بالعمل العسكري، كانت تقديرات هذه المنظمة، آنذاك غير متفائلة، بسبب تقييمها ودراستها للوضع الأرمني، وبسبب الحقائق القائمة على الأرض في مناطق الهجرة والشتات من تشرد وتذويب وانصهار، هذا إضافة الى سيطرة حزب «الطاشناق» اليميني الأرمني، والذي كان يسيء كثيراً - حسب تقديرات الجيش - إلى القضية الأرمنية، والى مفهوم تحرير أرمينيا. فقد كان لهذا الحزب اليميني، حسب الجيش السري، «ارتباطات مع أجهزة المخابرات في ساحات تواجده. كما أنه قام طوال تاريخه بمحاربة اليسار الأرمني عموماً، والماركسيين والشيوعيين

خصوصاً، بأساليب ارهابية وفاشية، حيث ساعد مثلاً بالقضاء على منظمة "شباب الثائر" الأرمنية، التي قضي عليها في بيروت ـ بالتصفيات الجسدية ـ بعد ستة أشهر من انطلاقتها». لكن طبيعة عمل «مجموعة الأسير يانيكيان» وما لقته من تجاوب، حالت دون التعرض لها، مما سمح للمجموعة فيما بعد، وخاصة بعد رصدها لردود الأفعال وسط الشعب الأرمني عموماً، وشبيبته خصوصاً، وما وجدته من تجاوب وايجابية، سمح لها باستمرارية عملها، وبالتالي تبديل اسمها إلى «الجيش الأرمني السري» كتكريس لطبيعة أهدافها. ثم اضافة التعديل النهائي، بحيث بات اسمها واضحاً وموضحاً «الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا ـ "اسالا"» بما يعنيه هذا الاسم نظرياً وعملياً وامتداداً وتوجهات.

الامتداد:

ساعدت العمليات الأولى للمنظمة، والتي نفذت تحت اسم «مجموعة الاسير يانيكيان» على توضيح الأبعاد السياسية للمنظمة. وقد ساعدت العملية الأولى (نسف مجلس الكنائس العالمي في بيروت) على ذلك، بما عنته من خلفية سياسية أولاً، ثم بما شكلته من اتصال مع شريحة واسعة من الشعب الأرمني، كانت تستعد للهجرة إلى أنحاء متفرقة من العالم، مما حمل وساعد على توسيع رقعة الإعلان السياسي عن هذه المنظمة الجديدة بنوعها بالنسبة للشعب الأرمني، ولقضيته. وساعد في ذلك أيضاً التجاوب القومي للأرمن مع العمليات العسكرية المنفذة. كما ساعدت أوضاع بيروت السياسية آنذاك، بوجود المقاومة الفلسطينية تحديداً، على تركيز العمل أولاً ضمن جماهير الأرمن في لبنان، ثم الاتصال فيما بعد بجماهير الأرمن في الساحة الأميركية، والذين كانوا على صلة بما يحدث، نتيجة لطبيعة العملية الأولى التي عنت أجزاء منهم، كانوا بصدد الهجرة، ونتيجة لتأثير (الأسير يانيكيان) الفردي والذي شهدت أميركا محاكمة حافلة له، كان للأرمن دور واسع في التجاوب مع بطلها، ومع ما نفذه.

ولم يكن الانتشار في سوريا وفلسطين صعباً، ففي القدس، كمثال، هنالك لجنة تحمل اسم «الدفاع عن الاسرى الأرمن» وهذه اللجنة تربطها علاقات طيبة بالجيش.

ويبقى العمل الأهم في تركيا، حيث وجد الجيش امتداداً مهماً داخل الأوساط الأرمنية في تركيا، ودليله على ذلك طبيعة العمليات التي نفذت في تركيا، والتي ـ حسبما يصرح أحد مسؤوليه البارزين ـ لا يمكن أن تتم من الخارج نظراً لطبيعتها العسكرية ـ كعملية مطار أنقرة، وعملية بازار اصطانبول، وعمليتي تفجير قاعة ترانزيت مطاري أنقرة واصطانبول.

وامتداد الجيش هذا لم يقتصر على الاطارات الصديقة والمؤيدة، بل كان ذا طابع تنظيمي هام، انعكس على مجمل نشاطه السياسي والعسكري.

الهيكل التنظيمي وشكل العمل:

تشكل «القيادة العامة لعامة أرمينية ـ فان» رأس القمة في البناء التنظيمي للجيش، وهي بمثابة المؤتمر العام للمنظمة، ولكن لا يشترط بأعضاء هذه القيادة أن يكونوا أعضاء في الجسد التنظيمي أو العسكري للجيش. في حين أن المكتب السياسي للجيش، موجود بالضرورة ضمن هيكلية القيادة العامة لعامة أرمينيا، وهو بالتالي يعرف كل مايدور فيها، دون أن تعرف القيادة العامة كل مايدور داخل أوساط الجيش. وهذا الفصل يعود إلى أسباب أمنية من جهة، وإلى ضرورة تمتين العلاقات مع الجماهير الأرمنية ورموزها الأساسية المختلفة موقعاً وفكراً، لكن المتفقة أخيراً على الهدف القومي الأرمني، وما يعنيه الجيش كأداة ضمن هذا الهدف المركزي.

القيادة العامة لعامة أرمينيا ـ «فان»، تتشكل من كافة الفئات والطبقات الشعبية الأرمنية، المناصرة لنضالات الجيش ويمكنها بالتالي أن تفرز أعضاء منها للمكتب السياسي في الجيش، شرط التفرغ. أما المكتب السياسي للجيش الأرمني فيفرز بالانتخاب من ساحات اللجان المركزية كافة، وهو المسؤول الأول عن عمل الجيش في كل الساحات التي تديرها بدورها لجان مركزية اقليمية. ومن هذه اللجان المركزية الاقليمية

تتشكل المركزية الأساسية للجيش. وعلى هذا الأساس يمكن أن نحدد قمة العمل التنظيمي داخل الجيش بالشكل التالي:

*القيادة العامة لعامة أرمينيا (فان) - (المؤتمر)، وهو الذي يطرح الخط العام على كل الأصعدة بين دورة وأخرى، والتي تعقد حسب الظروف والمعطيات.

*المكتب السياسي للجيش الأرمني السري. وهو الذي يرسم الخط العسكري حسب توجهات قرارات القيادة العامة، وحسب طبيعة الظروف والمرحلة.

*اللجنة المركزية لقيادة العمل المركزي.

*اللجان المركزية في الساحات وعملها يتخذ أحياناً طابعاً لا مركزياً - حسب الحاجة والضرورة - بالنسبة للساحة المعنية.

أما قواعد التنظيم فتتشكل من خلايا، تعيش وضعاً سرياً، سواءً في جانبها التنظيمي أو العسكري. فعمل الجيش التنظيمي يعتمد على الفصل بين الجسم التنظيمي، والجسم العسكري، وبالتالي هنالك أعضاء كثر ضمن صفوف الجيش لاعلاقة لهم بالعمل العسكري.

ويولي الجيش في عمله التنظيمي أهمية للدعاية والإعلان والتحريض، ويركز على دور «الداعية» منبهاً في ذلك إلى نقطتين:

أولاً: عدم استخدام تعابير ومفاهيم مختلفة بين «الرفاق»، بل يجب أن تكون لدى كل الأعضاء لغة مشتركة وفهم مشترك للتعابير المتداولة.

ثانياً: التفتيش بين صفوف التنظيم وبين صفوف الجماهير على العناصر التي يمكنها أن تمتلك الامكانيات لتكون عناصر داعية أو عناصر محرضة، وتربيتها وصقلها لتبدع في هذا الميدان أو ذاك.

أما مفهوم الجيش حول الداعية فيتلخص في الكلمات التالية: «الداعية هو الذي يمتلك القدرة على شرح سياسات المنظمة الثورية وبرامجها، ويمتلك الأدلة والمعلومات التي يستعين بها لتعرية الأنظمة وسياساتها، مقدماً البديل الثوري عنها، وتكون الوسيلة الأساسية التي يستخدمها هي الكتابة..»

أما المحرض فهو الذي يملك القدرة على اقناع الناس أينما كانوا بخط الجيش الأرمني السري السياسي.

القواعد الأساسية للعمل الثوري. حسب اصطلاحات الجيش ـ تتركز حول العلاقة مع الجماهير، باعتبار أنها مادة الثورة الأساسية وحصنها الرئيسي. فالجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا ـ حسبما يقول ـ لا يقدم هدايا للشعب إنما يعمل من أجل اشراك الشعب في كل أعماله. ويحدد الجيش مفهومه للمركزية الديمقراطية، بأن مفهوم الديمقراطية هو ديمقراطية العمل المشترك النشيط، ومفهوم الديمقراطية ليس فقط المناقشات والانتخابات، بل إضافة الى ذلك المهام الموكلة للمناضلين لتوجيه عمل المنظمة ومؤسساتها ضمن الخط والبرنامج السياسي السليم. أما المركزية فلا تعني فقط سلطة الأفكار، بل أيضاً تعني سلطة الممارسة وقواعدها. وهذا يستدعي بالطبع « عدم التهاون بأي شيء ». وتنطلق « اسالا » في مفهومها للمركزية والديمقراطية باعتبارها عملية متكاملة داخل التنظيم. وتبرر ذلك انطلاقاً من تساؤل يقول: « أية ديمقراطية داخل صفوف المناضلين والثوريين الذين لديهم الاستعداد التام والكامل للموت »؟. وتجيب: « أن مجرد لقاء واتفاق الثوار والثقة المطلقة بين بعضهم البعض والتي تتولد عبر الممارسة النضالية هي قمة الديمقراطية ». وتضيف « على الرفاق أن يعملوا في الوقت نفسه على تنمية تجربتهم من خلال المنظمة الثورية الحقيقية، وعلى اختبار كل عضو بحيث لاتحجم كل منظمة من منظمات الجيش الأرمني السري عن وسيلة للخلاص من العضو الفاسد عندما يحاول زرع الشكوك حول الأعضاء الثوريين أو بالروح الثورية... ». ومن هذا المنطلق لا تبرر مفاهيم الجيش وجود خلافات أو تكتلات داخلية، كما لاتستدعي وجود مجلة داخلية للنقاش والحوار الداخلي، بل يجري التوجيه عبر تصاميم مركزية.

أما صفات المناضل الثوري حسب مفهوم « اسالا » فتحدد بالنقاط التالية:

1 ـ أن يتحلى بالولاء المطلق للقضية والجماهير المناضلة وتنظيمها الثوري. ومن هنا يجب أن يشارك في عملية الصراع الطبقي الى جانب

الطبقة العاملة والجماهير المناضلة، وأن يزج بكل قواه لصالح انتصار الثورة.

2. « حب الشعب وذلك عبر النظرة الواقعية، وضرورة السمعة الحسنة ».

3. أن يكون اجتماعياً.

4. الالتزام بالقرارات والابتعاد عن « الليبرالية والفوضوية ».

5. التسلح بالرؤية العلمية الكاملة.

6. الالتهاب حقداً على العدو وحلفائه من الامبرياليين والرجعيين، وما يعنيه ذلك على مستوى العمل والكفاح ضدهم بكافة الأشكال ».

العمل العسكري:

اعتمد الجيش في بداية تأسيسه على الأراضي اللبنانية، في تدريباته العسكرية.. أما الأمكنة التي لاتسمح بوجود وضع عسكري مستقل، فيجري تجاوز وضعها بالتنسيق مع تنظيمات أو قوى قادرة على القيام بعمل عسكري.

أما الهدف الرئيسي للجيش فيتحدد بتحرير أرمينيا المحتلة من قبل النظام الفاشي التركي - حسب قولهم - . واعتماداً على هذا الهدف تتحدد المهام العسكرية، والتي تهدف في الجانب المنفذ منها في الأراضي التركية الى:

- خلق ضجة إعلامية وسط الجماهير التركية.
- خلق مثل هذه الضجة وسط المسؤولين الأتراك.
- دعم الخط الداعي الى تفهم القضية الأرمنية.

وحول طبيعة عملهم العسكري، يرون أنه يتحدد بإطار العنف الثوري المنظم، ولذا ينفون عنهم صفة الارهاب، وينفون بالتالي هذه الصفة عن العمليات العسكرية التي قاموا بها، والتي لايمكن مناقشتها - حسب قولهم - ضمن مصطلحات الارهاب، « لأن من يريد أن يفعل ذلك عليه أولاً دراسة ارهاب كل الأنظمة الامبريالية وعلى رأسها النظام التركي ». ومن هنا يصفون عملياتهم بالاجراءات الثورية بحق هذه الأنظمة، « التي لاتفهم إلا هذه اللغة »، لأن النشاط السياسي بمفرده وبمعزل عن العمل العسكري لم يفعل سوى تجميد القضية أو دفعها إلى الوراء، أما الفعل المطلوب الآن

من الشعب الأرمني فيحتاج إلى عنف ثوري منظم، مرتبط بخصوصية وفهم الوضع المعاش للأرمن».

ويحدد الجيش ساحة نضاله المركزية بتركيا أولاً، ثم في ساحات كل من يؤيدها أو يتعامل معها كنظام. ومن هذا المنطلق جاءت عملياتهم ضد المؤسسات والمواقع الفرنسية. ويؤكد مسؤول هام في الجيش أن «المصالح الفرنسية ماتزال مهددة...» وهم في ذلك لايعيرون للضجيج أو الآراء الخارجية دوراً كبيراً. ولذا يصرح نفس المسؤول - عبر حديث خاص -:« بأن نوعية العمليات التي يقومون بها ضد مثل هذه المواقع سوف تزداد. فهي اللغة التي يفهمها الامبرياليون أعداء القضية الأرمنية، والتي ستضمن نجاح مسيرتهم».

واصرارهم على مبدأ العنف الثوري المنظم كعمل فردي في جانب منه، يجيء من عدم توفر العديد من المعطيات الذاتية والموضوعية« لخوض حرب تحرير شعبية، خاصة، وأن الكثافة السكانية في الوطن المحتل — تركيا - تعد ضئيلة وقليلة، ولا تسمح بتجسيد وطرح مفاهيم هذه الحرب الشعبية».

أما اختيارهم للمواقع التي تستهدفها عملياتهم، فتنطلق من أهمية المركز بحد ذاته، ومن موقعه، والأشخاص المتواجدين فيه، ومدى ارتباطهم بالعدو المباشر- تركيا. وضمن هذا الفهم تمت مثلاً عملية نسف مكتب الخطوط الجوية التركية في مطار أورلي الفرنسي.

وبهذا الصدد يحذر الجيش من التعامل مع أية مؤسسة تركية أينما كانت معتبراً نفسه غير مسؤول عن النتائج.

العلاقات السياسية:

رغم أن وجود المقاومة الفلسطينية، في مناطق انطلاقة الجيش، ساعد وعزز هذه الانطلاقة، إلا أن العلاقات المتبادلة شبه مقطوعة، فقد قرر المكتب السياسي للجيش قطع العلاقة مع المقاومة منذ بداية الثمانينات، وإن كان يعتقد بوجود علاقات لاتزال قائمة مع فتح - المجلس الثوري (أبو نضال). ويتضح هذا من خلال متابعة المجلة المركزية للجيش

(أرمينيا) ومن خلال مجلة (فلسطين الثورة) التي تنطق باسم فتح - المجلس الثوري.

ولاينفي الجيش ارتباطه بعلاقات مع كافة الفصائل التي تمثل قضية شعبها. وهم يعتبرون منظمات اليسار الجديد، و«العنف الثوري» في أوروبا، كمنظمة «بادر ماينهوف» الألمانية الغربية و«العمل المباشر» الفرنسية و«الألوية الحمراء» الايطالية من ضمن هذه الفصائل.

وكان للجيش في لبنان علاقات طيبة برابطة الشغيلة التي يتزعمها النائب في المجلس النيابي اللبناني السيد زاهر الخطيب وقد حققوا عبر اذاعة الرابطة (صوت الثورة العربية) «مكاسب تجلت باقناع واعادة ثقة الجماهير الأرمنية بقضيتها الوطنية، وفرز الصراع المركزي مع اليمين الأرمني، واليسار الرسمي».

أما رأيهم بالأحزاب الشيوعية الرسمية فحاد جداً، حيث لايعتبرون هذه الأحزاب، ضمن واقع اليسار في المنطقة. فاليسار الثوري حسب رأيهم هو الذي «يطبق الفهم الماركسي - اللينيني بمنظار يشمل خصوصية الواقع المعاش، وفهم هذه الخصوصية بالظروف الموضوعية والذاتية، بدلاً من انتظار التوجيهات الخارجية». وفهمهم هذا ينطبق بالتالي على الشيوعيين الأرمن الرسميين (الهنشاق). أو الأرمن المتواجدين في الأحزاب الشيوعية الرسمية في المنطقة. أما بالنسبة للحزب القوي الآخر داخل الوسط الأرمني (الطاشناق) اليميني، فيرون أن من واجبهم محاربته سياسياً وإعلامياً، والتشهير به، دون أن يصل الأمر إلى حد استخدام العمل العسكري ضده.

ويرى الجيش أن على الشعوب العربية والأرمنية والتركية والكردية التحالف من أجل محاربة الامبريالية، وهزيمتها في المنطقة.

إعلام الجيش:

أصدر الجيش عدداً من الكراريس والكتيبات الصغيرة، التي تشرح بشكل موجز وضع الشعب الأرمني وتاريخه، إضافة إلى تقديمها لمحات عن نشوء وتطور وخط الجيش.

أما إعلامه المركزي فيتركز حول المجلة الناطقة باسمه (أرمينيا) والتي تصدر باللغات الأرمنية والعربية والتركية والانكليزية والفرنسية. كما أن الجيش أصدر عدداً من النداءات والملصقات بنفس اللغات، وبلغات أخرى كالفارسية والكردية.

أرمينيا السوفياتية:

نفي الجيش وجود أية علاقة له بالسلطة السوفياتية، وبالتالي نفوا وبشدة ما يشاع عن دعم وتمويل المخابرات السوفياتية (كي .جي. بي) لهم. ولكنهم بالمقابل تحدثوا عن صلات وثيقة تربطهم بشعب جمهورية أرمينيا السوفياتية. وهم يعتبرون قيامها سنداً مركزياً للشعب الأرمني المشتت رغماً عنه في أرجاء العالم. وهذا الوجود له أهميته الخاصة على أصعدة واسعة وعديدة، كما يقولون. كما أنها ضرورية ليس فقط من أجل الكفاح التحرري والاستمراري للشعب الأرمني، بل أيضاً من أجل وحدة الأراضي السوفياتيية وتكاملها. إن مجرد وجود أرمينيا السوفياتية بحد ذاته، هو فشل كبير « للمخططات التوسعية للامبريالية والرجعية في كل لحظة ». إن الجيش يؤكد بهذا الصدد ويشدد على أهمية أرمينيا السوفياتية الخاصة والمميزة في وقوفها حاجزاً منيعاً ضد المخططات الامبريالية كأساس أولي للنضال على طريق ايجاد حل لمسألة الأراضي الأرمنية المغتصبة. وهذا يعني أن وضع أرمينيا السوفياتية - حسب رأيهم - مرهون بتطور المستقبل السياسي للقضية الأرمنية.

العلاقة مع الجماهير:

يواجه الجيش صعوبات عديدة في العلاقة مع الجماهير الأرمنية على كافة الصعد. لكنهم يقولون أن هذه الصعوبات تعلمهم جيداً، وتدفعهم الى تجاوزها من خلال لامركزية الساحات، التي تقرر مباشرة ماتراه مناسباً، خاصة ضمن علاقاتها بالجماهير التي تظهر تأييداً عاماً لنضالات الجيش. وهذا ينطبق أيضاً - كما ذكر من قبل - على جماهير أرمينيا السوفياتية. ويتجلى التأييد الجماهيري للجيش من خلال تأييد الكنيسة أيضاً، والتي ماتزال تلعب دوراً هاماً ومؤثراً داخل أوساط الشعب الأرمني. ويصف أحد

مسؤولي الجيش هذا الدور، بأنه يكتسب أحياناً « صفة ثورية بالنسبة للقضية الأرمنية ». وهم في هذا الصدد لاينفون وجود رجال دين داخل القيادة العامة لعامة أرمينيا (فان) التي توجه عمل الجيش. ومن المحتمل أيضاً وجود رجالات دين حتى داخل المؤسسات القيادية المباشرة للجيش.

وفي عودة الى الوضع الجماهيري يمكن ملاحظة وجود العديد من الحركات الشعبية الأرمنية المناصرة للجيش في أرجاء عديدة من العالم. وهذه الحركات لاترتبط مركزياً بالجيش، وان كان هناك ثمة صلات تنظيمية بأشكال مختلفة معها.

البرنامج السياسي:

كما أشرنا في مكان سابق تطرح القيادة العامة لعامة أرمينيا (فان) التوجهات الرئيسية للعمل، وتقوم الهيئات القيادية في الجيش فيما بعد بترجمة هذه التوجهات الى خطط عملية. ومن المحتمل أن تلعب الظروف الموضوعية والذاتية دوراً في تغيير أو تطوير شكل هذه الترجمة العملية، بين الفترة التي تلي وتسبق اجتماعات القيادة العامة. وفي آخر اجتماع للقيادة تُليت التقارير السياسية والعسكرية والتنظيمية للجيش، كما حددت الخطوط الرئيسية لاسلوب العمل. كذلك جرى انتخاب أعضاء اللجنة السياسية العليا (فان). وتم توزيع مهام القيادة السياسية للجيش والمسؤولين في جميع أنحاء العالم. ومن بين الرموز العلنية القيادية في الجيش السري الأرمني، فاهرام فاهراميان، ويساعده اليك ينيكومشيان ومهران مهرانيان ومراد أرمنيان.

واعتماداً على هذه الاجتماعات، وعلى تقييمات الجيش، يلخص مسؤول في الجيش مستلزمات انتصار القضية الأرمنية بالنقاط التالية:

1 - وجود جيش شعبي.

2 - وجود جبهة وطنية تضم ممثلي جميع الطبقات الثورية المعادية للاستعمار والامبريالية، والمناهضة لكل أنواع الاضطهاد والقهر والإذلال.

3 - وجود حزب ثوري - يقود ويوجه الجيش الشعبي، ويقود الجبهة الوطنية.

أما برنامج الجيش السياسي، فيمكن تلخيصه وتكثيفه بالنقاط التالية:

1 - الجيش الأرمني السري تنظيم سياسي يعمل على تعبئة الشعب الأرمني للنضال من أجل تحرير الأراضي الأرمنية من قبل الاستعمار التركي المرتبط بالامبريالية والرجعية العالمية عن طريق ممارسة كافة أشكال النضال.

2 - يلتزم الجيش ويسترشد بالنظرية الثورية العلمية.

3 - يعبر الجيش عن طموحات الشعب الأرمني الرافض للاستعباد القومي والطبقي الذي تمثله الطبقة الحاكمة في تركيا.

4 - الايمان بالعنف الثوري كأسلوب أساسي ورئيسي باعتباره الأسلوب الصحيح لمواجهة استغلال واضطهاد وقمع الاستعمار التركي للشعب الأرمني، على أن المنظمة لاتهمل الأساليب النضالية الأخرى.

5 - الجيش جزء من الحركة الثورية العالمية، ولذا يحرص على توثيق وتوسيع التحالف مع الحركات الثورية، ايماناً بأن وحدة الثورة في العالم هي إحدى مستلزمات انتصار قضايا الشعوب، والطبقات المستغلة والمضطهدة.

6 - إن تحرير الأراضي الأرمنية المحتلة من قبل السلطات التركية سوف يتبعها عملية توحيد مع الأحزاء الأرمنية المحيطة بها، وبناء نظام ديمقراطي اشتراكي ثوري.

7 - ان ساحة نضال الجيش هي أي بقعة من العالم يتواجد فيها الشعب الأرمني، وتتواجد فيها مواقع ومصالح وممثلون للعدو التركي.

8 - العمل من أجل اقناع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية (قبل انهيار الأنظمة السابقة الذكر)، من أجل دعم القضية الأرمنية، ومساندة الشعب في أرمينيا السوفياتية لتكون أرضية ثورية لانطلاقة حرب الشعب طويلة الأمد من أجل دحر الاستعمار التركي.

ماذا حقق الجيش:

لقد نفذ الجيش الأرمني السري عسكرياً مايزيد على المائتين عملية، في مناطق مختلفة من العالم، ضد المصالح التركية، ومن يرتبط بها. ومن خلال هذه العمليات، يعتبر الجيش أنه قد نجح في تحقيق المكتسبات السياسية التالية:

1 ـ اجبار النظام التركي على الاعتراف بالثورة الأرمنية، والكفاح الوطني من أجل التحرير. ويتضح هذا من ردود فعله ضد عمليات منظمة (اسالا) والاجراءات الأمنية المتخذة وقيامه بعمليات عسكرية ارهابية ضد الشعب الأرمني.

2 ـ كسب اعتراف دولي بالثورة الأرمنية لدى الشعوب الثورية المناضلة الأخرى.

3 ـ تحالفات ثورية مع الشعوب والقوى الكردية والتركية، والعالمية الثورية والتقدمية.

4 ـ نشر النضال الأرمني في المهجر.

5 ـ البرهان للشعب الأرمني أنه بالاصرار والقدرة على التضحية يمكن تحقيق العديد من المكاسب الوطنية.

6 ـ فرز الأصدقاء والأعداء الحقيقيين للشعب الأرمني.

7 ـ الفرز الطبقي داخل المجتمع الأرمني. وهذا الفرز يبقى على كل حال مرتبطاً بظروف الأرمن في كل ساحة يتواجدون فيها.

الخسائر البشرية للجيش:

- في عام 1979، قتل خمسة من الجيش في بيروت الشرقية.
- فقد أحد الكوادر نظراً لإصابته.
- أعدم اثنان في إيران.
- قتل عضو في هولندا من قبل « عملاء » أتراك في حزب يساري تركي.
- قتل عضو في أثينا.
- قتل عضو في لبنان على يد فئة يمينية يعتقد أنها الطاشناق.
- قتل عضو في لبنان على حاجز يفصل مابين بيروت الشرقية وبيروت الغربية.

- قتل (22) عضواً أثناء الاجتياح التركي لشمال العراق (1983).
- قتل بطل عملية مطار أنقرة، واعدام بطل العملية الآخر على يد النظام التركي بعد محاكمة شكلية.
- اغتيال اثنين من أعضاء اللجنة المركزية في البقاع، على يد «عملاء» أتراك (1983).
- اغتيال ستة أعضاء، بعد تطوعهم للقتال مع الجيش الإيراني في الحرب العراقية - الايرانية.

وبذلك بلغ عدد الذين قتلوا من الجيش 45 عضواً، نصفهم تقريباً أثناء الاجتياح التركي لشمال العراق، بالاتفاق مع الحكومة العراقية.

أسرى الجيش:

يتوزع أسرى الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا حسب الأرقام والبلدان التالية:

- أسير واحد في بريطانيا.
- ثلاثة أسرى في أميركا.
- ثلاثة أسرى في السويد.
- سبعة وستون أسيراً في إيران.
- أسير واحد في تركيا.
- ستة أسرى في فرنسا.
- أسير واحد في سويسرا.

الطاشناق

تأسس حزب الطاشناق في أواخر عشرينيات القرن العشرين. وهو يعتبر من الأحزاب اليمينية المحافظة على الساحة الأرمنية، ويُعد هذا الحزب أول تعبير سياسي جماهيري للقضية الأرمنية، إن كان على أراضي الاتحاد السوفييتي أو في تركيا أو في بلدان المهجر. تميزت مواقف هذا الحزب بالعداء لليسار والشيوعية. وحتى السبعينات كان هذا الحزب يرفض النهج المسلح في النضال ويصِم عمليات المنظمات الأرمنية المسلحة ضد تركيا ومصالحها أو ضد حلفائها، بأنها عمليات مضرة بقضية الشعب الأرمني، لاسيما تلك منها الموجهة ضد مصالح الدول الغربية، بحجة أنها تخلق فجوة كبيرة بين الشعب الأرمني وقضيته والأصدقاء.

هكذا كانوا في الطاشناق ينعتون العمليات التي كانت منظمات مثل « أورلي » و« 9 يونيو » و« سويسرا 15 » و« 3 أوكتوبر» تقوم بها.

كانت مواقف حزب الطاشناق الاستراتيجية من حيث تحديد العدو الرئيسي لقضية الشعب الأرمني تتذبذب وتختلف من زمن إلى آخر ومن ساحة نضال إلى أخرى. فترتيب درجة الأعداء تراوح بين تركيا كعدو وحيد وبين تركيا والاتحاد السوفييتي وبين تركيا والشرق والغرب فحسب رأي ممثل حزب (الطاشناق) في إيران الذي كان قد صرح به في اثينا وبمناسبة إحياء ذكرى 24 نيسان:

"يجب دفع عجلة تاريخ شعبنا إلى الأمام من دون الاستناد لا على الشرق ولاعلى الغرب، ومن دون أن ننتظر أية مساعدة ملموسة لامن الشرق ولا من الغرب، ومن دون تصديق الابتسامة الملفقة لهذا اوذاك

ولوعودهم الخبيثة ولمواقفهم الكاذبة والمقصودة. رغم كل هذا فإن عدوتنا الرئيسية هي الدولة التركية."

فاذا كان الطاشناق اللبنانيون ما زالوا يؤمنون بأن « عدوتنا الوحيدة هي تركيا » فان الطاشناق في الولايات المتحدة وبشخص كيوسييان قد وسع « قليلاً » ساحة النضال الأرمني، حينما شملت الاتحاد السوفيتي الى جانب تركيا. وأما الطاشناق الايرانيون فيظهر انهم يجهلون مواقف الطاشناق اللبنانيين والطاشناق في الولايات المتحدة، فهم بشخص ديركريكوريان وسّعوا « اكثر بقليل » النضال ضد أعداء الشعب الأرمني فأدخلوا الشرق والغرب، وبعد ذلك العدوة الرئيسية وهي تركيا. وبعد هذا فإنه حسب رأي الأوساط الطاشناقية في أماكن مختلفة فان الشعب الأرمني له ثلاثة انواع من الأعداء:

أ - طاشناق لبنان - عدونا الوحيد تركيا.

ب - طاشناق الولايات المتحدة - اعداؤنا هم تركيا والاتحاد السوفييتي.

جـ - طاشناق إيران - اعداؤنا هم الشرق والغرب والعدو الرئيسي تركيا.

إن الآراء والمواقف الثلاثة المذكورة أعلاه لايمكن تفسيرها بغير إما أنهم يجهلون آراء بعضهم البعض، أو أنهم يتظاهرون بذلك.

ولكن الذي يثير الاهتمام أكثر، هو أن المواقف الثلاثة إما أنها تجهل أو تتجاهل المواقف والافكار السياسية للآباء الروحيين وللمسؤولين السابقين الذين كانوا قد صححوا سياسة وممارسات الطاشناق في المهجر الأرمني، أمثال ترانسيان، نافاسارتيان وتاريبتيان وغيرهم، أو أنها ستكون وفية أكثر لمبادئ ومواقف أولئك الآباء الروحيين.

ولابد لنا هنا من أن نأتي على ذكر بعض المواقف السياسية والمبدئية لأولئك « الآباء الروحيين » حتى يتكون لدينا تصور عن أعداء الشعب الأرمني حسب رأي (الطاشناق). ففي 24 كانون الثاني/يناير- 1923 كتب روبين ديرميناسيان الى روبين تاريتيان يقول:

« إن الأذربيجانيين ثابتون على وجهة نظر الاستقلال، وإن الأتراك أملهم، وهم يطلبون دعمنا لهم، فهم يرون بأن الأتراك سيتنازلون وذلك فيما يخص المسألة الأرمنية وينصحوننا باللقاء المباشر مع الأتراك ». وكتبت صحيفة قفقاز الصادرة في برلين سنة 1939 التي كان يحررها الطاشناقي فيكيف شانت، كتبت في عددها الأول تقول: « الصدام الحاسم اقترب موعده وعلى إثره ستدحر قيصرية السوفييت البربرية. من المحتمل أن يكون سهلاً لنا ولبقية القفقازيين أن نعلن استقلالنا كما حدث سنة 1918، وفي الحالتين المذكورتين أعلاه فان الاتحاد السوفييتي هو الذي يعتبر عدو الشعب الأرمني وكل العمل والنضال يجب أن يوجه ضده ».

أما صحيفة « أليك »التي كانت تصدر في طهران فكتبت في إحدى مقالاتها الافتتاحية المكتوبة سنة 1966 - أي بعد سنة فقط من الذكرى الخمسينية لمجزرة 1915 - وقد قدمت وبشكل مثير قائمة أعداء الشعب الأرمني فكتبت تقول:

هناك ثلاثة أعداء لحرية أرمينيا ولحرية الشعب الأرمني القومية السياسية والثقافية، وهم: العدو رقم واحد روسيا، العدو رقم اثنين تركيا، العدو رقم ثلاثة الشيوعيون الأرمن. وهنا نستطيع الاقتناع بأنه بعد مرور ثلاثة عقود فقط من عشرينات القرن العشرين فإن منظري وايديولوجيي حزب الطاشناق أدرجوا أخيراً تركيا في صفوف أعداء الشعب الأرمني. ولكننا كما نرى بعد روسيا « أي الاتحاد السوفييتي » أي أنها (تركيا) العدو الثاني.

إن هذه الأمثلة تكفي للتأكيد على أنه لعشرات من السنين - وحتى السبعينات من هذا القرن - كان حزب الطاشناق وبشكل علني يعتبر الاتحاد السوفييتي العدو الرئيسي للشعب الأرمني، وكان يخوض النضال من أجل تحرير أرمينيا السوفييتية من الهيمنة الشيوعية.

ومن الطبيعي - في حالة وجود هذا التوجه السياسي - أنه كان لا يمكن أن تكون هناك أية كلمة حول تنظيم نضال تحرري قومي ضد تركيا، لأن حزب الطاشناق كان لايعطي الأولوية لحل مسألة أراضي الشعب الأرمني. ويمكننا أن نضيف مثالاً يؤكد نفس الرأي وقد كتبه أحد مفكري وقياديي

حـزب الطاشـناق (روبـين تاريبتيـان واسمـه الحقيقـي ارداشـيس جليفكيريـان) حيث كـان قـد حـرر ونشر تباعـا كـلاً مـن صحيفـة جـزب الطاشـناق الرسمية «هـاراتش» سنة 1920، وصحيفة «لجنـة انقـاذ الوطـن أزادهاياستـان» سنة 1921 «هـايرنيك»، منذ 1922 وحتى وفاته سنة 1968، ليقول في فقرة مختارة من تلك الصحيفة اليومية الأخيرة:

«بحكم الأوضاع الدولية الراهنة فان المسألة الأرمنيـة، بعد الآن، ليست مسألة أراض بالدرجة الأولى.. المسألة الارمنيـة اليوم وقبـل كـل شـيء هـي مسألة تحرريـة أرمنيـة». إذا كـانت المسـألة الأرمنيـة ليست مسـألة أراض بالدرجـة الأولى، كمـا يصـر، ويعمـل جـاهداً لاثباتـه المنظـر الطاشـناقي المعروف روبين تاريبتيان، فهنا يسقط اعتبار تركيا عدوة الشعب الأرمني؟ لأنه وبنفس هذا المنطق فان الحرية الأرمنية تصبح مكبلة من قبل روسيا (أي الاتحاد السوفييتي)، فإذاً، مادامت المسألة هي بالدرجة الأولى مسألة تحررية أرمنية، فالاتحاد السوفييتي هو عدو الشعب الأرمني.

ومـن خـلال الأمثلـة الـتي ورد ذكرهـا يمكـن ان نفهـم قيـاديي حـزب الطاشناق في حقبة وجود المهجر الأرمـني، وذلـك فيمـا يخـص مسـألة فـرز أعداء الشعب الأرمني. والذي يمكن القول عنـه بأنه في مراحله المختلفة قد تعرض لتغييرات شكلية، لكنها بقيت - من حيث الجوهر - هي نفسها.

أعداء الشعب الأرمني حسب المراحل التي وضعها الطاشـناق: إذا اجرينـا تقسيما حسب التسلسل الزمني يمكننا تصور صفوف أعداء الشعب الأرمني على النحو التالي كما حاول منظرو الطاشناق بلورتها في المهجر الأرمني:

أ - المرحلة - 1921 - 1930 العدو هو الاتحاد السوفييتي.

ب - المرحلة - 1934 - 1945 العدو هو الاتحاد السوفييتي.

ج - المرحلة - 1946 - 1965 العدو هو الاتحاد السوفييتي.

د - المرحلـة - 1965 - 1975 الأعداء حسب الأهميـة: الاتحـاد السـوفييتي - تركيا - حكومة أرمينيا السوفيتية.

هـ - المرحلة - 1975 - 1982 عدوتنا هي تركيا.

و - المرحلة 1983 وما بعد، وفيها ثلاثة انماط من الآراء:

1 - عدوتنا الوحيدة هي تركيا.

2 ـ عدونا ـ تركيا والاتحاد السوفييتي.
3ـ الشرق والغرب والعدو الرئيسي تركيا.

وطبقا لما ذكر أعلاه، يمكننا أن نلاحظ بأنه عبر مراحل مختلفة فإن ترتيب أعداء الشعب الأرمني قد تعرض للتغيير. وهكذا فمنذ عام 1921 وحتى منتصف الستينات من هذا القرن فإن الاتحاد السوفييتي بقي عدو الشعب الأرمني ومن دون تغيير حسب رأي الطاشناق.

بعد الذكرى الخمسينية للمجزرة بدأنا نرى ـ إلى جانب الاتحاد السوفييتي ـ تركيا وقد أصبحت في قائمة الأعداء، ولكن بعد الاتحاد السوفييتي.

وبدءاً من عام 1975 تنازل الاتحاد السوفييتي عن وضعه لتركيا حتى سنة 1982 حيث لم يعد يرد ذكره ولو بشكل عابر ـ كعدو للشعب الأرمني ـ لكن في سنة 1983 يتم التشديد مرة ثانية على ذكر الاتحاد السوفييتي كعدو للشعب الأرمني لكن بعد تركيا. وهذه الحقيقة كانت شيئا جديداً في حقبة مسيرة الوجود الأرمني في المهجر. كما نلاحظ أنه ينظر إلى الغرب كعدو للشعب الأرمني لمرة واحدة فقط، وذلك من قبل أوساط الطاشناق في إيران ولكن بصورة عابرة وبحذر، لأن ذكره يأتي مقترناً بالشرق، وبذلك يفقد قوته ومعناه. وكنتيجة لكل هذا يمكن الاستنتاج بأن حزب (الطاشناق) خلال السنوات الأخيرة يعمل جاهداً لإعادة النظر في مواقفه السياسية حيث بدأ يعطي الأولوية لحقوق الشعب الأرمني على أراضيه.

نقرأ في مقررات الاجتماع العام الثاني والعشرين لحزب الطاشناق. وفي القسم المتضمن للنقاط التي تخص أرمينيا السوفيتية، نقرأ في قسم التوجه السياسي نحو أرمينيا السوفيتية مايلي:

« خامساً ـ بالسبل الممكنة يجب المتابعة من أجل أن يكون الأرمن في أرمينيا وفي سياق نضالهم التحرري، أن يكونوا ضد النضال التحرري الشيوعي عامة والسوفييتي خاصة، وعلى الأخص مع شعوب القفقاز. يجب عليه أن لايتقدم ولايتأخر على هذه الجبهة على أساس أنه ولو في الظروف الحالية فقط، بهذه الاستراتيجية فقط، يمكن تأمين سلامة الشعب الأرمني كوجود بشري وكذلك تأمين مصالحه القومية العليا ».

إن مايقوله حزب الطاشناق يعني أنه قد تأسست جبهة أخرى للنضال الأرمني لشعبنا الموجود على أرض الوطن: وفي هذا الاتجاه سيعمل حزب الطاشناق على متابعة الموضوع، لكي لاينسى شعبنا في الوطن الأم ابداء مشاركته مع صفوف الشعوب الأخرى التي تخوض نضالاً ضد الشيوعية وعلى الأخص مع الشعوب القفقازية ونضالاتها التحررية. وبهذه الطريقة يكون الشعب الأرمني في المهجر في ساحات عديدة للنضال الأرمني والعديد من جيوش الأعداء ابتداءً. من تركيا وانتهاء بالاتحاد السوفييتي، ومنه إلى الشرق والغرب وتركيا، أما شعبنا في أرمينيا السوفييتية فسيكون له ساحة نضال واحدة فقط وهي النضال ضد الشيوعية، وعدو رقمه واحد هو الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية، وعلى الأخص الأنظمة القائمة في الجمهوريات القفقازية. وهناك أيضاً شيء آخر مخصص لحكومة أرمينيا السوفييتية، التي يجب على شعبنا في الوطن الأم أن يخوض نضالاً ضدها وهذه نقطة أخرى في التوجه السياسي نفسه، وذلك حسب رأي الطاشناق.

سادساً ـ وفي الوقت نفسه يجب متابعة قيام السلطات في أرمينيا السوفييتية بتبني القضية الأرمنية. ومناصرة مطالبنا ونضالنا من أجل تحرير الأراضي العائدة الى الأرمن والمغتصبة من قبل تركيا ولكن عندما تقدم حكومة أرمينيا السوفييتية على الدفاع عن حقوقنا ومطالبنا في الأراضي ويضمان ضمها إلى أرمينيا، في ذلك الوقت فإن حزب الطاشناق وبالسبل المتاحة سيقوم بدعمه بالخطوات المناسبة».

ينتمي الآن حزب الطاشناق إلى الإشتراكية الدولية، وله مكتب سياسي في نيويورك ويتبعه عدد كبير من الجمعيات الشبابية والثقافية والإنسانية والنوادي الرياضية وأشهرها "الهومنتمن". ويشرف هذا الحزب على إحدى المدارس، ويصدر جريدته اليومية "أزناك".

حزب الهنشاق

حزب الهنشاق (أي الصدى باللغة العربية): وهو حزب إشتراكي ديمقراطي * ، تأسس في جنيف منذ عقود بهدف تحرير أرمينيا من الحكم التركي، ويُعتبر يسارياً في سياساته، ويُصدر جريدة "أرارات".

حزب الرامغفار

تأسس حزب الرامغفار في القاهرة، وهو يتمتع بموقع اجتماعي لافت للانتباه، كونه يملك مؤسسات اجتماعية وثقافية عدة، ويُشرف على عدد من المدارس، بالإضافة إلى المنظمات الكشفية والأندية الثقافية. ويُصدر يومية "زارتونك".



الملاحق

(1) نص وثيقة أو تقرير سري: الأسباب السياسية لإجلاء الأرمن وترحيلهم

من معالي وزير الشؤون الداخلية /طلعت بك أفندي/ إلى دولة وفخامة رئيس الوزراء الحاكم /سعيد حليم باشا/. نص التقرير السري الخطي 13 أيار/مايو 1915: « لا يخفى على دولتكم ما يفعله جماعة الأرمن على كافة الأراضي العثمانية والسلطنة العليا من أعمال ترمي إلى الثورة وقلب نظام الحكم وإيقاع الفتنة والتفرقة بين مواطني الدولة بالتهديد والوعيد وأعمال التفريق بين جماعة الأرمن والاتصال مع الجهات الأجنبية بغية التوصل إلى الانفصال الكامل عن السلطنة. ولقد عمدوا إلى التصدي لإرادة الحكومة ومهاجمة مراكز الشرطة بين حين وآخر وهي أعمال تبدو فيها نوايا الثورة، وانتقدوا الإصلاحات والأعمال التي قامت بها الحكومة في مضمار أمن وسلامة البلاد واستمروا في ألاعيبهم وخداعاتهم الخارجية، علماً أن الإصلاحات الداخلية ما كان يجب أن تتم بتدخل العناصر الأجنبية أو أن تكون قضية بحث بين الدول لأنها تخضع للمراقبة ولترتيبات يتطلب تأمينها في بعض الولايات العثمانية. وعندما كان الجيش العثماني مشغولاً بمواجهة قوات العدو عمل قسم من السكان الأرمن على عرقلة تحرك الجيش وأعاقوا وصول الغذاء والذخيرة الحربية إليه. لقد وحدوا جهودهم وآمالهم مع العدو بل واتحدوا مع خطوط العدو وراحوا يهاجمون الجنود والمدنيين داخل حدود البلاد وتسببوا في قتل النفوس وهدم المباني ونهب الأموال وأرشدوا العدو إلى الأماكن العسكرية الحصينة. ولسلامة تحركاتنا قررنا إبعاد هذه العناصر من مناطق الحرب ومن تلك القرى

التي توجد فيها مثل تلك الحركات أو أصبحت معاقل لهم. ويدأ التنفيذ فعلاً بالاتفاق بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية لترحيلهم بواسطة قوات الشرطة. أعطيت الإيضاحات من قبل /طلعت بك/ أنه تحت ضغط الضرورة تقرر أن يرحّل كل الأرمن من المناطق التالية "تبليس، أرضروم، قونيه، أضنة، مرعش، أنقرة، ديار بكر، معمورة العزيزية، طربزون، سيواس، القيصرية، أزمير". وعلى كل فقد بدأت أعمال الترحيل من قبل وهي تستمر الآن، ولقد قُبل هذا الاقتراح تأميناً لمصالح الدولة.

ولما كان لا بد من ربط هذه الأعمال برباط قانوني فقد لوحظ إخراج هؤلاء المهجرين وإسكانهم في أماكن معينة. وحرصاً على سلامة المرحلين وسلامة أموالهم وراحتهم في الطريق التي سيقطعونها حتى وصولهم إلى أماكنهم المعينة، تتكفل إدارة المهجرين بتأمين غذائهم وراحتهم وسوف تقدم معونات اقتصادية ومالية للمحتاجين، وتبني لهم بيوتاً من قبل الحكومة وتؤمن للمزارعين البذور وللحرفيين الأدوات وسوف يعاد لهم ما تركوه قبل رحيلهم من أموال وأملاك أو ما يعادلها ..إلخ. ويترك لدولتكم الأخذ بعين الاعتبار واتخاذ القرارات في جلسة مجلس الوزراء.

(2) مواقف لجان حقوق الإنسان والمحاكم الدولية من قضية الأرمن

منذ الذكرى الخمسين لمجزرة عام 1915، التي ارتكبها الأتراك بحق الشعب الأرمني، أصبحت لجان حقوق الإنسان والتمييز العنصري ضد الأقليات التابعة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الأخرى التي تعتني بحقوق الإنسان والأقليات، أصبحت جميعها مرابع صراعات بين الأرمن وحلفائهم من جهة، وبين السلطات التركية ، من جهة أخرى. ففي عام 1967، قررت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان تبني مسألة تحديد الطريقة المثلى لمعاقبة مرتكبي جريمة إبادة الجنس البشري. وفي عام 1971 طلبت الجنة الرئيسية لحقوق الإنسان من اللجنة الفرعية أن تبدأ بوضع الدراسة المطلوبة بشأن المجازر التي أرتكبت بحق الشعوب. وبناءً على ذلك تم تعيين ممثل رواندا في اللجنة الفرعية، الدكتور نيكوديم روهاشيانكيكو، مقرراً خاصاً لهذا الشأن. وفي عام 1973، قدم الدكتور السابق الذكر تقريره، خصص في فقرته الثلاثين ثلاثة أسطر فقط، تعلقت

بالمجازر المرتكبة بحق الأرمن، جاء فيها: " ... وعندما نصل إلى عصرنا الحاضر، يُمكن الإشارة إلى وجود وثائق وفيرة تتعلق بمجازر الأرمن التي اعتبرت أول جريمة إبادة للجنس البشري في القرن العشرين". وعلى الفور طلب ممثل تركيا "م.ألطاي" إلغاء الفقرة ثلاثين برمتها. وفي عام 1978، تسنى للأتراك إلغاء الفقرة ثلاثين من التقرير السابق الذكر، وذلك بالرغم من الأدلة الوفيرة التي قدمتها الرابطة العالمية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الأقليات.

وفي عام 1979، ناقشت لجنة حقوق الإنسان موضوع الفقرة الثلاثين، على أثر مداخلة ممثل النمسا، الذي قال: " لا أريد أبداً الإعراب عن أي عداء تجاه تركيا، بل أود أن أُعرب عن حسن نيتي بصدد واقع تاريخي ... لقد كانت مجزرة ضخمة، ولا أفهم، باعتباري مندوباً لحكومتي وكذلك باعتباري حقوقياً، كيف يُشطب واقع تاريخي بمثل هذه الأهمية والضخامة؟" وتحت تأثير كلمات أكثرية المندوبين الذين أيدوا المندوب النمساوي، تم التصويت على القرار التالي: "إن اللجنة قد أعربت عن الرغبة بإدخال الفقرة الثلاثين من التقرير في الصيغة النهائية."

وفي عام 1983، عينت اللجنة الفرعية مقرراً خاصاً جديداً وكلفته بإعادة النظر في التقرير السابق بمجمله "لجعله كاملاً". وأصبحت هذه القضية من قضايا الصراع في أتون الحرب الباردة، الذي انتهى في لجنة حقوق الإنسان في عام 1985، دون التصويت على الفقرة الثلاثين، وبقيت المسألة عالقه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المحكمة الدائمة للشعوب أصدرت في نيسان عام 1984 حكماً في جريمة إبادة الأرمن. وتطرقت المحكمة إلى موضوع الفقرة الثلاثين وقالت: "إن الامتناع عن تبني الفقرة الثلاثين لا يؤدي إلى تهدئة النفوس، وإنما إلى إثارة ردود الفعل العنيفة". ونورد في هذا الملحق مضامين هذه المحكمة والنتائج التي توصلت إليها:

المحكمة الدائمة للشعوب

ادارة المحكمة الدائمة للشعوب :

- المؤسس: الحقوقي والسيناتور الايطالي (لليو باسو).

- الرئيس: البروفسور (فرانسوا ريكو)، (الجامعة الكاثولوكية) في (لوفين) - كلية الحقوق (بلجيكا).

. السكرتير العام: جياني تونيوني (إيطاليا).
نواب الرئيس:
. روث فرست (افريقيا الجنوبية).
. ماكوتو أودا (اليابان).
. آرماندو أوريبه (تشيلي).
. جورج والد (الولايات المتحدة الامريكية).
مقر أمانة السر:
فياديللا دوكانا فيكيا .
000186 - روما.
اعضاء جلسة المحكمة الدائمة للشعوب لجريمة ابادة الجنس الارمني:
(13 - 16 نيسان/ابريل 1984م - باريس)
. مجيد بنكشيك (الجزائر): بروفسور في الحقوق الدولية ـ (جامعة الجزائر).
. جورج كازاليس (فرنسا): لاهوتي وبروفسور فخري في معهد اللاهوت البروتستانتي في (باريس).
. هيرالد آدلستام (السويد): سفير سابق لدى (تشيلي) و (الجزائر).
. كين فراي (أوستراليا): عضو البرلمان.
. آندريا جياردينا (إيطاليا): بروفسور في الحقوق الدولية . (جامعة روما).
. سين ماك برايد (إيرلندا): حقوقي، رئيس المكتب الدولي للسلام، حائز على جائزتي نوبل ولينين للسلام وعلى الميدالية الامريكية للعدالة.
. ليو ماتاراسو (فرنسا): محام في محكمة الاستئناف في (باريس).
. آدولفو بيريز اسكفيل (الارجنتين): حائز على جائزة نوبل للسلام، المنسق العام لـ "مؤسسة سيرفيسيو بازو جوستيسيا في أمريكا اللاتينية" (لخدمة السلام والعدالة في أمريكا اللاتينية).
جيمس بيتراس (الولايات المتحدة): بروفسور في علم الاجتماع . (جامعة الدولة) في (نيويورك).
. فرانسوا ريكو (بلجيكا): بروفسور في كلية الحقوق ـ (الجامعة الكاثوليكية) في (لوفين).

. آجيد روي (الهند): اقتصادي وصحفي.

. جورد والد (الولايات المتحدة): بروفسور فخري في علم الأحياء . (جامعة هارفارد)، حائز على جائزة نوبل للطب سنة (1967م).

المدعي:

. مجموعة حقوق الأقليات (باريس . فرنسا).

. الإحياء الثقافي (كامبريدج . ماساتشوستس، الولايات المتحدة).

. جلسشافت فور بدورته فولكر (لوتينكن . جمهورية ألمانيا الفيدرالية).

مضمون الدعوة . الرد على الأسئلة التالية:

1. هل ثبت بأن الشعب الأرمني كان ضحية عملية النفي والمذابح... في الامبراطورية العثمانية؟

2. هل هذه الحقائق تؤلف "جريمة إبادة الأجناس" بدلالة (الاتفاقية الدولية لمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس) (1948م)، وبالنتيجة هل تخضع لاتفاقية سنة (1968م) عن عدم سقوط جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد البشرية بالتقادم؟

3. ماهي نتائج هذين السؤالين لدى المجتمع الدولي والأطراف المعنية؟.

ولقد قرر رئيس (المحكمة) قبول هذا الطلب وفق (المادة 11) من أنظمتها. وأبلغت (المحكمة) الحكومة التركية بقرارها تنفيذا لأحكام (المادة 14 والمادة 15)، كما دعيت الحكومة المذكورة لإرسال ممثلين أو وثائق مكتوبة تبين وجهة نظرها.

ولما لم تستجب الحكومة التركية لهذه الدعوة، قررت (المحكمة) أن تضم إلى ملف المرافعة أمام (المحكمة) الوثيقتين المشار إليهما أدناه واللتين تتضمنان حجج الطرف التركي في إنكاره لارتكاب جريمة إبادة الجنس الأرمني.

وجهة نظر المدعى عليه(الحكومة التركية).

لقد تفحصت (المحكمة) وجهات النظر التركية التي كانت قد وردت في الوثائق التي عرضت عليها. إن رفض الحكومة التركية الاعتراف بجريمة إبادة الجنس الأرمني يستند الى الحجج التالية:

تقدير أصغري لعدد الضحايا، مسؤولية الثوريين الأرمن، نقل المسؤولية الى الخصم، عدم وجود نية القتل العمد أو سبق الإصرار والتصميم.

- ان عدد الأرمن القاطنين في الامبراطورية العثمانية كان يقدر في سنة (1914م) نحو (2100000) أرمني وفق احصاءات (البطريركية الأرمنية) ونحو (1800000) وفق تقديرات (آرنولد توينبي)، ونحو (1300000) وفق الاحصاءات التركية. وبالرغم من الاختلافات في عدد الضحايا فإن الأرمن وأغلب الخبراء الغربيين يتفقون على النسبة ذاتها: ألا وهي بان (3/2) من السكان الأرمن قد أبيدوا. إلا أن الأتراك يدعون بأنه لم يفقد سوى نسبة (20 - 25٪) من السكان الأرمن أثناء عمليات "النقل"، وذلك بسبب سوء الظروف الحربية بعامة. ثم تشير الحكومة التركية الى أن خساراتها كانت كبيرة أيضاً. ولا بد أن هذا الرأي يتجاهل الحقيقة. فقد اختفى الأرمن على نحو كلي تقريباً من (الاناضول). وعدد السكان في تركيا يبلغ حاليا نحو (45000000) نسمة بينما لا يتجاوز عدد الارمن (100000).

- وبغية التخلص من المسؤولية، فان الدولة التركية تحتج بأن الأرمن كانوا قد اقترفوا أعمال العصيان والخيانة اثناء الحرب. ولكن (المحكمة) تلاحظ بأن العمليات المسلحة الوحيدة التي كانت قد وقعت في الامبراطورية العثمانية هي ثورة (صاصون) والمقاومة في (فان) في نيسان/ابريل سنة (1915م).

- والحجة الأخرى المقدمة من قبل الدولة التركية هي اتهام الأرمن بارتكاب جريمة ابادة الجنس التركي. والصحيح بأن ماجرى في سنة (1917م) (أي بعد أكثر من سنة من إتمام عمليات النفي وإبادة الأرمن) أن أحرق الجنود الأرمن عدداً من القرى التركية. ولا تعتبر (المحكمة) هذه الأفعال، وإن كانت تستوجب اللوم، في إطار جريمة إبادة الأجناس. فضلا عن ذلك، فإن (المحكمة) تلاحظ أيضاً بأن هذه الأفعال كانت قد وقعت في فترة لاحقة ولاتمت بصلة إلى زمن اقتراف مذابح الأرمن الجماعية.

- وأخيراً، ترفض الحكومة التركية تهمة القتل العمد أو سبق الإصرار والتصميم.

مرافعات وتقارير من الإدعاء:

- ريتشارد ج. هوفانيسيان: بروفسور في (جامعة كاليفورنيا ــ لوس أنجلوس، الولايات المتحدة)، عن المسألة الارمنية في الفترة الممتدة ما بين السنوات (1878م - 1923م).

ـ جيرار ج. ليباريديان: مؤرخ ومدير (معهد زوريان للبحث والتوثيق الأرمني المعاصر) (كامبريدج ـ ماساتشوستس، الولايات المتحدة)، عن نية ارتكاب جريمة إبادة الأجناس وعقيدة حركة (تركيا الفتاة).

ـ كريستوفر وكر: مؤرخ وكاتب، عن المصادر البريطانية التي تتحدث عن جريمة إبادة الجنس الأرمني.

ـ تيسا هوفمان: بروفسورة في (الجامعة الحرة ـ برلين الغربية)، عن شهادات الشهود العيان الألمان لجريمة إبادة الجنس الأرمني.

ـ إيف تيرنون: مؤرخ وكاتب، عن جريمة إبادة الجنس الأرمني في الامبراطورية العثمانية في السنتين (1915م - 1916م).

ـ ديكران كيومجيان: بروفسور في (جامعة الدولة ـ كاليفورنيا، فريزنو)، عن تدمير النصب التذكارية المعمارية الأرمنية التاريخية.

ـ جيو فيرهوفن: بروفسور في (الجامعة الكاثوليكية) في (لوفين)، عن الشعب الأرمني والقانون الدولي.

مرافعات شهود عيان، نفذوا من المجازر:

ـ السيد بابكين إنجيرابيان (فرنسا).

ـ السيد هايكوهي بوياجيان (الولايات المتحدة).

ـ السيد آرام كوريغيان (فرنسا).

ـ السيد بول نهابيديان (الولايات المتحدة).

وبعد قراءة:

ـ تقرير البروفسور (ليو كوبر) من (جامعة كاليفورنيا ـ لوس أنجلوس)، عن مفهوم جريمة إبادة الاجناس وإمكان تطبيقه على المذابح التي ارتكبت ضد الأرمن.

ـ تقرير البروفسور (ثيو فان بوفين) المدير السابق لـ (قسم حقوق الإنسان في الأمم المتحدة) عن حذف الإشارة إلى مذابح الأرمن عند دراسة قضية جريمة إبادة الأجناس من قبل (لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة).

وبعد الاطلاع على:

ـ الوثائق العديدة التي قدمها المقررون دعماً لتقاريرهم وفيها الوثائق المأخوذة من المصادر البريطانية وبخاصة من المصادر الألمانية.

- المجموعات الهامة والكثيرة من مواد التوثيق من المصادر الامريكية.
- الوثائق الخاصة بمحاكمة الاتحاديين سنة (1919م) ومحاكمة (صوغمون تهليريان) في (شارلوتنبرغ - برلين) سنة (1921م).
- شهادة البروفسور التركي (آطاو) من (جامعة أنقرة) أمام (محكمة الجنايات) في (باريس) في كانون الثاني/يناير سنة (1984م)، والذي يكرر وجهات نظر الحكومة التركية.

الحكم الصادر:

- إن المواطنين الأرمن كانوا وما يزالون يشكلون شعباً (أو أمة)، مما يتوجب في السابق ويتوجب الآن احترام حقوقهم الفردية والجماعية وفق القانون الدولي.
- إن إبادة الشعب الأرمني عن طريق عمليات النفي والمذابح يشكل جريمة إبادة الأجناس التي لا تخضع للتقادم وفق مفهوم (الاتفاقية) (9 كانون الاول/ديسمبر 1948م) الخاصة بمنع ومعاقبة جريمة إبادة الأجناس. ولما كانت هذه (الاتفاقية) تدين هذه الجريمة فإنها تتمتع بصفة معلنة للقانون وليس منشئة له، لأنها تكرس القواعد التي كانت نافذة أثناء تاريخ وقوع الأعمال المدانة.
- إن حكومة (تركيا الفتاة) مسؤولة عن هذه الجريمة اعتماداً على الأعمال التي كانت قد ارتكبت في الفترة الممتدة ما بين السنوات (1915م - 1917م).
- إن جريمة إبادة الأرمن هي أيضا "جريمة دولية"، ويجب على الدولة التركية أن تتحمل مسؤوليتها، دون أن تلجأ إلى تبرير عدم الاستمرارية في وجود الدولة التركية للإفلات منها.
- إن هذه المسؤولية ترتب على نحو رئيس، الالتزام بالاعتراف الرسمي بحقيقة هذه الجريمة وبالأضرار التي أصابت الشعب الأرمني من جرائها.
- إن (منظمة الأمم المتحدة) وكل عضو من أعضائها يتمتع بحق المطالبة بهذا الاعتراف وبمساعدة الشعب الأرمني لينال مبتغاه.

(3) النزاع التركي الأرمني حول ناغورنو كاراباخ

كان للصراع حول ناغورنوكاراباخ نتائج كارثية. فقد كانت حصيلة الإصابات التي تعرض لها سكان ناغورنو كاراباخ البالغ عددهم 180000 نسمة

من الأرمن والأذريين ـ الأتراك، كثيرة جداً: فقد لقي أكثر من 2000 مدني حتفهم، وأصيب عدد أكبر بكثير بجروح خطيرة، وتشرد عشرات الآلاف. كما انتشرت أعمال العنف والفظائع: المذابح والتعذيب والاغتصاب والتمثيل بالأموات. وقد جرفت الحرب جميع سكان ناغورنو كاراباخ من الأذريين ـ الأتراك البالغ عددهم 40000 خارج منطقة الحرب إلى أذربيجان الآمنة نسبياً. ونزح مايقدر بـ 90000 أرمني عن ناغورنو كاراباخ، وجد معظمهم ملاذاً في أرمينيا. واستقر حوالي 20000 منهم وراء الخطوط الأرمنية داخل ناغورنو كاراباخ. وقد انحصر هؤلاء النازحون بالإضافة إلى ماتبقى من الأرمن في المنطقة الحربية نتيجة حصار أذربيجان للمنطقة، أو الذين فضلوا عدم مغادرة أرضهم الأم. وقد تجاهل العالم الغربي إلى حد بعيد مناشداتهم البائسة للحصول على المعونات الإنسانية والحماية. مالم تقدم المساعدة بسرعة لهؤلاء السكان، فلا يتوقع أن يبقوا على قيد الحياة.

إن الحرب في ناغورنو كاراباخ لاتعدو سوى فصل في صراع ملحمي بين تقاليد ومؤسسات الشعبين التركي والأرمني.

إن المنطقة المتنازع عليها في أذربيجان هي عبارة عن قطعة أرض جبلية خصبة على الحافة الشرقية للنجد الأرمني، وتطل من الشرق على السهل الأذربيجاني الواسع. وإلى الغرب تقع جمهورية أرمينيا، وهي لاتبعد في أقرب نقطة عن /5/ أميال. أما جمهورية إيران الإسلامية فلا تبعد أكثر من /15/ ميلاً إلى الجنوب.

تشير المصادر اليونانية والرومانية القديمة إلى أن ناغورنو كاراباخ كانت تشكل جزءاً من كيانات سياسية أرمنية أكبر منذ القرن الثاني قبل الميلاد على الأقل، وحتى تقسيم مملكة أرمينيا من قبل الرومان والفرس والساسانيين في بداية القرن الخامس الميلادي. ولم يعد لناغورنو كاراباخ وحدة سياسية بعد ذلك مع الأراضي الأرمنية الواقعة إلى الغرب. ووقعت ناغورنو كاراباخ تحت حكم الألبان القوقازيين، والسلاجقة والأتراك العثمانيين، والمغول والفرس قبل احتلال الامبراطورية الروسية لها في عام 1805م. واستمر الحكم الروسي لها بدون انقطاع حتى انهيار روسيا القيصرية في عام 1917م.

وقد أحبطت محاولة تركيا العثمانية احتلال ناغورنو كاراباخ في عام 1918م نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. وأعقبت إخفاق تركيا على الفور محاولة احتلالها من قبل جمهورية أذربيجان المستقلة حديثاً، التي توقفت بسبب احتلال الجيش الأحمر لكل من أذربيجان وناغورنو كاراباخ وأرمينيا في عام 1920م. وطالبت كل من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفييتية وجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفييتية بضم ناغورنو كاراباخ إلى أرمينيا. إلا أنهم تراجعوا عن قرارهم في 5 تموز 1921 - من الواضح بأوامر من ستالين - ومنحوا ناغورنو كاراباخ إلى أذربيجان.

وقد اعتبرت معظم ناغورنو كاراباخ منطقة مستقلة ذاتياً من أذربيجان في عام 1923م، وعاصمتها ستيباناكيرت. إلا أن السلطات البلشفية فصلت الطرف الشمالي من المنطقة الأرمنية، التي تعرف بمقاطعة شاهوميان، عن المنطقة الجديدة ذات الاستقلال الذاتي. وبذا انضمت مقاطعة شاهوميان تماماً إلى جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفييتية من الناحية الإدارية.

إن الحدود التي وضعها البلاشفة جعلت ناغورنو كاراباخ منفصلة عن جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفييتية. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي في عام 1991م، أصبحت أرمينيا وأذربيجان جمهوريتين مستقلتين. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر عام 1992م، أدلى معظم سكان ناغورنو كاراباخ ومقاطعة شاهوميان بأصواتهم لإقامة جمهورية مستقلة. والرئيس الحالي لناغورنو كاراباخ هوكيفورك بيدروسيان.

وفي عام 1988، وقبل أن يشتد الصراع في كاراباخ، كان يعيش زهاء 500000 أرمني في جمهورية أذربيجان السوفييتية. وكان 140000 من هؤلاء الأرمن يعيشون في منطقة ناغورنو كاراباخ المتمتعة بالاستقلال الذاتي، حيث كانوا يشكلون 75٪ من السكان.

وتعود تاريخية النزاع حول ناغورنو كاراباخ إلى نهاية الحرب العالمية الأولى التي استغلت فيها تركيا توقيع روسيا على معاهدة بريست ليتوفيسك وشبه استسلامها لشروط الألمان، استغلت ذلك بتجهيز جردة عسكرية وجهتها باتجاه القفقاز، قاصدة المناطق الأرمنية خاصة، وقد ساند الجيش العثماني الزاحف وحدات عسكرية من الأذريين. وتشكل " الجيش الإسلامي" - وهو وحدة

خاصة مختلطة من القوات العثمانية النظامية والمتطوعين الأذريين بقيادة أخي أنور باشا، في مدينة كانجا (إليزا فيتبول، كيروفا باد) شمالي ناغورنو كاراباخ. وكانت الخطة العسكرية للجيش العثماني والأذريين الأتراك تقضي بالانقضاض على باكو التي كانت آنئذ بيد السوفييت بقيادة البلاشفة. وحيثما ذهب الجيش التركي كان يعقبه تدمير المجتمع الأرمني.

في جميع المدن التي دخلتها الفرق العسكرية كانت مذابح السكان الأرمن وسرقة الشعوب غير التركية جارية. فقد كسروا الأبواب والنوافذ، ودخلوا الأحياء المأهولة، وسجنوا الرجال والنساء والأطفال وقتلوهم في الشارع. وكانت تسمع أصوات صرخات الناس من جميع البيوت.. وفي بعض الأماكن كان ثمة جبال من الأجساد الميتة، وكان في العديد منها جروح رهيبة من رصاصات "الدام دام". وكانت أكثر الصور إثارة للفزع عند مدخل زقاق الخزينة في شارع سوروخان سكوي.كان الشارع بأكمله مكسواً بأجساد القتلى من الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم التسع أو عشر سنوات. وكان مايقرب من ثمانين جثة تحمل الجروح نتيجة الإصابة بالسيوف أو الحراب، ومنهم من قطعت رقبته. وكان من الواضح أن هؤلاء البائسين كانوا قد ذبحوا كالحملان".(ووكر 1980، ص 261).

تقول التقديرات المتحفظة إن عدد القتلى الأرمن بلغ 9000. ووصل الهجوم الطوراني إلى ذروته مع احتلال باكو في أيلول/سبتمبر عام 1918م، ونجح الأتراك في تعزيز ممر بين تركيا وأذربيجان عن طريق أرمينيا . وفي غضون ذلك أرغمت الجمهورية الأرمنية المنهزمة التي أصابتها المجاعة على توقيع معاهدة (باطوم) المخزية. فقد خفضت المعاهدة مساحة أرمينيا إلى أقل من 12000 ميل مربع، أكثرها من الأراضي المجدبة والخالية من الصناعة. وانحشر 600000 أرمني، كان نصفهم من اللاجئين، و100000 أذري في منطقة غير منتجة وغير محمية حول يريفان وإيتشميادزين. وحرمت المعاهدة أرمينيا من الخطوط الحديدية إلى العالم الخارجي ومنعتها من الاحتفاظ بجيش. وأصبحت الجمهورية الأرمنية المقطعة تابعة لتركيا.

المعركة من أجل ناغورنو كاراباخ:

لم تنه معاهدة (باطوم) المشينة صراع أرمينيا من أجل البقاء. ولم تقم بذلك حكومة يريفان، بل قام بذلك قائد الفدائيين الأرمن الجنرال انترانيك.

وعلى عكس أوامر حكومته، اتخذ انترانيك مواقع للدفاع عن ناغورنو كاراباخ، التي أصبحت آخر معقل لمقاومة الأرمن ضد الهجوم الطوراني، وقد كان الجيش الذي قاده العثمانيون قد تجاوز ناغورنو كاراباخ وهو في طريقه إلى باكو. ثم أخذت تطالب بها كل من الجمهوريتين الأرمنية والأذرية. إلا أن المنطقة أصبحت مستقلة بحكم الواقع. وكانت سياسة حكومة ناغورنو كاراباخ المنتخبة تتمثل في التعاون مع الجنرال انترنيك للدفاع عن المنطقة من الهجوم الطوراني.

وفي أيلول/سبتمبر عام 1918م. تركزت أنظار أنور باشا على ناغورنو كاراباخ. وقتلت القوات التركية وطردت الأرمن في المنطقة الواقعة بين كاراباخ وجمهورية أرمينيا، وبذا تحولت إلى منطقة مغلقة. وفي 22 أيلول/سبتمبر، شن 5000 جندي من القوات التركية هجوما باتجاه شوشي، عاصمة ناغورنو كاراباخ. وبعد أحد عشر يوماً، احتلت هذه القوات المدينة بمساعدة بعض السكان الأذريين. ومن شوشي توجهت القوات التركية لإخضاع باقي المنطقة. وأبيدت قرى عن بكرة أبيها وقتل المدنيون. إلا أن هجوم القوات الطورانية في ناغورنو كاراباخ أوقفته المقاومة العنيفة للسكان المحليين وأنهاه استسلام تركيا للحلفاء في أواخر تشرين الأول/اوكتوبر عام 1918م.

لقد زودت هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى أرمن ناغورنو كاراباخ ببصيص من الأمل في البقاء. وحلت القوات البريطانية بقيادة اللواء ي . م. طومسون محل الجيش العثماني في ماوراء القوقاز حسب ماجاء في الهدنة.

وفي العصر الحديث وبعد مجيء غورياتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفييتي وبروز بوادر انهيار الأخير، وخلال عام 1987، أرسل القادة الأرمن احتجاجاً تلو الاحتجاج إلى موسكو. وفي تشرين الأول/اوكتوبر من العام ذاته، رفع العديد من أرمن كاراباخ دعاوى قضائية ضد السلطات الأذرية في باكو "لارتكابها إبادة جماعية ضد السكان الأرمن بين عام 1921م وعام 1987م" (ووكر، عام 1991م، ص 121).

وبعد أن أحس بدنو فرصة تاريخية للهروب من قبضة أذربيجان، اتخذ مجلس السوفييت الأعلى لمنطقة ناغورنو كاراباخ المستقلة ذاتيا، الذي عادة مايكون سلساً، قراراً في 20 شباط/فبراير عام 1988م يدعو فيه أرمينيا وأذربيجان للسعي إلى التوصل إلى "قرار إيجابي يتعلق بنقل المنطقة من

جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفييتية إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفييتيةو" (ووكر عام 1991، ص 123). وكان لهذا القرار تأثير صاعق سواء في داخل كاراباخ أم في خارجها.

وشعر أرمن كاراباخ بالنشوة، بينما انتاب الأذريين الغضب. وهكذا بدأت حملة عنف جديدة بين الأذريين الأتراك من جهة والأرمن الناغورنو كاراباخيين وأولئك الذين يقطنون في أذربيجان من جهة أخرى، ذهب ضحيتها آلاف من أرواح البشر ودمرت ونهبت ممتلكات كثيرة وجرت عمليات تصفية وترحيل للأرمن في كل من مدن سومغاييت وباكو وكيروفا باد، التابعة لأذربيجان.

إن مايهمنا هنا هو دور تركيا في هذا النزاع. فقد أظهرت تركيا كحليف رئيس لأذربيجان في صراعها ضد أرمن ناغورنو كاراباخ، فقد أمدتها بكبار المستشارين العسكريين "المتقاعدين" وضربت حصاراً اقتصادياً على أرمينيا.

وقد كانت أجهزة المخابرات التركية تنشط في هذه المنطقة. فتركيا مستغلة نزاعها الحدودي مع أرمينيا بدأت تقدم مساعدة عسكرية سرية إلى أذربيجان. وبوشر في تركيا العمل في صفوف ضباط الجيش التركي المتقاعدين وأيضاً بين الشباب المدربين على أعمال الكوماندوس، وذلك من أجل تجنيدهم وإرسالهم للخدمة لاحقا في جيش أذربيجان. وكان يجب أن يبلغ عدد الفريق الأول من هؤلاء "المتطوعين" 150. كما أخذت قيادة القوات التركية بتوجيه من هيئة الأركان القيام بتدريب مجموعة من الأذريين، في قواعد تقع على الأراضي التركية. كانت هذه القاعدة مجهزة لاستيعاب 80 - 90 متدرباً لمدة 1,5 شهر، وذلك حسب اختصاصاتهم وإعدادهم العسكري المسبق.

(4) المعاهدات الدولية التي تخص العلاقات التركية ـ الأرمنية

معاهدة باطوم TREATY OF BATOOM

وقد وقعتها كل من « حكومة الامبراطورية العثمانية »، وحكومة الجمهورية الأرمنية » بتاريخ 4 حزيران 1918. وكما مر معنا فان المعاهدات الدولية تقوم حكماً بين دول ذات سيادة وجرى الاعتراف بها دولياً. وهكذا فان ظهور توقيع مندوبي الجمهورية الأرمنية، الى جانب تواقيع ممثلي الحكومة العثمانية، هو اعتراف علني صريح وواضح من قبل هذه الحكومة الأخيرة بالدولة الأرمنية كجمهورية مستقلة.

معاهدة سيفر TREATY OF SYFER

تم التوقيع على هذه المعاهدة في 10 آب/اوغسطس 1920. وقد مثل إنكلترا رئيس وزرائها لويد جورج، والولايات المتحدة ممثلة برئيسها ولسون، أما فرنسا فكانت ممثلة برئيس جمهوريتها كليمنصو، وفوضت تركيا رئيس وزرائها الداماد* فريد باشا.

أعطت هذه المعاهدة كيليكيا والجنوب كله لفرنسا، أما ايطاليا فقد أخذت جميع المناطق الواقعة جنوب غرب الأناضول، بينما حظيت اليونان بمدينة ازمير وغرب الأناضول كله بالإضافة إلى تراقيا الشرقية (بما في ذلك ادرنة وغاليبولي) حتى مارتيزا وجزر الدوديكانيز** ، أما العاصمة اصطانبول وشواطئ بحر مرمرة فقد أعلنت مناطق مجردة من السلاح. كما أخضع الدردنيل ومضيق البوسفور لرقابة لجنة دولية. وبالنسبة لأرمينيا فقد أعلنت المعاهدة استقلالها الناجز وقضت بانتزاع الجزء الشرقي كله من تركيا بما في ذلك مناطق قارص وأردهان وأرضروم وإعلانها "جمهورية أرمنية مستقلة".

ومن الناحية التفصيلية ـ بالنسبة لأرمينيا ـ جاءت المعاهدة على الشكل الآتي:

---

* تعني كلمة الداماد بالتركية : صهر السلطان.

** وتعني هذه الكلمة باليونانية : الجزر الاثنتا عشرة.

"إن انكلترا وفرنسا وايطاليا واليونان، بصفتها الدول الحليفة الرئيسية، وأرمينيا وبلجيكا واليونان والحجاز وبولونيا والبرتغال ورومانيا وصربيا وتشيكوسلوفاكيا، التي تُشكل مع الدول الكبرى المذكورة آنفاً، دول الحلف من جهة، وتركيا من جهة أخرى..."

إن هذه المقدمة التي استهل بها موقعو معاهدة سيفر البنود التي التزموا بها (والتي سندرجها بعد التعقيب التالي) تعني عملياً:

أ - أن 33 دولة الموقعة على مؤتمر السلام - معاهدة سيفر خصوصاً - قد اعترفت بأن أرمينيا:

1 - دولة مستقلة، إذ أنها انضمت إلى الموقعين على هذه المعاهدة بهذه الصفة التي تحملها الدول الأخرى كاليونان وانكلترا وغيرهما.

2 - دولة حليفة، شأنها بذلك شأن هذه الدول نفسها.

3 - ذات حق شأن باقي دول المعاهدة في المشاركة في المؤتمر والإعراب عن رأيها في المداولات والقرارات. ومن هذا المنطلق نجد أنفسنا الآن أمام مواد هذه المعاهدة التي جاءت فيما يخص أرمينيا على الشكل التالي:

المادة 88 - إن تركيا انسجاماً مع القرار الذي اتخذه الحلفاء (الاعتراف بأرمينيا دولة مستقلة) تعترف بأرمينيا دولة مستقلة.

المادة 89 - إن تركيا وأرمينيا كما هو الأمر بالنسبة للدول الكبرى المتعاقدة توافق على تخطيط الحدود بين تركيا وأرمينيا وإحالتها إلى تحكيم رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأميركية بالإضافة إلى قبول كل ما ينص به من إجراءات تتعلق بإيجاد منفذ لأرمينيا على البحر وبتجريد المنطقة التركية المتاخمة للحدود الأرمنية من السلاح.

المادة 90 - إذا تطلبت عملية تخطيط الحدود وفقاً للمادة 89 ضم كل أو أي جزء من المناطق المعنية إلى أرمينيا فإن تركيا تتعهد وحتى تاريخ صدور الحكم بالتنازل عن كل حق في الأراضي المسلوخة عنها. وعلى هذا الأساس فإن الشروط الواردة في هذه المعاهدة والمطبقة على الولايات المنتزعة من تركيا،سوف تكون أيضاً قابلة للتطبيق على المقاطعات المشار إليها آنفاً. وأيضاً فإن حصة وطبيعة

الالتزامات المالية التي ستتلقاها أرمينيا***، وكذلك الحقوق التي ستؤول إليها بسبب انتقال ملكية هذه المقاطعات إليها، سوف يتم تحديدها وتفصيلها طبقاً لنصوص المواد 241 و242 و243 (القسم الثامن - البنود المالية من هذه المعاهدة).

المادة 91 - في حال الحاق أي جزء من الولايات المذكورة في المادة 89 بأرمينيا، يتم تشكيل لجنة لتخطيط الحدود تكون قراراتها محددة بوضوح وذلك خلال 3 أشهر من تاريخ تسلمها القرار المعطوف على هذه المادة. وعلى هذه اللجنة أن تدرس قضية تخطيط الحدود بين تركيا وأرمينيا على الطبيعة.

المادة 92 - إن الحدود بين أرمينيا وأذربيجان وجورجيا سوف تحدد باتفاق مباشر بين هذه الدول نفسها، وفي حال تعذر الاتفاق فإن مهمة تخطيط الحدود تقوم بها دول الحلفاء الرئيسية وعلى الطبيعة أيضاً.

المادة 93 - تقبل أرمينيا أن توقع مع الحلفاء الرئيسيين على معاهدة يقدر الحلفاء مدى أهميتها من أجل حماية السكان في الولايات المضمومة إلى أرمينيا والذين يختلفون عن الأكثرية في الجنس واللغة والدين. كما تقبل أرمينيا وتوافق على أن توقع مع الحلفاء نفسهم على معاهدة تتضمن شروطاً يقدر الحلفاء مدى ضرورتها لحماية حرية الترانزيت وكذلك تأمين حرية التجارة بالنسبة للدول الأخرى.

المعاهدة التركية مع الحلفاء

وقع الحلفاء - فرنسا وانكلترا واليابان وايطاليا - (وهي دول الحلفاء الكبار الذين أشارت اليهم معاهدة سيفر أكثر من مرة كما أشرنا أعلاه) مع تركيا معاهدة ملحقة جاء فيها - بالنسبة لأرمينيا:

« نظراً لاعتراف دول الحلفاء الكبار بأرمينيا كدولة مستقلة ذات سيادة، ونظراً لعزم أرمينيا على تطبيق مبادئ الحرية والعدالة ضمن حدودها عن طريق اعطائها ضمانة أكيدة لجميع السكان المقيمين في أراضيها والذين تعهدت بحمايتهم بسبب اختلافهم في الجنس واللغة والدين الخ »...

*** وفي هذا إشارة إلى "الدين العثماني" الوطني الشهير الذي بلغ 250 مليون جنيه استرليني، تم توزيعه على الدول التي نشأت عن تفكك الامبراطورية العثمانية، ومنها أرمينيا.

وأيضاً، ودون الحاجة الى شرح مفصل، فان هذه المعاهدة، تبين وتعلن الاعتراف الدولي بأمرين:

1 - اعتراف دول الحلفاء وحتى تركيا (الطرف الآخر في هذه المعاهدة) بأرمينيا على أنها دولة مستقلة.

2 - إن هذا الاعتراف - باقرار الحلفاء وتركيا معاً - قد جاء تبعاً لتوفر الشروط اللازمة لاقرار هذا الاعتراف وذلك نظراً لقيام أرمينيا بانتهاج سلوك «الدول المتمدنة».

معاهدة لوزان TREATY OF LAUSSANE

بعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على معاهدة سيفر، قام الحلفاء باستبدال هذه المعاهدة مع تركيا الكمالية بمعاهدة لوزان التي عالجت القضايا العالقة بين تركيا الكمالية من جهة وكل من دول الحلفاء إنكلترا، فرنسا، اليونان، إيطاليا من جهة ثانية.

وقد جاءت معاهدة لوزان لتمحو الآثار المترتبة على الدولة التركية من جراء معاهدة "سيفر"، وأعادت لما تبقى من الدولة العثمانية وحدتها (الأناضول وتراقيا). ولم تُشر إلى تأسيس أي دولة للأرمن، ولم تذكر مسألة الأقليات ولا من أية زاوية كانت، عرقية أو لغوية أو ثقافية، بل تم التمييز فقط بين من هم مسلمين ومن هم غير ذلك، والمقصود بهم الأرمن واليهود واليونانيين. وهذا ما كانت تُطالب به قيادة مصطفى كمال لتطويق أية محاولة لتأسيس أي كيان عرقي على الأراضي التركية، ومنهم الأرمن.

إن معاهدة لوزان، من المعاهدات الدولية التي يُثار الجدل حولها بين آن وآخر، خاصة حينما تظهر للعيان المطالب الأرمنية التاريخية في الأراضي التركية، أو مطالب الأقليات الأخرى. لذى فإن الأتراك، ولا سيما المتشددين منهم، يدركون أهمية معاهدة "لوزان" بالنسبة لوطنهم التركي. فهذا هو سليمان ديميريل، يتحدث عن معاهدتي سيفر ولوزان، قائلاً: "إن لوزان أخرت سيفر سبعين عاماً .. كان ملحوظاً أن تتأسس بعد ستة أشهر من سيفر دولة أرمنية وأخرى كردية."

وهكذا فإن معاهدة لوزان التي أحالت عملياً المسألة الأرمنية إلى مستودع القضايا الدولية المعلقة، فد أملتها المتغيرات والمعاهدات الدولية السرية، وليس مبادئ القانون الدولي العام. وفيما يخص الجزء المتعلق بالمسألة الأرمنية، يمكننا أن نشير إلى الوقائع والملاحظات التالية:

1- وأكثر من هذا، فان الجمهورية الأرمنية التي وقعت على معاهدة سيفر كانت غائبة تماماً عن معاهدة لوزان. وهكذا فان إلغاء أو عدم إلغاء متون معاهدة سيفر بواسطة معاهدة لوزان يعتبر غير ملزم لأرمينيا، لأنه من صلب القواعد الدولية بالنسبة للمعاهدات - من الناحية القانونية - كيما يترتب على هذه الأخيرة التزام دولي، أن تقترن المعاهدة المعنية بموافقة الطرف صاحب العلاقة نفسه.

2- وأيضاً فان معاهدة لوزان لم تتعرض إلى معاهدة سيفر، بمعنى أنها لم تنص في احدى موادها على إلغاء العمل بهذه المعاهدة (سيفر)، كما أن معاهدة لوزان لم تشر الى فرض شروط على كل من الأرمن أو الجمهورية الأرمنية، مما يعني عملياً، أن معاهدة لوزان، لم تحل قانونياً، مكان معاهدة سيفر.

3- ولهذه القواعد القانونية الدولية كلها لايمكن لمعاهدة لوزان أن تؤثر على المطالب الأرمنية في أراضي جمهوريتها وذلك بالشكل نفسه الذي لاتدعم فيه مطالب تركيا في أراضي هذه الجمهورية. [1]

معاهدة ألكسندربول

TREATY OF ALEXANDER POL

ورغم قيام حكومة ثنائية في تركيا (حكومة القسطنطينية التي وقعت المعاهدة الأولى، باطوم، وحكومة أضنة - المجلس الوطني الكبير - التي يرأسها

---

[1] نعالج الموضوع هنا من وجهة النظر الدولية ـ الاعتراف الدولي ـ . ومن هذا المنطلق. فانه لاعبرة للحوادث العسكرية التي سبقت أو رافقت توقيع هذه المعاهدة فهذا مجاله موضوع أخر. وهكذا فاننا بهذه الطريقة ورغم تقلص مساحة الجمهورية الأرمنية، نتيجة المعاهدة الأخيرة ـ الكسندر بول ـ وفرض التزامات وأعباء عسكرية ومالية وسياسية ضخمة عليها، الا أن هذه المعاهدة وسابقاتها تؤيد الاعتراف العثماني الأتاتوركي بالجمهورية الأرمنية كدولة ذات سيادة... سواء أكانت هذه السيادة على أراضٍ شاسعة أو ضيقة، إنما المهم هنا إثبات هذا الاعتراف كما الحنا.

مصطفى كمال أتاتورك)، فإن هذه الحكومة الأخيرة قد اعترفت أيضاً اعترافاً علنياً دولياً وواضحا بالحكومة ـ الجمهورية الأرمنية عندما وقعت معها هذه المعاهدة.

اذ اقترن توقيع ممثلي حكومة تركيا الكمالية بتواقيع مندوبي حكومة الجمهورية الأرمنية جنباً الى جنب يوم الثاني من كانون الثاني 1920 وقد أنشأ هذا الفعل ـ بموجب هذه المعاهدة العقدية ـ حقوقاً تلزم الطرفين كما أشرنا.

أ ـ تعترف حكومة أتاتورك باستقلال أرمينيا بالحدود التالية: من جنوب أفلكلاك إلى أوج قبة لر ومن مجرى هذا النهر حتى تلاقيه مع أراكس ومن أراكس حتى جايكن.

ب ـ يبقى متنازعاً عليها لمدة ثلاث سنوات ولايتا قارص وسورمالو. وفي الفترة المذكورة للحكومة الأرمنية حق إجراء استفتاء لتعيين أمورها وذلك تحت رقابة رجال الدرك الأرمن والأتراك معاً.

ج ـ على أرمينيا أن ترفض معاهدة سيفر وتسحب جميع وفودها من أوروبا وأن تقصي جميع ممثلي الحلفاء عن بلادها حتى يعقد الصلح مع تركيا.

د ـ لا يسمح لأرمينيا أن يزيد عدد أفراد جيشها على 1500 جندي يحافظ على الحدود ويكون مثل هذا العدد من الشرطة، ولا تخص القلاع بالمدافع الثقيلة ويحظر التجنيد الإجباري.

هـ ـ تتعهد تركيا الدفاع عن أرمينيا حين وقوع هجوم خارجي على بلادها بموجب طلب من حكومة أرمينيا.

و ـ للدولتين الحق بالاستفادة من الترانزيت بواسطة السكك الحديدية والطرق المعبدة.

ز ـ لا يدفع الطرفان أي ضمانات حربية.

ح ـ تلغي أرمينيا جميع معاهداتها المعقودة ضد الأتراك.

ط ـ يعطى الاستقلال الدائم لولايتي شارور ونخجوان تحت الانتداب التركي حتى يقرر مصيرهما.

ي ـ ينسحب الجيش التركي من أرمينيا حينما تسرح هذه جيشها وتخفض عدده إلى المقدار المقرر في المعاهدة.

معاهدة كارس (21 تشرين الأول / اوكتوبر 1921)

TREATY OF KARS

أبرمت هذه المعاهدة بين جمهوريات القفقاز وبين حكومة الجمعية الوطنية الكبرى التركية في أنقرة.

توافق حكومات كل من جمهوريات الاشتراكية السوفياتية في أذربيجان وأرمينيا وجورجيا من جهة، وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى التركية من جهة أخرى على مبدأ الأخوة بين الأمم، وتعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وتحدوها الرغبة في إقامة علاقات ودية وصداقات مخلصة ثابتة بينها تقوم على أساس المصالح المتبادلة. وبناء على ذلك قررت الحكومات الشروع في إجراء مفاوضات باشتراك الجمهورية الاتحادية الاشتراكية الروسية بهدف توقيع معاهدة ولتحقيق هذا الهدف عينت الأطراف المعنية المفوضين التالية أسماؤهم ومنحتهم سلطات كاملة:

- عن حكومة جمهورية أذربيجان ....
- عن حكومة جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية:

أسكاناز مرافيان، مندوب الشعب في الشؤون الخارجية. بوغوص ماكينتسيان، مندوب الشعب في الشؤون الداخلية.

- عن حكومة جمهورية جورجيا ....
- عن حكومة الجمعية الوطنية الكبرى التركية:

كاظم قره باكير باشا، نائب أدرنه لدى الجمعية الوطنية الكبرى والقائد الأعلى للجبهة الشرقية، والي بك، نائب بوردور مختار بك، مساعد سابق في وزارة الأشغال العامة. محمود شوكت بك ممثل تركيا في أذربيجان.

المادة الثانية:

تتفق الأطراف الموقعة على عدم الاعتراف بأية معاهدة أو اتفاق دولي يكون قد فرض بالقوة على أي من الطرفين. وبناء على ذلك، تتفق حكومات الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في أذربيجان وأرمينية وجورجيا على عدم الاعتراف بأية اتفاقية دولية تتعلق بتركيا لم تكن الحكومة التركية الممثلة حالياً بالجمعية الوطنية الكبرى قد وافقت عليها.

المادة الرابعة:

تحد الحدود الشمالية ـ الشرقية لتركيا (حسب خريطة القيادة العامة الروسية قياس 210,000/1 خط ينطلق من قرية سارب (على البحر الأسود)،

مروراً بجبل كيدس مدا وتشافشيد ثم مروراً بجبل دانيل داغ، وخط فصل أحواض الأنهر ثم إلى النقطة الكائنة بين أريا - تشاي وأراكس عند مصب كاراصو السفلي.

المادة العاشرة:

يتفق الطرفان الموقعان على عدم قبول تشكيل جماعات أو عصابات تدعي بممارسة سلطة على بلد آخر أو جزء في بلد كل منهما، فضلاً عن أي تحشدات تستهدف محاربة بلد ما وارد في المعاهدة.

ويفهم من أن حدود تركيا في هذه المعاهدة هي الأراضي التي تخضع للإدارة السياسيةوالعسكرية للجمعية الوطنية الكبرى التركية.

المادة الثالثة عشرة:

يستطيع كل شخص يقطن في الأراضي الموجودة تحت حكم تركيا. وعندما يرغب في ذلك - التخلي عن الجنسية التركية ومغادرة البلاد حاملاً معه كافة أمتعته وأمواله أو ماقيمتها.

المادة التاسعة عشرة:

يتعين على البلدان المتعاقدة، وفي غضون ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، إبرام معاهدة قنصلية فعلية.

المادة العشرون:

يجب تصديق هذه المعاهدة من قبل مندوبي تركيا وأرمينية وأذربيجان وجورجيا.

أ - مرافيان كاظم قره باكير باشا

ب - ماكينتسيان والي بك.

ب - مختار بك .

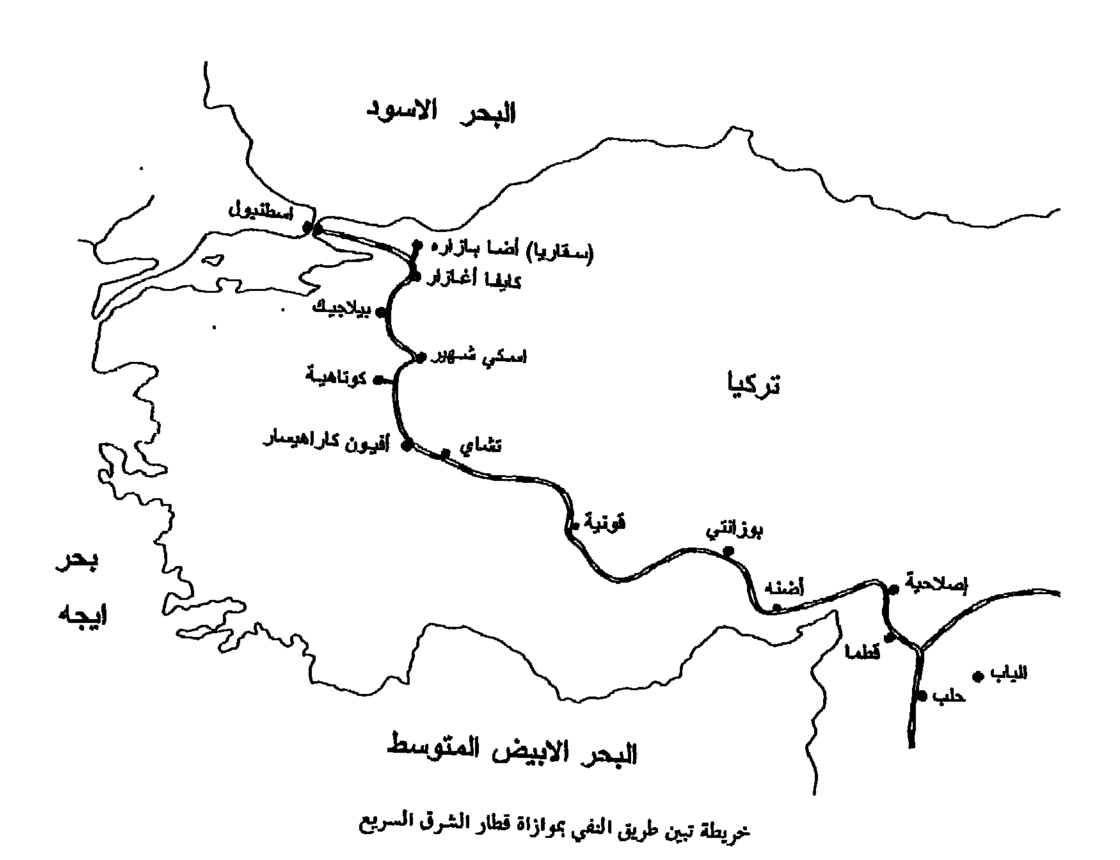
ش - ممدوح شوكت بك.

الملحق الثاني:

تتعهد حكومة الجمعية الوطنية التركية بالرجوع 8 نقاط إلى ماوراء خط سكك حديد الكسندريول - يريفان وذلك لأخذها بعين الاعتبار أن خط الحدود كما كان مخططاً في الملحق الأول يتبع مجاري أريا. تشاي وأراكس. وفي منطقة أريا - تشاي يجب رسم خط الحدود هذا على مستوى أريا - تشاي عند خط

السكك الحديدية المذكورة التي تمر في منطقة أراكس وأن تعاد إلى الخلف أربع نقاط. إن خطوط الحدود لهذه المناطق تم تحديدها أبعد من ذلك في الفقرة الأولى مناطق (أوب من أريا ـ تشاي) والفقرة الثانية (منطقة أراكس).

(5) ملحق الوثائق والخرائط والصور

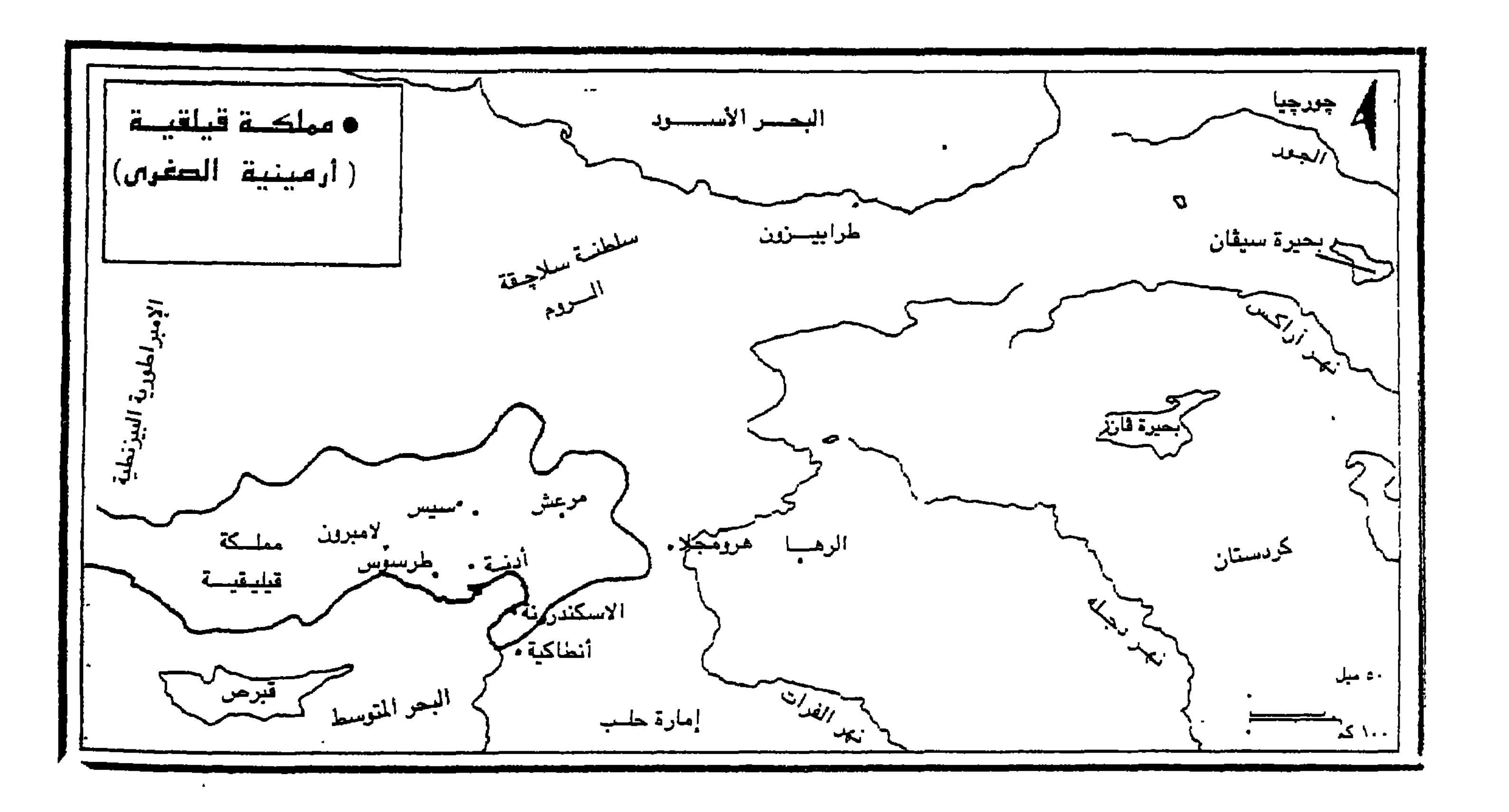


خريطة تبين طريق النفي بموازاة قطار الشرق السريع



(الصورة: الثوار الارمن: الحلم الذي تحول كابوساً)

أرمينية العثمانية



● مملكة قيلقية
(أرمينية الصغرى)
البحر الأسود
چورچيا
الجعد
بحيرة سيڤان
طرابيزون
سلطنة سلاچقة الروم
نهر أراكس
بحيرة فارز
الإمبراطورية البيزنطية
مرعش
سيس
لامبرون
مملكة قيليقية
أدنة
طرسوس
هرومجلا
الرها
كردستان
نهر دجلة
الاسكندرونة
أنطاكية
قبرص
البحر المتوسط
إمارة حلب
نهر الفرات
٥٠ ميل
١٠٠ كم



الديوان الهاشمي

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

من الحسين بن علي ملك البلاد العربية وشريف مكة واميرها الى الامرا الاجلا
الاماجد الامير فيصل والامير عبد العزيز الجربا السلام ورحمة الله وبركاته اما
بعد صدرت الاحرف من ام القرى بتاريخ ١٨ رجب ١٣٣٦ نحمد الله الذي لا اله
الا هو اليكم ثم نصلي ونسلم على نبيه واله وصحبه وسلم ونخبركم بانا [illegible]
وتمام بصحة وعافية ونعمة من فضله ضافية وافية اسبل الله علينا واياكم سوابغ نعمه
وان المرغوب بحضرتكم المحافظة على كل من تخلف باطرافكم وجهاتكم وبين عشائركم
من اهل الذمة المسيحية الارمنية وتساعدوهم على كل امورهم وتحافظون عليهم
كما تحافظون على انفسكم واموالكم وابنائكم وتسهلون كل ما يحتاجون اليه في
ظعنهم واقامتهم فانهم اهل ذمة المسلمين والذين قال فيهم صلى الله عليه
وسلم من اخذ عليهم عقال بعير كنت خصمه يوم القيامة وهذا من اهم
ما نكلفكم به ونتنظره من شيمكم وهمتكم والله يتولانا واياكم بتوفيقه والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته

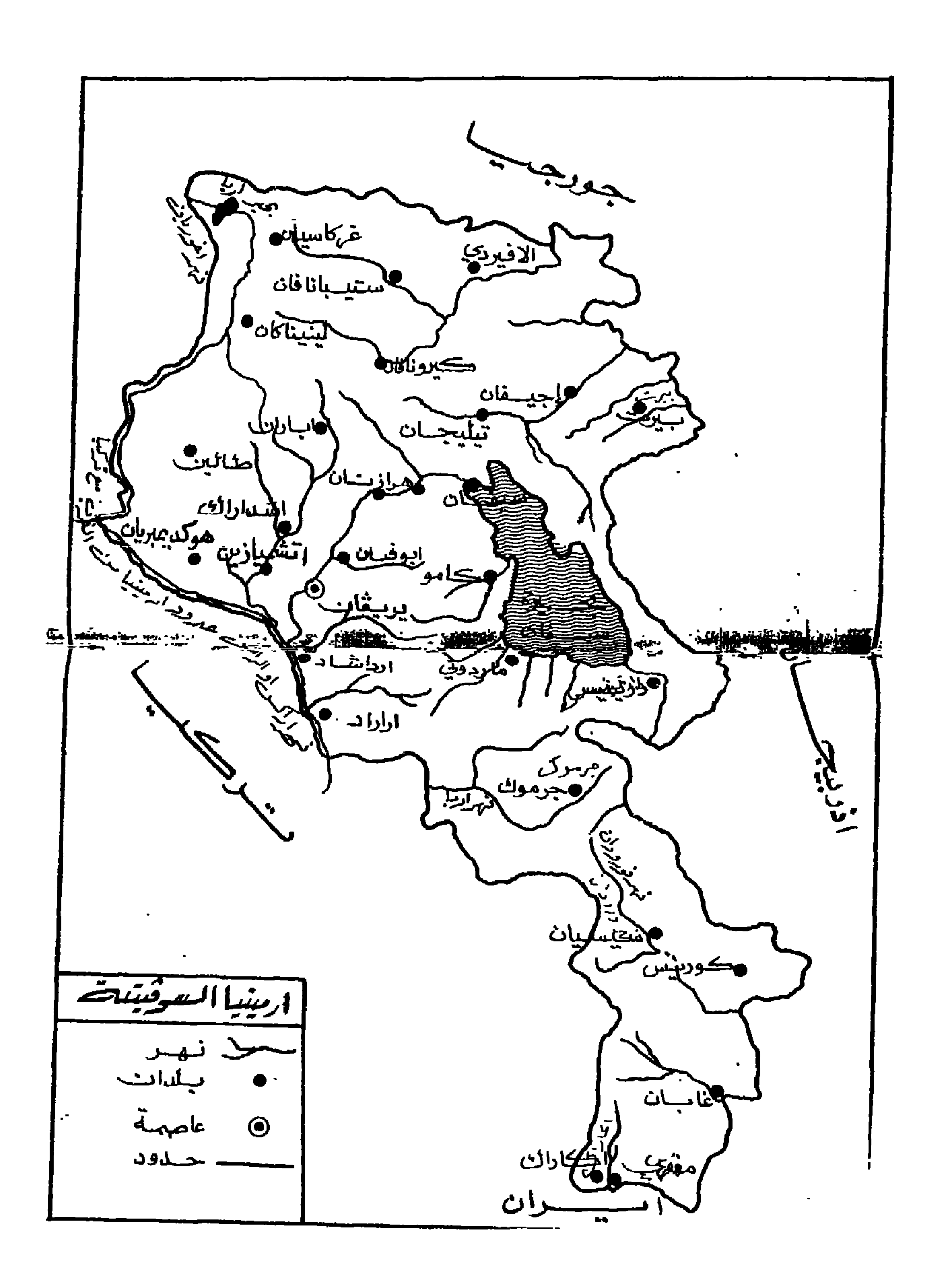
العهدة العمرية

هذا ما اعطى عبد الله عمر امير المؤمنين اهل ايلياء من الامان. اعطاهم امانا لانفسهم واموالهم وكنائسهم وصلبانهم. سقيمها وبريئها وسائر ملتها. انه لا تسكن كنائسهم، ولا تهدم، ولا ينتقص منها، ولا من حيزها، ولا من صلبهم، ولا من شيء من اموالهم. ولا يكرهون على دينهم. ولا يضار احد منهم. ولا يسكن بايلياء معهم احد من اليهود. وعلى اهل ايلياء ان يعطوا الجزية كما يعطي اهل المدائن. وعليهم ان يخرجوا منها الروم واللصوص. فمن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مامنهم. ومن اقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل ايلياء من الجزية. ومن احب من أهل ايلياء أن يسير نفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على انفسهم وعلى بيعهم وعلى صلبهم، حتى يبلغوا مامنهم. ومن كان فيها من اهل الأرض، فمن شاء منهم قعد، وعليه مثل ما على اهل ايلياء من الجزية. ومن شاء سار مع الروم. ومن رجع إلى اهله، فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصدوا حصادهم.

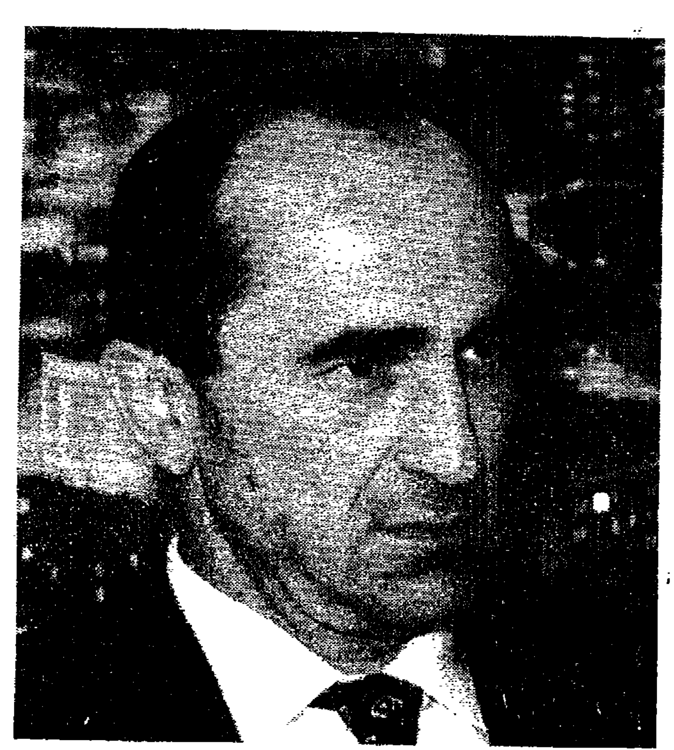
وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين اذا اعطوا الذي عليهم من الجزية.

كتب وحضر سنة خمس عشرة هجرية، شهد على ذلك:

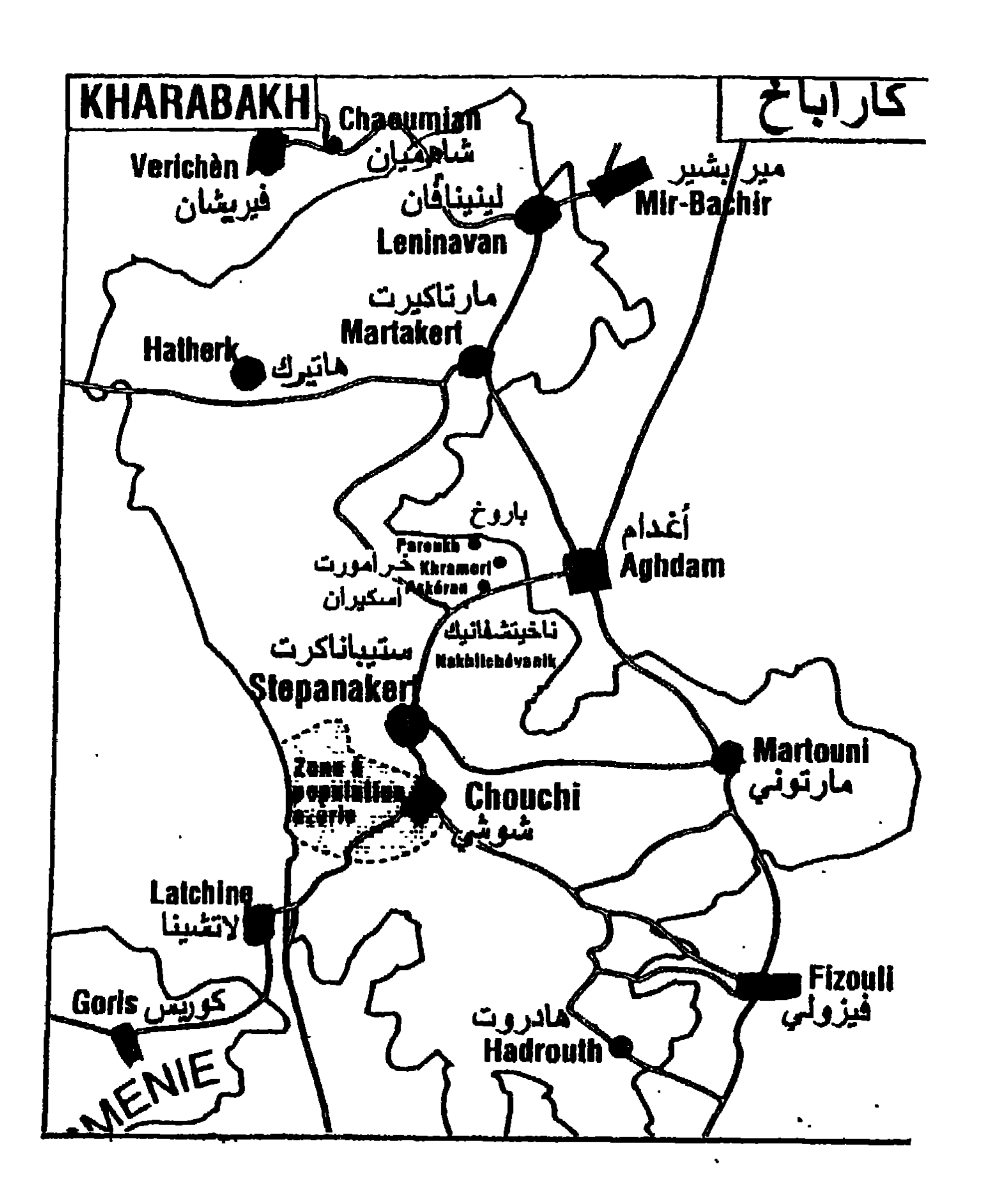
خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف وعمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان، وسلمت هذه العهدة الى صفرونيوس بطريرك الروم وبالمقابل فقد كتب اهل ايلياء ايضاً عهداً إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما روي عن الامام البيهقي وغيره . ويقول مجير الدين في كتابه (الانس الجليل) ان هذه الشروط اعتمدها ائمة الاسلام وعمل بها الخلفاء الراشدون .



ارمينيا السوفيتية
نهر
بلدات
عاصمة
حدود
جورجيا
اذربيجان
ايران
الافيردي
ستيبانافان
لينيناكان
اجيفان
تيليجان
اباران
طالين
اشتاراك
ابوفيان
كامو
ارداشاد
ارارات
جرموك
كورنيس
غابان



قوتشاريان: لغة أرمنية جديدة تجاه تركيا.


KHARABAKH
كاراباخ
Chaoumian
شاهوميان
Verichèn
فيريشان
لينينافان
Leninavan
ميربشير
Mir-Bachir
مارتاكيرت
Martakert
Hatherk
هاتيرك
باروخ
خرامورت
اسكيران
أغدام
Aghdam
ناخيتشفانيك
ستيباناكرت
Stepanakert
Martouni
مارتوني
Chouchi
شوشي
Latchine
لاتشينا
Goris
كوريس
Fizouli
فيزولي
هادروت
Hadrouth
MENIE



المصادر

1. الذئب الأغبر (مصطفى كمال). الكابتن هـ س. آرمسترونغ. سلسلة شهرية صدرت عن دار الهلال. العدد 16 - تموز/يوليو 1952.

2. الميراث الدموي. ابراهيم الخليل. دار الخليل للنشر والتوزيع - سوريا - اللاذقية، بالتعاون مع نادي الشبيبة السورية - اللجنة الثقافية. حلب. ط.1. 1991.

3. الأرمن عبر التاريخ. مروان مدور. دار مكتبة الحياة. لبنان - بيروت. ط.1. 1982

4. دور الأطباء الأتراك في المذابح الأرمنية. البروفوسور واهاكن ان.دادريان. ترجمة: د. الكسندر كشيشيان. دار الحوار - اللاذقية، ونادي الشبيبة - حلب.ط.1. 1995.

5. نضال العرب والأرمن ضد الاستعمار العثماني. د. نعيم اليافي ود. خليل الموسى.

6. ثورة العرب. أسعد مفلح داغر. تقديم د. عمر الدقاق. مطبعة الأرمن الأرثوذكس. حلب.ط.2: 1989.

7. مختارات من بعض الكتابات التاريخية حول مجازر الأرمن عام 1915. الفيكونت جيمس برايس وهربرت آدمز جيبونز وآرنولد ج. توينبي و فريديوف نانسن. ترجمة: خالد الجبيلي. دار الحوار - اللاذقية، ونادي الشبيبة السورية - حلب.ط.1. 1915.

8. سياسة الحكومة العثمانية في أرمينيا الغربية وموقف القوى الدولية منها. د. صالح زهر الدين. دار الندوة الجديدة. لبنان - بيروت. 1996.

9. تركيا والشرق الأوسط. فيليب روبنس. ترجمة: ميخائيل نجم خوري. مكتبة مدبولي ودار قرطبة. مصر. القاهرة. "ط. 1. 1993.

10. خبايا الانهيار. جنرال الجيش ف. شيروني. ترجمة: العقيد المتقاعد يوسف الجهماني. دار حوران. سوريا - دمشق. ط.1. 1998.

11. حرب تقرير المصير في كاراباخ الأرمنية. كارولين كوكس - جون ايبنر. ترجمة: خالد الجبيلي. دار الحوار. اللاذقية ونادي الشبيبة السوري - حلب. ط.1. 1995.

12. جريمة الصمت (جريمة إبادة الجنس الأرمني). نخبة من الباحثين والعلماء. ترجمة: المهندسة هوري عزازيان. دار الحوار. اللاذقية و نادي الشبيبة السوري - حلب. ط. 1. 1995.

13. غدير الحجر. ابراهيم الخليل. دار الحوار. اللاذقية. ط.1. 1998.

14. الأيام الأربعون لجبل موسى. فرانز ويرفل. ترجمة: خالد الجبيلي. مراجعة وتقديم: د. عمر الدقاق. ط.1. دار الحوار - اللاذقية ونادي الشبيبة السوري. حلب. ط. 1. 1995.

15. أنين السرو (تجليات الآخر الأرمني في الرواية العربية). أسعد فخري. دار الحوار. اللاذقية ونادي الشبيبة السوري - حلب. ط. 1ز 1995.

16. مبادئ ومواقف - من وحي الصداقة العربية الأرمنية. مراجعة وتقديم: د. صالح زهر الدين. اصدار خاص - بيروت. ط.1. 2000.

17. الطورانية التركية - بين الأصولية والفاشية. جهاد صالح. دار الصداقة للطباعة والنشر. بيروت. ط.1. 1987.

18 - وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام 1915. هايكازن هازاريان. ترجمة: نزار خليلي. دار الحوار - اللاذقية ونادي الشبيبة السوري - حلب. ط.1. 1995.

19 - شؤون تركية. اعداد: محمد نور الدين. إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت. الأعداد: 8، 9، 11، 12، 14.

20 - صحيفة الحياة، أرشيف عامي 1998 و1999.

21 - أرشيف صحيفة النهار لعام 1999.

الفهرس

صدر من ملفات تركية

1 ـ تركيا وإسرائيل	يوسف ابراهيم الجهماني
2 ـ تركيا وسوريا	يوسف ابراهيم الجهماني وسالار أوسي
3 ـ ثرثرة فوق المياه	يوسف ابراهيم الجهماني
4 ـ أوج آلان/ تركيا والأكراد	يوسف ابراهيم الجهماني
5 ـ أتاتوركية القرن العشرين	يوسف إبراهيم الجهماني
6 ـ تركيا وأمريكا	يوسف إبراهيم الجهماني وسالار أوسي
7 ـ زلزال في تركيا	يوسف إبراهيم الجهماني
8 ـ الحجاب والسفور في تركيا	يوسف إبراهيم الجهماني

صدر أيضاً عن تركيا :

1 ـ الصراع السياسي في تركيا (الجيش والأحزاب السياسية)	فلاديمير دانيلوف
2 ـ حزب الرفاه (الإسلام السياسي)	يوسف ابراهيم الجهماني

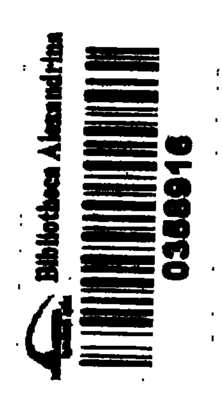


هـذه الملفات

تهتـم هـذه الملفـات بشـؤون تركيـا والأتـراك وقضايـاهم الداخلية، كما تبحث في شؤون السياسات والعلاقات التركية الخارجية مع الآخر، بدءاً من الجوار العربي وانتهاءً بأمريكا وبلدان الاتحاد الأوروبي وآسيا. ويرى الناشر أن كل كتاب من هذه السلسلة، هو مُعين، لا بد منه للمثقف العربي، ويصلح بأن يُصبح مرجعاً للسياسيين والأكاديميين، سيما المهتمين منهم بالشأن التركي.

هذا الملف

يبحث هذا الملف في تاريخية العلاقات بين الأتراك والأرمن، مذ تواجدا على أرض واحدة، وفي تاريخ الأمة الأرمنية ونضالها من أجل إنشاء دولة مستقلة. يتطرق إلى وضع الأرمن في الامبراطورية العثمانية، ولا سيما في عصر السلطان عبد الحميد وجمعية الاتحاد والترقي. ويبحث بشكل مفصل المجازر التي ارتكبها الأتراك ضد الأرمن في عامي 1894 و1915، ومحاولات الأتراك لإجهاض قيام أي كيان سياسي يخص الشعب الأرمني. وينتهي هذا الملف بجرد عن أهم المحطات السياسية في العصر الحاضر التي تخص الصراع بين الأرمن والأتراك.





دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع

سوريا – دمشق ص.ب 32105

6713079